

سَعْدُ زُغَلُول

يفَاوِضُ الْإِسْتِعْمَارَ



دراسة في المفاوضات
المصرية البريطانية
١٩٢٠-١٩٢٤

طارق البشري



إهداء 2005

**الكاتب الإعلامي / فاروق خورشيد
القاهرة**

سعد زغلول
يفاضل الاستعمار

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
بالتعاون مع
الهيئة المصرية العامة للكتاب
١

سعد زغلول مفاوض الاستعمار

(دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية)

١٩٢٠ - ١٩٢٤

طارق البشري



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٧

فهرس

صفحة

٧	مقدمة
٩	الباب الأول : مصر تواجه الاستعمار
١١	١ - مقدمة ثورة ١٩١٩
٣٠	٢ - مفاوضات ما قبل الاستقلال
٣٠	بين سعد و ملنر
٤٠	- المشروعات المتبادلة
٤٥	- عدلى . . كيرزون
٥٤	٣ - استقلال مصر
٦٧	- الوفد والتصريح
٧١	- حكومة الوفد والتصريح
٧٩	الباب الثانى : السودان فى السياسة المصرية
٨١	١ - السودان بين مصر وبريطانيا
٨١	- بريطانيا والسودان
٩١	- مصر والسودان قبل ١٩١٩
٩٨	٢ - ثورة ١٩١٩ والسودان
٩٨	- الموقف من السودان
١٠٥	- السودان فى دستور ١٩٢٣
١١٨	٢ - الوفد والسودان
١٣٩	الباب الثالث : حكومة الوفد
١٤١	١ - حكومة الوفد وحكومة العمال
١٥٥	٢ - المشروع البريطانى
١٧٢	٣ - بين سعد وماكدونالد
١٨١	خاتمة وتعقيب
١٨٩	الهوامش

مقدمة

يمثل هذا الكتاب الذى نقدم له عن المفاوضات المصرية البريطانية (١٩٢٠ - ١٩٢٤) للأستاذ طارق البشرى باكورة التعاون الثقافى بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام والهيئة العامة للكتاب .

والكتاب عبارة عن بحث تم إجراؤه فى إطار البرنامج العلمى لوحدة البحوث التاريخية للمركز التى يضم أوشيفها عددا كبيرا من الوثائق الأساسية ومن أهمها الوثائق البريطانية .

وترجع أهمية هذه المفاوضات الى عدة أسباب أهمها ان الذى قام بها هو سعد زغلول الزعيم البارز لثورة ١٩١٩ ، التى كانت معلما من معالم النضال الثورى المصرى ضد الهيمنة الأجنبية بوجه عام ، وضد الاحتلال البريطانى بوجه خاص .

ومن ناحية ثانية تعد هذه المفاوضات هى المفاوضات الأولى التى جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ . وهى بذلك كما يقرر الأستاذ طارق البشرى « .. أول تجربة لمفاوضات عن المسألة المصرية تجربتها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديثة ، أو بالأقل منذ الثورة العرابية » .

والكتاب يمثل فى الواقع حلقة فى سلسلة الدراسات التاريخية المتعمقة التى يقوم بها المركز . ويرجع الاهتمام

بالجانب التاريخي لتطور مصر المعاصرة من جانب المركز ، الى أن كثيرا من التطورات الراهنة على الساحة المصرية ، لا يمكن فهمها بغير ردها الى جذورها التاريخية ، وباتباع منهج علمي صارم ، يقوم على دراسة وتحليل الوثائق الاصلية . ومن شأن هذا المنهج أن يعصم الراى العام المصرى من البلبلة الفكرية التى يمكن أن تتولد لديه لو سادت الكتابات التاريخية المتحيزة ، التى تبعد عن الموضوعية ، وتكتب أساسا للدفاع عن مواقف أحزاب سياسية أو قوى اجتماعية بعينها ، أو اشخاص محددين .

اننا بعد خمسة وعشرين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فى حاجة الى وقفة متأملية ، تتيح لنا أن ندرس ونحلل التطورات التى مر بها « النظام القديم » قبل يوليو ١٩٥٢ ، من الوجهة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكى نفهم لماذا انهار هذا النظام فى ١٩٥٢ . ونحن أيضا فى حاجة الى دراسة تاريخ الثورة ذاته والمراحل التى مر بها . فتاريخ الشعوب لا يعرف انقطاعا فجائيا فى لحظة ما ، ولكن الماضى يؤثر فى الحاضر والحاضر هو الذى يحدد غالبا سمات المستقبل .

والمركز اذ يقدم هذا الكتاب ، للأستاذ طارق البشرى المؤرخ بوحدة البحوث التاريخية ، ليسره أن يواصل نشر دراساته التاريخية وفى مقدمتها دراسة لنفس المؤلف عن مفاوضات ١٩٣٦ بالتعاون مع الهيئة العامة للكتاب التى كان للأستاذ الدكتور محمود الشنيطى رئيس مجلس ادارتها فضل ارساء قواعد التعاون بين المركز والهيئة .

وفقنا الله لحكمة بلادنا العزيزة .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الباب الأول
مصر تواجه الاستثمار

١

مقدمة: ثورة ١٩١٩

جرت مباحثات سعد - مكدونالد على ثلاث جلسات في الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ١٩٢٤ . كانت ثالث مفاوضات جرت بين مصر وبريطانيا منذ ثورة ١٩١٩ . الأولى مفاوضات الوفد المصري برئاسة سعد زغلول وملنر وزير المستعمرات البريطانية التي استمرت في لندن من ٥ يونيو ١٩٢٠ حتى انقطعت في ٩ نوفمبر ١٩٢٠ . والثانية مفاوضات عدلي يكن رئيس وزراء مصر مع اللورد كيرزون التي بدأت في ١٢ يوليو ١٩٢١ وانقطعت في ١٩ نوفمبر ١٩٢١ . وقد جرت المفاوضات الأولى بين الوفد المصري بوصفه قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية وثورة ١٩١٩ دون أن يكون له وصف رسمي وزارى ، وبين اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر لتحقيق أسباب «الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري» ، وذلك في سبتمبر ١٩١٩ . وجرت المفاوضات الثانية بين وفد رسمي برئاسة عدلي يكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وفد رسمي بريطاني رأسه

اللورد كيزرون وزير الخارجية - ثم جرت المفاوضات الثالثة بين سعد زغلول بالوصفين اللذين تعلقا به كزعيم للحركة الوطنية المصرية وكرئيس لأول حكومة دستورية نيابية شكلت بعد الانتخابات العامة التي جرت وفقا لدستور ١٩٢٣ ، وبين رامزى مكدونالد رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى أول حكومة شكلها حزب العمال البريطانى فى ١٩٢٤ •

على أن مباحثات سعد - مكدونالد لتعتبر المفاوضات الأولى التى جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ • وهى بهذه المثابة أول تجربة لمفاوضات عن المسألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديث ، أو بالأقل منذ الثورة العرابية • وهى أقصر مفاوضات عرفها تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية • ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام انتهت بالفشل • بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودعيه من أفراد الجالية المصرية بقرنسا عشية سفره من باريس الى لندن «سأقف غافلا وجهها لوجه أمام أقوى دول الأرض • أما معتمدى الوحيد فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى • اننى أشعر بأنى قوى جدا • وأنا عظيم الأمل فى الوصول الى اتفاق مرض • أما اذا لم يسعفنا النجاح • فسأثابر على النضال فى سبيل الحق والعدل » • وانتهت بأحاديث منها ما قاله سعد بباريس أيضا فى طريق عودته الى مصر « أنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح • ولكن الجبوت ليس عينا فائما العيب هو افساد حقوق البلاد • أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن • وقد عزمت على اتمام الكفاح الذى ابتدأناه ، واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا ، فان أولادنا سيواصلون هذا العمل » (١) •

فيما ذهب سعد ، وفيما عاد . هل كان الحبوط فشلا له كمفاوض
كما شاء معارضوه أن يتهموه ، أم كان صيانة لحقوق البلاد وحفاظا
عن الأمانة كما شاء الوفديون أن يصوروا المسألة . هل بدد سعد
بتشدده مع ماكدونالد فرصة لكسب كان يمكن اقتناصه ، أم عصم
نفسه من التفريط ووطنه من الاستسلام . هذا الذي وقف أمام أقوى
دول الأرض . فبلغ به التشدد أقصاه ، هل كان تشدده عنقا ولددا ،
أم كان رفضا ثوريا لحلّول سورية ، هلا كان مفاوضا ماهرا وهل بدد
أم حفظ .

لتقدير موقف المفاوض المصري في ١٩٢٤ ، ولفهم الجوانب
المختلفة لتلك المباحثات تلزم الإشارة الى أهم مكان القوة المصرية
في مواجهة الاحتلال البريطاني . كما يلزم استعراض تطور العلاقات
المصرية البريطانية منذ ١٩١٩ ، باعتبار أن السياق التاريخي هو وحده
الذي يحدد معنى الحدث التاريخي .



ويبدو لكاتب هذه السطور ، أن أهم ما يمكن التقاطه ، ادراكا
لمكان القوة والضعف في الصراع المصري البريطاني ، هو درجة
تطور الجماعة المصرية وأثر ذلك على الأسلوب الانجليزي في حكم
مصر وفي تطور الصراع بين البلدين .

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها من البلاد المستعمرة .
أتاها الانجليز في سبتمبر ١٨٨٢ ، فوجدوا بها دولة تتكون من مجلس
للوزراء وبرلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وادارات ، ومن جيش
نظامي وشرطة . وادارات اقليمية ، وأجهزة قضائية . دولة تكامل
بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن - حتى صارت بمعايير القرن
التاسع عشر متكاملة الوجود والأركان . وهي عينها الدولة التي

استطاعت بجيشها واداراتها منذ أربعين عاما أن تناوىء المطامع الأوروبية وأن تهزم الدولة العثمانية وتهدد وجودها بالاندثار وان تنشئء دولة قوية موحدة تمتد من أواسط أفريقيا جنوبا الى حدود تركيا شمالا، وتقدم نمطا للحكم أكثر تطورا من النمط العثماني التركي السائد فى منطقة الشرق الأوسط • وتنشئء المدارس وتبعث البعثات وتنهل من علوم الغرب وفنونه • ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد ، يتستع بقدر كبير من النضج القومى • وله صحافته وجماعاته السياسة وغير السياسة • وفوق ذلك له ثورته التى تمثل طسوح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر ، وهى الثورة العراقية ، ثورة مصر للمصريين •

واذا كان العراقيون قد هزموا ، فليس من المشكوك فيه أنهم كانوا على أبواب النصر لولا أن واجههم الغزو البريطانى بقوة ما كان لمجتمع شرقى وقتها سلطان على مقاومتها • وكان الانجليز يدركون أن هذا الاقتحام العسكرى المسلح هو أيسر الخطوات فى السيطرة على مصر • وهم أن حققوا الغزو بقوتهم المادية المجردة فليست تلك القوة المادية المجردة بكافية لضمان سيطرتهم على مصر ، وهى وحسدها لا تتضمن حكما آمنا هادئا يحقق مصالح الاحتلال وأهدافه البعيدة • واذا كانت الثورة العراقية قد صفيت ، فان الأرض التى أخرجتها لاتزال قادرة على اخراج مثلها • وهدف « مصر للمصريين » الذى ارتفع فى وجه الفئة التركية الشركسية الحاكمة • جدير بأن يرتفع من باب أولى فى وجه الانجليز • واذا لم يستطع المصريون طرد الاحتلال ، فهم قادرون بالأقل على جعل وجوده وجودا شديدا الارهاق ، وذلك فى بلد الانجليز حديثو العهد بمسالكة وأساليب التعامل معه •

ومن جهة أخرى لم يكن فى مقدور الانجليز أن يسفروا عن حقيقة نواياهم من احتلال مصر • كانوا حريصين على كسب الأمر الواقع لصالحهم بأقل قدر من العنف وبأكثر ما يمكن من الهدوء

والخفاء ، وبالتسرب الدءوب الصبور ، وذلك حذر قاليب المجتمع الدولي عليهم . اذ كانت الدول الكبرى من بداية القرن التاسع عشر متنافسة فى الاستيلاء على مصر ، حريصة ألا تنفرد بالاستبداد بها واحدة منها . وفرنسا على تنافس تاريخى مع بريطانيا على مصر : والسلطان العثمانى لا ينظر الى الحاق مصر ببريطانيا الا بعين السخط، وروسيا تستميل الباب العالى ضد الانجليز ليسمح لها بمنفذ من الدردنيل الى البحر المتوسط . والانجليز وسط كل ذلك يتحاشون أن يجدوا أنفسهم أمام اختيار واحد من أمرين صعبين ، اما الاسراع بترك مصر تهدئة للدول الكبرى ، واما البقاء بها بقاء قد يؤدون عنه ثمنا غاليا من مصالحهم فى جهات أخرى من العالم .

كانت نقطة البداية فى السياسة البريطانية ازاء هذه الاعتبارات، أن تدخل مصر بدعوى « اقرار النظام والأمن » دعما لسلطة الخديوى « الشرعية » التى تحددها العراييون . واذ يبقى استمرار وجودهم متشحا بهذه الدعوى ذاتها . وان يجرى التغيير لصالحهم باسم المحافظة على الأوضاع القائمة . ويصطبغ الحكم بالصبغة الانجليزية باسم تمصير الحكم . وتنتقل السلطة الى أيديهم باسم الحفاظ على السلطة التقليدية للخديوى .

وبغير الدخول فى تفاصيل كثيرة ، يمكن القول أنه برغم هزيمة الثورة وتصفية الجيش المصرى والغاء دستور العرايين، والتقاط عناصر الثوار ومحاكمتهم وتفيهم أو حبسهم ، وبرغم دخول مصر فى حوزة الامبراطورية البريطانية ، فقد بقيت هياكل الحكم وأشكاله كما لو أن تعديلا طفيفا هو ما لحقها . الخديوى بسلطته التقليدية يشكل حكومة من مصريين تشرف على أجهزة الادارة والأمن بواسطة موظفين مصريين . وبجوار الوزارة توجد هيئتان نيايتان استشاريتان، تشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين ، ويمتد الحكم الى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية . ويصل

الى القرى بالعبد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون من مائة
مصرية صرف . وفى الجهة المقابلة يوجد جيش الاحتلال البريطانى
لا يؤدى عملا بمصر الا بأمر الخديوى صاحب السلطة الشرعية . ولا
يستند وجوده بمصر من الناحية الشرعية الا على رضا الخديوى
والحكومة المصرية ، ويوجد المعتمد البريطانى ، لا يزيد وضعه الرسمى
عن وضع غيره من قناصل الدول الأخرى ، ولا يستطيع التعبير عن
ارادته السياسية الا من خلال قرارات الحكومة المصرية .

وخلال السنوات الأولى للاحتلال ، أمكن تحقيق السيطرة على
أجهزة الحكومة بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا فى
الوزارات المصرية ، وكان وضعهم الرسمى أنهم مستشارون يقدمون
الخبرة والنصح دون أن يكون لأحدهم صلاحية اصدار القرار الذى
بقى فى يد الوزير أو الرئيس المصرى . وسدت الفجوة بين السلطة
والخبرة بما اسى « بالنصائح الملزمة » اذ صارت نصيحة الخبير
واجبة الاتباع عملا ولكن بقرار مصرى . ثم عين سردار انجليزى
للجيش المصرى ، ومفتش عام انجليزى للبوليس ووكيل انجليزى
لوزارة الداخلية وآخر لوزارة الأشغال . ولكن كان تعيين المستشارين
والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصرية وبوصفهم موظفين
مصريين ، ويمكن شكلا تنحياتهم بقرار مصرى . وان كان الوضع
العملى أن تعيينهم وتنحياتهم يجرى بواسطة «النصائح الملزمة» للمعتمد
البريطانى .

تمثلت الحكومة الخفية لمصر فى المعتمد البريطانى وجيش الاحتلال
وجماعة المستشارين وكبار الموظفين فى بعض المراكز ، واداتهم فى
الحكم « النصائح الملزمة » أى الارادة الانجليزية مستورة فى قرار
مصرى . وكان هؤلاء شريحة جده محدودة . وبقي هيكل الادارة
والتنفيذ مصنوعا بمادة مصرية صرف ، كما بقى الهيكل السياسى
والتنظيمى للحكومة والهيئات التى يفترض أن يصنع القرار السياسى

فيها (سواء الخديوى أو الوزارة أو المجالس النيابية) مصنوعة بمادة
مصرية صرف . وكفل هذا الوضع للانجليز هدوءا واستقرارا كانوا
حريصين عليه . ولكن هذا الوضع أفقدهم القدرة على التصدى
المباشر لأجهزة الدولة والحكم ، اذا حدث أن أوجبت الظروف عليهم
هذا التصدى المباشر . وهذا الوضع هو الذى مكن الخديوى عباس
الثانى أن يناوئهم ، وهو عينه الذى أوجد تلك الازدواجية التى عرفت
فيما بعد بالسلطتين الشرعية والفعلية .

وفى ١٩٠٤ استطاع الانجليز أن يكسبوا اعترافا دوليا أوروبا
بسيطرتهم الفعلية على مصر . ورغم أن هذا الاعتراف كان محدودا
بعدم تغيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية ، فقد كان من شأنه
أن تصير سياسة مصر أسلس للانجليز من الناحية الدولية ، بما يمكنهم
من زيادة نفوذهم المباشر فى حكم مصر ، لولا أن تطور الحركة الوطنية
المصرية حتم عليهم الحذر والحيلة . ولم يصر سهلا على السياسة
البريطانية أن تعدل صيغة حكمها لمصر تعديلا جوهريا فى ظروف
تصاعد الحركة الوطنية ، التى كشفت عن قوتها فى حادث دنشواى
١٩٠٦ وما تلاه . فاكثفت بالعمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز
بالادارات المختلفة بالتدريج .

وفى ١٩١٤ أتاح الحرب العالمية الأولى للانجليز ، اتخاذ الخطوة
التي طمحوا اليها من قديم ، باعلان الحماية على مصر وخلع الخديوى
عباس . وصاحب ذلك اعلان الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكرى
بريطانى له صلاحيات اصدار الأوامر العسكرية . ولكن بقيت أجهزة
الدولة على حالها تقريبا ، على رأسها السلطان ثم مجلس الوزراء .
ورغم الزيادة النسبية فى عدد البريطانيين فى الوظائف الكبرى ، اذ
بلغت نسبتهم فى ١٩١٩ نحو تسعة الأعشار فى وكلاء الوزارات
ومديرى العموم ونحو الربع فى الدرجات الكبيرة التالية (٢) . رغم
ذلكبقى الهيكل العام لأجهزة الدولة المصرية على وصفة المصرى . ولم

تفد زياده عدد البريطانيين فى الوظائف العليا تحكمنا أكبر فى هذا الجهاز بقدر ما أفادت توليد السخط عليهم من الموظفين المصريين مما أسهم فى انضمام القسم الغالب منهم الى قوى ثورة ١٩١٩ •

ان القصد من بيان هذه الظاهرة ، انه اذا كان الانجليز ومن يواليهم من المصريين ، يسيطرون على المراكز الحيوية لصنع القرار وتلقى المعلومات وضمان الاشراف على التنفيذ ، فان الهيكل الحكومى العام ، جمعا للمعلومات وتنفيذا للسياسات بقى مصرى فى صميمه • ومن خلاله كانت تجرى ادارة الشؤون العامة وتصعيد المعلومات من مجالات النشاط المختلفة وتنفيذ القرارات ، وذلك على مدار السنين الأربعين منذ الاحتلال • كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والادارى • والهيكل فى عموميه يسمح بتدفق القرارات والمعلومات والتنفيذ فى قنواته • ولا يتصل بالسلطة الانجليزية الا من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته ، بواسطة المستشارين وكبار الموظفين الانجليز • وبقي المندوب السامى البريطانى مجردا من الصفة الشرعية فى علاقته بالجهاز الحكومى ، ولا يرتبط به ارتباطا عضويا - بقى موصول الروابط به « بالنصائح الملزمة » وحدها •

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد ، كان يمكن أن يذوب اللحام بين تلك الشريحة الانجليزية المتحركة فى القرار السياسى، وبين الجهاز الحكومى المصرى • وهذا ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩ • وان ذلك من شأنه أن يربط تيجتين أولاها انعزال السلطة البريطانية عن أدوات التنفيذ والادارة اليومية بحيث تفقد المصدر الأساسى لتلقى المعلومات والمجرى الأساسى لتنفيذ القرارات • وثانيهما أن هذا الانعزال لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تفكك الجهاز الحكومى ، كما هو جدير بأن يحدث لآى جهاز يفقد قوته المسيطرة والموجهة • لأن السلطة البريطانية لم تكن ترتبط

عضويا بالحكومة المصرية • بل ان هذا الانعزال كان يمكن أن يعيد
نظام العمل الى مجاريه الأصلية •

تلك الظاهرة كانت من أحسم ما واثى الثورة المصرية فى ١٩١٩ ،
ومن أخطر ما عاناه البريطانيون منها • واذا كان الانجليز لم يفقدوا
خلال الثورة كل أعنة الامساك بأجهزة الدولة فقد اهتزت تلك الأعنة
فى أيديهم اهتزازا هدد بانقلاباتها ، وكانت النذر كلها تتدافع فى هذا
الاتجاه • وكان ذلك من أهم الأسباب التى دفعت الانجليز لتقسيم
التنازلات للحركة الوطنية المصرية •

تمثلت بوادر الانقلابات للسلطة من أيدي الانجليز فى أمرين ،
أولهما ، أن الوفد كقيادة للحركة الوطنية طرح مرارا شعار المقاطعة
وعدم التعاون مع الانجليز • ولم تكن المقاطعة الاقتصادية هى المقصودة
فى الأساس ، وهى لا تشكل ضغطا حاسما على الانجليز فى المدى
القريب أو البعيد ، ولا تشكل خسارة ذات شأن كبير لهم فى مصر ،
باعتبار أن احتلالهم مصر لم يكن فحسب يهدف أن تكون سوقا
لمنتجاتهم أو حقلا للمواد الخام ، ولكن باعتبارها الشريان الحيوى
بين أجزاء الامبراطورية البريطانية فى الشرق والغرب ، وباعتبار
مركزها الاستراتيجى ازاء القوى العالمية الأخرى • ولكن أهم ما قصد
إليه هو عدم التعاون مع الانجليز فى أجهزة الحكم • وقد أعلن مرارا
عن وجوب مقاطعة تشكيل الوزارة أو الاشتراك فيها بما أعجز السلطان
فؤاد والانجليز عن تشكيل وزارة مصرية فترات عدة ، واعتبر من يقبل
الاشتراك فى الوزارة خارجا على اجماع الأمة خائنا لها ، وجرت
محاولات اغتيال محمد سعيد ويوسف وهبة لقبولهما على التوالى
رئاسة الوزارة ، وما لبثا أن استقالا على التعاقب • واضطر اللورد
النبى المندوب السامى أن يصدر فى ٢٨ ابريل ١٩١٩ قرارا بمنح وكلاء
الوزارات سلطات الوزراء • وكان من شأن هذه المقاطعة أن تجرد
السياسة الانجليزية من وسائل تحقيقها بواسطة القرارات الوزارية

المصرية، وأن تعرقل صلتها بأجهزة الحكم . وثانيهما، أن الموظفين المصريين بدءوا اضرابهم متضامنين مع طوائف الشعب الأخرى فى مارس ١٩١٩ . وتم الاضراب فى أوائل ابريل . مما أدى الى استقالة وزارة حسين رشدى . قد بدأت حركة الاضراب تلك بعد خطاب القاه اللورد كيزرون بمجلس اللوردات شرح فيه الحالة فى مصر وأثنى على الموظفين المصريين ورجال الجيش والشرطة وأشاد بحسن سلوكهم ، فجاء اضرابهم كما يذكر الأستاذ الرافعى « حادث فذ فى حياة مصر القومية ، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية .. » (٣) .

وتظهر أهمية هذا الاضراب فى أنه كان المشكلة التى فازت بالنصيب الأكبر من مراسلات اللبى الى كيزرون فى تلك الشهور (٤) . وإذا كان الموظفون قد أضربوا فترة ما ثم عادوا لعملهم ، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء الكبير فى تنفيذ قرارات السلطة البريطانية مما الجأ الانجليز الى الاستناد على قوات الاحتلال فى مقاومة النشاط الثورى .

وتظهر أهمية هذا العامل أيضا فى المراسلات المتبادلة بين اللبى وكيزرون ، التى نشرت كتابا أبيض فى مارس ١٩٢٢ ، والتى انتهت الى اصدار الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ معترفا باستقلال مصر والغاء الحماية . تكشف تلك المراسلات عن تحييد اللبى لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، ويذكر فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ مؤيدا رأيه « ان كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقى الحماية يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها ، ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة .. » (٥) ويشرح هذا الأمر قائلا « يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصرى وان الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة فى مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال

الفنية • وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون
المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة • كما اتضح
ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع
اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين •• « ويستطرد اللبى شارحا
وجهة نظره « ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة
أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأموال فى المدن الكبرى
ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الأقاليم • على أنه ليس ثم ادارة
عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية
أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ • وقد
قضى المستشارون فى عملهم أكثر من عامين اعتقاد منهم أن ستنهج
سياسة المنح السخية ، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد فى روع وزراء
مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم • لذلك يشعر المستشارون
أن عليهم أن يبينوا أنه اذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه
لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين ، أو أن
يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل •• « ، وفى
تلك الرسائل كان اللبى حريصا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل
التي لوحظت فى جهاز الدولة وفى حركة الموظفين خاصة ، ازاء اعتقال
سعد زغلول وبعض من أصحابه ونفيهم الى جزيرة سيشل فى ديسمبر
١٩٢١ ، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الاضراب فيها (٦) •
ودافع عن اقتراحه الغاء الحماية فى ١٢ يناير ١٩٢٢ بقوله « لسنا
نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ الموجود الآن ••
ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكون من المستحيل الحصول على
حكومة مصرية •• وأحر أن ينتهى الأمر اذ ذاك اما الى ضم بلاد عنيفة
العداء لا معوى عن حكمها بالقوة ، واما الى التسليم التام من جانب
حكومة جلالة الملك (البريطانية) « (٧) ثمة علاقة تلازم وثيق بين
الوجود العسكرى الأجنبى وبين السيطرة الأجنبية على أجهزة

الحكم • والوجود العسكرى ضامن لهذه السيطرة ولجعل النصائح ملزمة وتحويل الخبرة الى سلطة ، والوجود العسكرى مضمون بهذه السيطرة أيضا ، وليس من جيش محتل يطمئن الى استمرار وجوده فى بلد محتل الا اذا انعكس هذا الوجود سيطرة على الدولة • والاحتلال مقصود به فى النهاية تحريك سياسة البلد المحتل سياسيا واقتصاديا الى ما يحقق مصالح المحتلين • ومن جهة أخرى فحيث يكون جيش الاحتلال هدفا فى ذاته ضمانا لقاعدة عسكرية استراتيجية أو لطريق مواصلات حيوى ، فان السيطرة على أجهزة الحكم لازمة لضمان هذا البقاء ولتحريك سياسة البلد المحتل الى ما يخدم هذا الوجود العسكرى •

أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه العلاقة ، مما عبر عنه سعد زغلول مرارا بأن رقابة أجنبية تستند الى قوة عسكرية هو الحماية عينها • وأدركت أيضا أنه فى نطاق هذا التلازم الوثيق بين الاحتلال العسكرى والسيطرة المدنية على جهاز الحكم ، فان اضعف الحلقات فى الوجود الاستعمارى البريطانى هى السيطرة الانجليزية على جهاز الدولة • وذلك بسبب ان لم يكن للحركة الوطنية الثورية قوة عسكرية قادرة على مواجهة الاحتلال ، وبسبب ما سلفت الاشارة اليه عن طبيعة أوضاع الحكم المصرى وسيطرة الانجليز عليه بقنوات اصطناعية غير مباشرة • وأن أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم والادارة ليست بمعزل عن الحركة الوطنية الشعبية ولا تقف خارجها وفى مواجهتها كجيش محتل ، ولكنها فحسب جزء متميز بوضعه وبوظيفته عن سائر الجماعات المصرية ويمكن أن تشملها الحركة الثورية فيتجرد المستعمر من أهم أسلحته • وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعا مما أمكن به استيعاب هذه الأجهزة فى الاطار الواسع القضاى للحركة الوطنية • كما كان شعار المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية ، اذ فقدت تلك السلطة معاونة

الأجهزة لها بنسبة متزايدة فى الإدارة والحكم وتعدت عن الممارسة الشرعية لهما . ولم تكن مشكلة الانجليز ساعتها ، أن يوجدوا عسكريا أو لا يوجدوا ، فإن قوتهم العسكرية كانت قادرة على البقاء فى المدى القصير على الأقل ، سيما فى مواجهة حركة ثورية تستند فى الأساس الى الوسائل السلمية المشروعة ، ولا تلجأ الى العنف الا فى اشكاله البسيطة، تحطيم لبعض المرافق، أو قياما بالاغتيالات السياسية الفردية كوسيلة مساعدة سرية . ولكن كانت مشكلتهم أن فى الاستيعاب الوطنى لأجهزة الحكم وحصارها عزل لها عن الاستعمار ، يجعل حكومة الانجليز لمصر مستحيلة كما عبر عن ذلك اللورد اللنبى ، ويجرد جيش الاحتلال من وسيلة حمايته المدنية ، ويجرده من وظيفته السياسية وهى تحريك الحكومة المصرية لخدمة المصالح البريطانية .

ومن هنا يظهر أن سعد زغلول عندما كان يقول « نحن أقوياء » لم يكن يضل ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع ، وإنما كان سياسيا عمليا يصدر عن حساب سليم فى أساسه للممكنات المتاحة . ومن هنا يمكن فهم حديث ملنر الى سعد فى ٢١ يوليو ١٩٢٠ إبان مفاوضاتهما « اننا الآن فى مصر حائزون على كل شئ وفى قبضتنا كل شئ ، ونريد أن نتخلى لكم عما فى أيدينا فى نظير أن تقبلوا أن يكون مركزنا الفعلى عندكم مركزا شرعيا .. » فرد عليه سعد « اننا لانستطيع مطلقا أن نوافق على تصحيح مركزكم فى مصر فيصبح المركز الفعلى مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم ، وما أتينا الى هنا الا بحثا عن الاستقلال .. ولا نقبل أن يكون لبريطانيا مراقبة علينا مستندة الى قوة عسكرية فى بلادنا ، اننا ما أتينا هنا الا للخلاص من هذا .. » (٨) ودلت هاتان العبارتان على أنه كان واضحا لدى سعد وملنر العلاقة بين القوة العسكرية والرقابة على الدولة ، وان ما كان يعنيه ملنر « بالشرعية » ليس مجرد اعتراف حقوقى بالوجود العسكرى البريطانى بمصر ، ولكنه اشراف وتفوذ على جهاز الدولة .

وليست الشرعية المعنية فى سياق هذا الحديث ، مجرد مسألة معنوية شكلية أو صورية ، ولكنها ذات تأثير فعلى حاسم من جهة تجريد الحركة الوطنية المصرية من أهم أسلحتها الموجهة لأضعف حلقات الوجود البريطانى بمصر •

على أن أخطر ما كان يتهدد تلك القوة لثورة ١٩١٩ ، ان حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم واستيعابها النسبى لها • كان يتأتى بما استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية ، من تعبئة شبه اجماعية لجماهير الشعب ، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية الا عناصر محدودة ، لا تظهر أمام الرأى العام شبه الاجماعى الا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى « المصرية » ذاتها ، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به • وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة « للمصرية » بحيث لم يكن فى مقدور جهاز الدولة كجهاز مصرى أن يجد بديلا عنها من القوى السياسية فى البلاد • وبهذا أمكن فصم صلاته بالسياسة البريطانية وعزله عنها، أو بالأقل انقلاط تلك الصلة والتهديد بعزله كلية عنها • ومن ثم كان شعار «الاتحاد» يفيد ضمان التبعية الشعبية بهذا الذى يشبه الاجماع • والذى يمكن به اضعاء طابع الشرعية على شعار المقاطعة ومنع التعاون ، لذى دفع هذا الجهاز الى موقف المناوأة السياسية لبريطانيا •

ووجه الخطورة فى ذلك ، أن أجهزة الحكم والادارة بحكم تنظيمها الداخلى تجنح الى اقرار الأوضاع الراهنة والى الابتعاد عن النشاط السياسى الثورى • وهى بحكم تكوينها التاريخى فى مصر تنتمى بقياداتها العريضة الى الفئات الاجتماعية المحافظة • ولم يمكن تحريكها سياسيا الا بحركة شبه اجماعية استوعبت المصرية بحيث لم يعد ثمة بديل مصرى ترتبط به أو بالأقل تلتزم الحيدة

السياسية بشأنه • وبهذا فإذا أمكن فى أية انعطافة سياسية تقسيم التكتل العريض ، وإيجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية • أمكن تأليف تلك الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطانى • لذلك كان جهد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها أن تحتفظ بهذا الوضع شبه الاجتماعى ، وهو هدف من أشق ما يكون فى الممارسة السياسية • وإن تتبع مفاوضات سعد ملتر حسبما كشفت عنها مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (٩) • لتكشف عن مدى الجهد الذى بذله ملتر بمعاونة عدلى يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه ، ومدى الجهد الذى حاوله سعد زغلول بالصبر والمصابرة والمناورة ليكون انقسام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد فى قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيرى العريض • ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وإن يضطرد أدبه السياسى على ذكر كونه وكيلا عن الأمة وليس حزبا • أى « وفدا » وليس جماعة من الجماعات ، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية • ومن هنا يظهر أن سعد زغلول كان حريصا على أن يبقى صيغته السياسية محددة فى مسألتى الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل • ومن هنا كان حرص سعد فى مفاوضاته جميعا مع الانجليز ، أن يرفض سياسة الخطوات ، فاما أن يتحقق استقلال تام فعلى والا فلا اتفاق •• وإن أى اتفاق على خلاف ذلك ، حتى لو حقق كسبا جزئيا ، كان خليقا بأن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكنة استيعاب « المصرية » ، وإذا قبل الوفد أخذ الجزء فانه لا يستطيع فى المقابل إلا أن يدفع الكل • والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة ثانية • ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد فى هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التى كانت تطرح ، انه كان ينظر إليها بتقييم اجمالى عام ، هل ينطوى المشروع فى مجمله على

حماية سافرة أو مستورة أولا • وكان يقود الحركة السياسية فى مصر بهذا المنطلق •



وقد يفوت القارىء اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير سعد زغلول عن وقفته فى سبتمبر ١٩٢٤ أمام أقوى دول الأرض • فهكذا كانت بريطانيا وقتها ، امبراطورية لا تغيب عنها الشمس كما كان يقال ، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية ، ذات قوة عسكرية وذات بأس فى البحر والبر • وعبارة سعد تلك لم تكن الا تعبيراً عن وقفة الشعب المصرى ضد بريطانيا على مدى ستة أعوام منذ انتهت الحرب العالمية الأولى وانفجرت ثورة ١٩١٩ • وان ادراك سعد للمغزى التاريخى لتلك الوقفة حيث تواجه الحركة الوطنية المصرية أقوى دول الاستعمار ، وادراكه أنه قوى جدا بالحق وبالعدل ، هذا الادراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيماً لشعب وقائدا لثورة • وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه لمكان القوة فى شعبه وقدرته على التعبير عنها ، ولا كان ليكون قائدا لثورة لولا ادراكه أنه يقف أمام أقوى قوى الأرض • وبهذا النظر ارتفعت هامته السياسية لتطل علينا الى اليوم — بعد أكثر من نصف قرن — بعبرة الدرس وحكمته

فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ دخل عبد العزيز فهمى ومعه جماعة « المعتدلين » على سعد فى مقر الوفد بباريس ، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشددده فى مواجهة الانجليز وايتارهم مسلك « الاعتدال والتعقل » • قال عبد العزيز فهمى لسعد « أسقطت يا سيدى من حسابك ومن تفكيرك أمورا أربعة على أعظم جانب من الأهمية :

١ — قوة بريطانيا الهائلة وتفوذها الطاغى وسلطانها الواسع بعد أكبر انتصار أحرزته فى تاريخها وتأثيرها فى الدول جميعا •

٢ - ضعف مصر الهائل وسيطرة الانجليز عليها سيطرة تامة .

٣ - عدم وجود المعين لمصر فى أية دولة فى الأرض ومصر فى عزلة تامة .

٤ - ان مشروع ملنر مفيد لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها الحاضرة التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القوة والقدرة على استئناف الجهاد والقيام بثورة فى المستقبل .

فأجاب سعد فى احتقار ظاهر ، حسبا يحكى محمسه كامل سليم (١٠) « كيف يجوز لك أن تزعم أنى أسقطت كل هذا من حسابى ومن تفكيرى . انت تتكلم فى بديهيات بعضها ظاهر وبعضها مضلل . انما أنت واخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمرا واحدا على الأقل ، وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبعد الأثر ، وهو : ان فى أعناقكم أمانة ، وهى السعى والجهاد للحصول على الاستقلال التام ، وليس لكى أن تقبلوا أول شىء أو أى شىء يعرض عليكم ، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل . أنتم تتلسون المعاذير ونستطيلون الجهاد ، وتريدون خيانة الأمانة عن عمد

وسبق الاصرار « فضج المعتدلون » بالغضب وخرجوا ساخطين . وصف سعد مرة عدلى يكن زعيم « المعتدلين » وقتها بقوله « لا يفهم الوطنية كما تفهمها ، وهو على واقعى ، يرى الممكن فيسعى اليه والصعب فينصرف عنه ، لا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضحية كيف تكون » (١١)

فى فبراير ١٩٢١ كان سعد لايزال بباريس ، وكان الوفد يمر بمحنة صعبة قبيل خروج المعتدلين منه ، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية . كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية ، وكان الوفد مهددا بالانقسام

والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار ، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله « أنه في ذمتي واعتقادي مشروع حماية ، فلا يمكن لى مطلقا أن أحسنه للامة بأية طريقة • وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه ، الا استمرار الكفاح واستئناف الثورة والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية ، المشروعة وغير المشروعة ، ومخاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد ، واستمرار الاحتجاج على بقائها في كل فرصة وكل مناسبة وغير مناسبة ، ثم التشنيع المستمر على الاستعمار البريطاني لبلادنا في الداخل والخارج ، في الداخل بالاثارة المستمرة ، وفي الخارج لايقاظ الضمير الدولي على مخازي الانجليز في مصر والتنكيل برجالها الوطنيين • هذا هو برنامجي ومنهاجي حتى يأتي الله بالفرج • ولا يجوز مطلقا أن نسمح باليأس أن يتسرب الى قلوبنا ، ولا للضعف أن يتسلل الى نفوسنا ، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهي الحرية والاستقلال والجلاء التام عن البلاد • ولا بد أن يأتي يوم يعلو الحق على الباطل • هذه سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ • وليس العجز يعد على الأمم • وانما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد في عنقها وأن تقبل المهانة في استسلام وأن تذلل نفسها برضاها لعزة الأجنبي » (١٢) •

وبهذا المعنى نفسه خطب في الاسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد في أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستئناف الجهاد ، وأكد على ما يراه ممكن القوة المصرية محرضا على الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء : الاستقلال التام لمصر والسودان • وذكر « ان كانت حياتي قصيرة فان حياة الأمة طويلة • يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم » (١٣) •

تلك كانت وجهة سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحركة الوطنية المصرية • اذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة ، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وان النصر ليس سريعا ، ولم

يكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات،
ما داموا عاقلين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن
بالصبر وطول النفس • وسعد زغلول عندما يفاوض ملتر أو ماكدونالد
لا يساوم بيعة وشراء ، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية
ويستكشف حصيلة جهاد الشعب في الفترة الماضية • وهو اذ يرفض
ما دون الاستقلال ، فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ • أما
استقلال واما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية
على الدولة ، ورفض الاحتلال العسكري • والمساومة تكون في غير
هذين الأمرين • والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء،
ولكنه رد ايجابي يفيد نفى العدوان واستمرار الجهاد ، ليس تجاهلا
صوريا للواقع الراهن ، ولكنه تحد ومناجزة لهذا الواقع ولاستمراره •

٢

مفاوضات ما قبل الاستقلال

بين سعد وملتر :

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور تقى سعد زغلول وأصحابه فى ٨ مارس .
ثم أفرج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ ابريل ، واذن لهم بالسفر من منفاهم
بمالطة الى باريس حيث يعرضون مطالب مصر على مؤتمر السلام
المنعقد هناك . ولكن الوفدين وجدوا صدا تاما من المجتمعين بفرساي ،
وأعلن الرئيس الأمريكى ويلسون اعترافه بالحماية البريطانية على مصر
فى ٢٢ أبريل، ثم تضمنت معاهدة الصلح مع المانيا اعترافا بتلك الحماية .
وبدا واضحا أن الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب انما اجتمعت لتعيد
اقتسام العالم غنيمة فيما بينها، وانها استقرت على ترك مصر لبريطانيا .
وبدا واضحا أن الأوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مرة
منذ الاحتلال البريطانى لمصر، أقرت أن تكون مصر داخل نطاق الحوزة
البريطانية ، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها فى مصر من
جهة العلاقات الدولية .

ولكن كان قدر بريطانيا مع مصر أنه كلما هدا لها الميدان الدولي، كلما عاكستها الأمواج داخل مصر . حدث ذلك فى ١٩٠٤ ، ويحدث الآن فى ١٩١٩ على نحو أكثر عتوا . وبعد اذ انفجرت الثورة المصرية عالجتها السياسة البريطانية بما يلزم من عنف ولين ، ثم قررت فى مايو تشكيل لجنة « لبحث أسباب الاضطرابات » ولترسم استراتيجية حكم مصر فى الفترة التالية ، وشكلت اللجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات فى سبتمبر ووصلت الى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ حيث بقيت الى ٦ مارس ١٩٢٠ .

وكما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساي ، قوبل ملنر فى مصر بمقاطعة شعبية تامة تقفها ضده الوفديون بشعار عدم التعاون ، ولم يستطع ان يحدث مصريا من أنصار السياسة البريطانية الا خفية ومسارقة . وثبت لديه يقينا الى أن مدى بعيد يسيطر الوفد على الحركة السياسية المصرية والى أى مدى بعيد يرفض المصريون التعاون مع المستعمر . وما أن عاد الى لندن حتى دعا الوفد من باريس الى مفاوضته فسافر اليه الوفد المصرى وبدأت مفاوضات سعد ملنر التى استطالت من يونيو الى نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

تم أول لقاء بين الطرفين فى ٦ يونيو ، واجه كل صاحبه ومن ورائه تجربة الشهور الماضية . يجلس سعد ومن ورائه مقاطعة المصريين للملنر ، ويجلس ملنر ومن ورائه مقاطعة الدول الكبرى لمصر وتنكرهم لمطالبها . على أن أخطر مشاكل المصريين حول مائدة اللقاء كانت فيما بينهم لا فى الجانب المقابل . فاذا كان الوفد قد أثبت هيمنته على الحركة السياسية المصرية ، فان فريقا من قادة الوفد قد أحبطتهم نتيجة « فرساي » وازعجهم قيام الثورة المصرية نفسها ، وبدءوا يلوذون بالسياسة البريطانية من خلال عدلى يكن الذى كان يقودهم من خارج الوفد . ولم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفراد ، ولكن كانت

المشكلة أن يثير هؤلاء انقساماً في الكتل الواسعة الملتفة حول الوفد .

والظاهر أن لم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الانجليز . بل كانت جزءاً من مهمة البحث والتقصي التي ندبت لها لجنة ملنر ، كما كانت أيضاً مشاغلة سياسة لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة ، ولتجميد الأوضاع في مصر حذر أن تتصاعد موجات الثورة من جديد . بعث ملنر الى المنبى في ٣٠ يونيو يقول انها « ليست في الواقع الا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم » (١٤) . وتظهر طريقته في ادارة المناقشات انه انما كان يتحسس مواقع الخطو ويدرس ردود الفعل تجاه كل نقطة تثار ، ويشير المسائل المختلفة واحدة واحدة لا ليصل الى قرار ، ولكن ليستطلع وجهات النظر ، ثم يجيء في الاجتماع التالي ليشيرها ذاتها واحدة واحدة مع تفاصيل أكثر ، ويترقى في طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف .

كان يمكن أن تنقطع المفاوضات في ١٧ يوليو ، اذ قدم كل طرف مشروعاً رفضه الطرف الآخر . ولم يبق من هذا التاريخ الا المد والمط كسبا لوقت ينضج فيه الانقسام داخل الوفد ، ويتبين فيه الحجم السياسي للمنقسمين ومدى تفوذهم لدى الرأي العام المصري . وجاء مشروع ملنر الثاني في ١٨ أغسطس يكتسب معناه ودلالته من هذا السياق .

المهم في صدد الموضوع المطروح ، بيان تصور كل من الطرفين لفكرة الاستقلال والتبعية وتحليلها الى عناصرها السياسية المختلفة ، وموقف كل من الطرفين بالنسبة لكل من هذه العناصر وتطور هذا الموقف . وقد كان ملنر ماهراً للغاية في تحليله لعناصر العلاقات المصرية البريطانية ، وكانت له المبادرة في هذا الأمر ، من خلال الأسئلة التي

بدأ بها المفاوضات وألقى بها تباعا على بساط البحث . فكان هو السائل وكان سعد المجيب . ويفهم من تتبع النقاش ، أن عناصر المسألة تحدت عن قسمين رئيسيين ، سلفت الإشارة إليهما ، الوجود العسكرى والهيمنة على أجهزة الحكم . وكلا الأمرين قائم ولكن ينقصه « الشرعية » أى تسليم المصريين به ، وكان جهد ملنر أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر ، مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على دولتهم . ووجدت بريطانيا فى الاعتراف الدولى بحمايتها على مصر منطلقا لها . فان الأوضاع الدولية الجديدة التى انتجتها الحرب والتى سمحت بهذا الاعتراف لتسمح لبريطانيا بأن تستخلص موافقة دولية على أن تكون هى الهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم فى مصر ، فتكسب ازاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات ، وتكسب ازاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب . وتحدت عناصر المسألة ، من وجهة النظر البريطانية فى وجود القاعدة العسكرية ، والتحالف بين البلدين ، وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، والوضع الممتاز لمثل بريطانيا فى مصر ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، والامتيازات الأجنبية . وإذا أمكن التبسيط فى التعبير أمكن القول بأن ملنر فى مباحثاته كان يحلل المسألة الى عناصر عديدة ، بينما كان سعد زغلول يجمع العناصر فى صورة واحدة ويقيسها فى وضعها الشامل ، وكلما وجد أن الأمر يتمخض عن بقاء القاعدة العسكرية والاشراف على الدولة بأية صورة من الصور قال « هذه فى ذمتى واعتقادى حماية » .

عرض ملنر مبدأ التحالف بين البلدين ، ولم يرفض سعد قيام حلف بين بريطانيا ومصر المستقلة . ولعل هذه هى النقطة الوحيدة التى سمح أن يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال . ولكنه رفض التحالف الدائم لأنه « لا شئ أبدي فى

هذه الدنيا» كما تحفظ بالنسبة لتحديد مجالات مساعدة مصر لبريطانيا وحجم هذه المساعدة • وعرض ملنر مسألة القاعدة العسكرية ، للمحافظة على القنال ودون التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب سعد فى البداية « ليس هذا ممكنا وانجلترا عندها مواقع كثيرة أخرى تحت يدها • • لماذا لا يكتفى بالجيش المصرى » وذكر أن للدفاع عن القنال نظام حددته معاهدة ١٨٨٨ التى ضمنت حيديتها واكتفت بدفاع مصر عنها ، واذا كانت بريطانيا تكتفى بإبقاء قوة صغيرة بمصر كما أشار ملنر ، فهى لا تكفى بدفع اعتداء • ثم أجاب على تصميم ملنر « آسف لا يمكننا مطلقا الموافقة على ذلك ، لأن الجلاء مطلب أساسى من مطالبنا • • » (١٥) • ومن الملاحظ أن ما عرضه ملنر من حصر القاعدة العسكرية بمنطقة القنال لم يكن أمرا مقرررا فى السياسة البريطانية • وكان ملنر أكثر صراحة فى حديث له مع عدلى يكن حيث ذكر أن حياد القنال المضمون بمعاهدات دوليه لا يمكن من استقرار القاعدة هناك ، ولا بد أن تكون القاعدة فى شرق الدلتا وأن يسمح بنقل الجنود من مكان الى آخر (١٦) • وهذا النظر نفسه أكدته المشروعات البريطانية للذين قدما فيما بعد • أما عن التمثيل الخارجى ، فقد عرض ملنر الا تبارسه مصر المستقلة الا بواسطة الممثلين البريطانيين ، لأن الممثلين الأجانب لا هم لهم الا بث الدسائس وتحريك الفتن ضد بريطانيا ، ولكنه ووجه بمعارضة واضحة من المصريين حتى من المعتدلين ، ولعل هذه النقطة هى الوحيدة التى أبدى عدلى يكن اعتراضا بشأنها • وتهددت المفاوضات بالانقطاع لولا أن ملنر فى الاجتماع التالى يزف « بشرى » موافقة بريطانيا على أن يكون لمصر حق تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى • ثم استمسك بأن يكون لممثل بريطانيا وصفا ممتازا لا كغيره من مثلى الدول فرفض ذلك باعتبار أنه من مظاهر الحماية (١٧) •

كان هذا مجمل الحوار الدائر بين الطرفين حول المسألة

العسكرية والعلاقات الخارجية • أما الوجود المدني البريطاني في جهاز الدولة المصري ، فقد عولج من خلال مسألة الموظفين الانجليز والامتيازات الأجنبية • بدأ الحديث عن المسألة الأولى بقول ملنر أن بلاده يهملها ضمان الاصلاحات التي باشرتها في مصر ، وذلك ببقاء الموظفين الانجليز ضمانا لحسن سير العمل « وضمانا لتنفيذ المحافاة » ، فأوضح سعد استحالة ابقاء هذا « الجيش العرمرم » من يشغلون الوظائف الفنية والادارية ، أشار ملنر الى بعض وظائف كبرى لا يمكن التخلي عنها ، كالمستشار المالى ذى السلطة القاطعة بالنسبة لمسائل الدين العمومى والرأى الاستشارى فيما عدا ذلك ، وموظف كبير بدارية الأمن العام بالنسبة للأجانب ، وضابط كبير يرأس أركان حرب الجيش • فأجاب سعد بأن ضمان حسن سير العمل يكفله النظام الديمقراطي البرلماني ، وان هذا النظام يتنافى مع وجود رقابة ما للانجليز على أجهزة الحكم ، أما الموظفون الانجليز الكبار « فان مصر لا يمكن أن توافق على ذلك ، لأنه احتلال مدنى شامل ، واشتراك بريطاني مع مصر فى السيادة الداخلية .. » وذكر أن مصر قد تحتاج الى خبرة الأجانب ولكنها لا تحتاج الى حكم الأجانب ، وان ثمة فارقا بين الكفاءة والسلطة ، وأشار الى تجربة محمد على حيث ادار مصر بهارة رغم أميته ، واستفاد من خبرة الأجانب دون أن يستندوا سلطة لهم الا منه . شخصا • وكان ملنر يعقب دائما على حديث سعد بأن الرأى العام البريطانى سيصبيه الذهول لو أجيب سعد الى كل ذلك (١٨) وفى ٧ يوليو ارسل ملنر الى سعد مذكرة تفصيلية عن مسألة الموظفين تضمنت بيانا بعدد الموظفين البريطانيين ونسبتهم الى مجموع الوظائف ومرتباتها ، وأشارت الى أن النظام المالى المصرى بناء الموظفين الانجليز ، واذا ابتعد هذا العنصر خيف تقوض أركان الحكومة ، ولكن مع زيادة عدد المصريين الأكفاء يمكن اختصار عدد الأجانب تدريجيا ، ولكن اذا

ترك لمصر اخراج من تشاء ، فهي تفقد أعظم مستشاريها خبرة وتفقد
الجياليات الأجنبية ضمان حسن معاملتها ، ولا ينتظر أن يسكت
المتنبد على مثل تلك الحالة ، لأنه (مثل حليفة مصر وأسمى الأجانب
مقاما في مصر بل حامى مصالح الأجانب فيها) وانتهت المذكرة الى عدد
من الاقتراحات منها : « ٣ - الوظائف الآتية يستمر الانجليز يشغلونها
لخطورتها وذلك لفترة من الزمن يتفق عليها وهي وظائف المستشار المالى
والمستشار القضائى ومدير الأمن العام للأجانب فى وزارة الداخلية
ووكياه ، وهؤلاء يعينون باتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية،
وذلك لايجاد ضمانات للدول لالغاء الامتيازات الأجنبية . » وأضافت
انى هذه الوظائف النائب العام لدى المحاكم المختلطة وحكمदार
البوليس فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وضابط كبير بوزارة
البحرية يشرف على الجيش المصرى . وقد قرر الجانب المصرى رفض
هذه المذكرة الا فيما تضمنته من مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند
تركهم الخدمة تعويضات سخية ، وترتب على ذلك أن أجلت جلسات
المفاوضات الى أجل غير مسمى (١٩) .

أما عن الامتيازات الأجنبية ، فالحاصل أنه نظام يقيد سلطة
الدولة وسيادتها على قاطنيها فى التشريع والقضاء بالنسبة لرعايا الدول
الأجنبية المتمتع بهذه الامتيازات . فيكون لهم قضاؤهم القنصلى
أو محاكم خاصة (المحاكم المختلطة) تختص بنظر منازعاتهم ، كما أن
التشريعات الوطنية لا تطبق على رعايا أية دولة منهم الا بموافقة تلك
الدولة . وقد تمتع الرعايا البريطانيون بهذه الامتيازات حتى احتلت
بلدهم مصر ، فلما احتلتها استشعرت فى الامتيازات ما ينتقص من
سلطانها الفعلى فى مصر ، واطمعتها الاحتلال فى أن تحتكر النفوذ دون
غيرها، ووجدت فى هذا النظام نوعا من الشركة البغيضة يعرقل سعيها
الانفراد بمصر ويقوى من امكانات تنافس تلك الدول معها . ولم
يكن فى مكنة الانجليز فى اطار المحاذير الدولية السائدة أن يلغوا

الامتيازات ، وتشبثت الدول بامتيازاتها مناوئة للنفوذ البريطانى •
وصف كرومر الموقف بقوله ، ان أعداء بريطانيا يشكون فى حيدتها
معهم اذا ألغيت الامتيازات ولم يكونوا لتركوا حقوقا كسبوها بمصر
تسهيلات لمهمة منافسيهم الانجليز ، كما أن أصدقاء بريطانيا كانوا
يرفضون التنازل عن الامتيازات ما داموا لا يضمنون بقاء بريطانيا فى
مصر وهى تعلن دائما عزمها على الجلاء (٢٠) •

فلما تحقق الاعتراف الأوروبى بمركز بريطانيا الفعلى بمصر فى
١٩٠٤ • بدأ التفكير فى تطوير نظام الامتيازات بما يمكن من استيعابه
لصالح الانجليز ، حسبما يلاحظ من التقارير السنوية الثلاثة لكرومر
عن أعوام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، فارق بالتقرير الأول مذكرة لمستر
برونيات تندد بمساوىء الامتيازات ، وتبشور المشروع بالتقريرين
اللاحقين ، بتكوين مجلس لشورى القوانين بتشكيل مصرى أجنبى
تكون موافقته على التشريعات السارية على الأجانب بديلا عن موافقة
كل من الدول المعنية ، ويتراوح عدد أعضائه بين ٣٦ و ٤٠ عضوا
منهم أربعة مصريون هم مستشارو وزارات المالية والحقانية والداخلية
والأشغال (وكانوا انجليزا) فضلا عن عدد من قضاة المحاكم المختلطة
 وخمسة تعينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين ، وعشرون يمثلون
رعايا الدول ذات الامتيازات • ولا تكون قرارات لمجلس نافذة الا
بتصديق كل من الحكومتين المصرية والبريطانية (٢١) • ومن الجلى
ان كان هدف المشروع جمع المصالح الأجنبية فى اطار واحد يخضع
للهيمنة البريطانية ، ويربط مصالح الرعايا الأجانب بالاحتلال البريطانى
لينتقل ولاؤهم بالتدريج الى السلطة البريطانية • كما استهدف ايجاد
صفة قانونية شرعية للحكومة البريطانية فى الاشتراك فى مباشرة التشريع
المصرى عن طريق حقها فى التصديق على قرارات تلك الهيئة ، وهو
أمر لم يوات السلطة البريطانية قط • ولكن المشروع تلكأ ولم يجد
طريقه الى النور • فلما وضعت مصر تحت الحماية فى عام ١٩١٤ ندب

المندوب السامي في ٢٤ مارس ١٩١٧ لجنة برئاسة سير برونيات
مستشار دار الحماية لاعداد مشروعات تعديل الامتيازات في اطار
الوضع الجديد ، وأعدت المشروعات على أساس دمج القضاة
الوطني والمختلط وتغليب العنصر البريطاني فيه عن طريق الوظائف
ذات الأهمية الخاصة كمنصب النائب العام • وانشاء مجلسين نيابيين ،
أحدهما استشاري يتكون من النواب المصريين ، وآخر يملك السلطة
التشريعية يتكون من مصريين وأجانب ويشكل بالانتخاب والتعيين •
وقد ذاع نبا تلك المشروعات عندما أرسلت الى رئيس الوزراء حسين
رشدي في نوفمبر ١٩١٨ • فقبولت بموجة من الاستنكار الشعبي
كانت من مقويات تفجير ثورة ١٩١٩ (٢٢) •

كانت الحلول البريطانية لمسألة الامتيازات تصدر دائما عن كونها
وسيطا بين طرفين ، مصر والأجانب • وهي كشأن الوسطاء تمثل كلا
من الطرفين لدى الآخر وتميل لمصادرة المصالح المتعارضة لصالحها
وليكون نها أوفر الأنصبة • وقبل ثورة ١٩١٩ بدت بمظهر من يعبر
عن مصالح مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات بحكم كونها المسيطر
على السياسة المصرية وبحكم تحدى الدول الأخرى لها ، فظهرت
بمظهر المدافع عن «حقوق» مصر • ولكن بعد الحرب العالمية انقلب
الوضع اذ تحدى المصريون سلطتها ، واعترفت الدول الأخرى بالحماية
في معاهدتي فرساي ١٩١٩ ولوزان ١٩٢٣ • فانقلب الدور البريطاني
الى التعبير عن مصالح الأجانب لدى مصر والظهور بمظهر المدافع عن
«حقوقهم» • وذلك على ما يلحظ في مفاوضات سعد ملنر وما تلاها •
أثار ملنر الحديث عن الامتيازات و «حقوق» الأجانب ، فحاول
سعد أن ينحى هذه المسألة عن نطاق المفاوضات الجارية بقوله « هذه
المسألة ستعالجها مصر فيما بعد مع بريطانيا وسائر الدول الأجنبية » •
فعاد ملنر يقترح أن تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول المعنية للنزول
عن الامتيازات ، وان ذلك يكون ممكنا « اذا اقترحت بريطانيا أن تحل

محلها فيها حتى تطمئن هذه الدول على أن لا ظلم يقع على رعاياها في المستقبل » وانه يسهل على مصر مستقبلا أن تفاوض بريطانيا وحدها بشأن أوضاع الأجانب بدل أن تفاوض ست عشرة دولة ، فأجاب سعد « اذا كان المراد بالغاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب كما تطبق على الوطنيين .. فذلك ما نبغيه ونرجو السعى فيه ، أما اذا كان الغاؤها يعنى تحويل السلطة فيها من أيد كثير الى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه ، ولا يعتبر الغاء للامتيازات الأجنبية ، بل اقامة سلطة جديدة لبريطانيا في مصر تتمكن بموجبها من التدخل في شئون التشريع والقضاء الخاص بالأجانب . وهذا اشتراك في السيادة الداخلية لا تقبله مصر لأن فيه اخلا لا خطيرا بالاستقلال .. » (٢٣) .

وفي ٥ يوليو قدم الجانب البريطاني مذكرة للمصريين في هذا الشأن ، وهى ما عرف بمشروع « سيسل هيرست » أحد أعضاء لجنة ملنر ، مزجت المذكرة بين مبدأ حلول بريطانيا محل الدول ذات الامتيازات ، وبين اقرار التدخل البريطانى فى صميم نشاط أجهزة التشريع والقضاء والادارة . وحددت اقتراحات عشرة من أهمها تعيين المستشار المالى باتفاق الحكومتين لتكون له اختصاصات صندوق الدين وليكون مستشارا للحكومة المصرية ، وتعيين مستشار بريطانى بوزارة الحقانية يختص بجميع مسائل القضاء المتعلقة بالأجانب فضلا عن استشارته فيما تطلبه الحكومة ، ويكون له حق الاتصال المباشر بالوزير ، واعتراف مصر بحق بريطانيا فى التدخل بواسطة ممثلها (المندوب السامى) لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب اذا رآه مجحفا بهم . فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمساواة بين الأجانب عامة والرعايا البريطانيين وضمان بقاء المدارس الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية ونشاط المعاهد الدينية الاجنبية والغاء صندوق الدين الدولى والمحاكم القنصلية وما الى ذلك . وقد أجاب المصريون بمذكرة رفضوا فيها بحزم الاقتراحات الثلاثة الأولى باعتبارها « تتناقض كل

المناقضة مع الاستقلال الذى تسعى اليه مصر » وأنه اذا قبلت مصر نيابة بريطانيا عن الدول ذات الامتيازات ، فلمدة محدودة وبشروط خاصة • وفى اجتماع لاحق أوضح سعد تلك الشروط التى يقبل بها النيابة البريطانية ، وهى الا يكون اعتراض المندوب السامى على تشريع ما موقفا لتنفيذه ، وانه عند الخلاف يحتكم الى عصبة الأمم • وكان رأى سعد أن المشروع يجعل بريطانيا « فى نظر الدول حامية فعلا وقانونا ، وتكون بالتالى حامية للأجانب من قوانين البلاد • ولا يخفى ما فى هذا من الخطر الويل على مصر ، فضلا عن أنه يجعل لانجلترا الحق فى التدخل فى كل الشؤون الادارية بحجة أنها تضر بالأجانب • فيأتى المندوب السامى البريطانى مثلا ويطلب من الحكومة عزل مدير ما لأنه ظلم الأجانب بقرار أو بمشروع قام به ، أو يعارض فى انشاء ترعة بحجة أنها مضرّة بمصاحبة الأجانب ، والأجانب بطبيعة الحال منتشرون فى أنحاء البلاد لا فى بقعة واحدة • » (٢٤) •

المشروعات المتبادلة :

وعلى الجملة فقد ارجئت اجتماعات الجانبين منذ ٨ يوليو ١٩٢٠ بعد رفض المصريين مذكرتى الموظفين والامتيازات • ثم جهد كل جانب أن يبلور موقفه فى مشروع اتفاق • شكل الوفد المصرى لجنة لوضع مشروعه من عبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعلى ماهر ومحمد على علوبة • وهى لجنة كانت تعمل بتوصيات من عدلى يكن أكثر مما تعمل بالتفاهم مع سعد ، وعمل سعد من جهة أخرى بمعاونة واصف غالى على اعداد مشروع آخر يستطيع به أن يقيس مشروع اللجنة الأولى وان يراجعه • وجاء فى النهاية المشروع المصرى مزيجا من المشروعين يعكس وجهتى نظر وموقفين مصريين لا وجهة واحدة ولا موقفا واحدا • وعلى العموم فقد كان لسعد من هذا المشروع مادتيه الأوليين ، حسبما يذكر محمد كامل سليم (٢٥) ، وقد تضمنتا اعتراف بريطانيا صراحة باستقلال مصر وانهاء الحماية وانهاء الاحتلال العسكرى

لها واستردادها سيادتها الداخلية والخارجية كاملة باعتبارها دولة مكية ذات نظام دستوري (مادة ١) وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر خلال مدة يجرى الاتفاق عليها (مادة ٢) . ثم جاءت النصوص التالية تجيز لبريطانيا انشاء قاعدة عسكرية على الشاطئ الآسيوي لقناة السويس لمدة عشر سنوات لا يكون لها حق التدخل فى شئون مصر الداخلية ولا الاخلال بحيدة القناة حسب اتفاقية ١٨٨٨ (مادة ٨) ، مع عقد تحالف دفاعى تشترك به بريطانيا فى الدفاع عن مصر وتساعدتها به مصر فى حالة الحرب (مادة ١٠) ، ومع حق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، على أن توكل لممثلى بريطانيا النيابة عنها وفق آراء وزير الخارجية المصرى اذا لم تر موجبا لانشاء تمثيل لها فى بلد ما ، وعلى الا تيرم مصر تحالفا مع دولة ما دون موافقة بريطانيا (مادة ٩ ، ١١) . وبالنسبة الامتيازات تقبل مصر استعمال بريطانيا حقوق الدول الممتازة على ألا تشترط موافقة بريطانيا على التشريع المطبق على الأجانب وانما يجوز لها الاعتراض على التشريع الذى لا نظير له فى شرائع الدول الممتازة أو اذا كان تشريعا ماليا لا يسوى فى المعاملة بين المصريين والأجانب ، ويبلغ الاعتراض فى مدة معينة ولا يوقف التنفيذ ، ويحتكم فى حالة الخلاف الى عصبة الأمم . وكل ذلك محدود بخمس عشرة سنة فقط (مادة ٤ ، ٦) ، ويحل موظف بريطانى محل صندوق الدين فى حالة الغاء الصندوق ، ونائب عام مختلط بريطانى فى حالة الغاء المحاكم القنصلية (مادة ٥ ، ٧) . والاتفاقية كلها محدودة بثلاثين عاما (مادة ١٢) .

أما المشروع البريطانى فلم يتضمن اعترافا باستقلال مصر ، بل تعهدا بريطانيا « بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها » (مادة ١) مع ابقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد ، وذلك نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر ولحفظ المواصلات الامبراطورية ومع حق استعمال الموانى والمطارات (مادة ٣) ، ومع الاعتراف بحق تبادل

مصر التمثيل السياسى مع الدول الأخرى يكون لمثل بريطانيا حق التقدم على الآخرين (مادة ٩ و ١٠) • وبالنسبة للامتيازات فإنه نظير تعهد بريطانيا فى مساعدة مصر على استرداد حريتها فى التشريع والإدارة يكون لها حق التدخل لوقف أى قانون يمس الأجانب ولمصر ساعته رفع الأمر لعصبة الأمم (مادة ٥ ، ٦ ، ٧) ويعين مستشاران دالى وقضائى بريطانيان يكونان الأول اختصاص صندوق الدين وللآخر التأكد من حسن إدارة القوانين بالنسبة للأجانب فضلا عن استشارتهما (مادة ٤ ، ٨) ولم يحدد المشروع لسريان الاتفاق زمنا معينا (٢٦) •

وان أوجه الخلاف بين المشروعين واضحة ، خاصة فيما يتعلق سبب الاعتراف بالاستقلال والغاء الحماية ووظيفة القاعدة العسكرية وأماكن وجودها ودوام الاتفاقية ، وبالنسبة لسلطات بريطانيا عن الامتيازات وسلطات المستشارين المالى والقضائى • لذلك ما أن تبادل الطرفان المشروعين فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، حتى تبادلوا الرفض أيضا ، وقرر سعد مغادرة لندن الى فرنسا ، لولا أن قابله ملر ليستميله الى البقاء والتداول فى الأمر • ولم يخف عن فطنة سعد ما يسعى اليه ملر من كسب الوقت ، ولكنه قبل البقاء بضغط المعتدلين فى الوفد وكانوا بغالبيتهم فى قيادة الوفد وقتها يحاصرون سعدا ، وكان هو بفعل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم ، وعينه على مصر حذر الانقسام ، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقوة السياسية التى يتمتع بها كل من الجانبين •

تقدم الجانب البريطانى بمشروع ثان فى ١٨ أغسطس دلت صياغته على الخبث الشديد ، فقد علق فى ديباجته استقلال مصر على تحديد العلاقات بين البلدين وتعديل نظام الامتيازات • ثم علق الأمرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية بما يشير الى أزماع بريطانيا تخطى الوفد ، وتخطى سعد زغلول الذى كان يمثل

الوفد لا الحكومة • وكان المرشح لتولى تلك المفاوضات هو عدلى
يكن يؤيده من الوفد « المعتدلون » كما علق المشروع الاتفاقية على
مفاوضات أخرى تجريها بريطانيا مع الدول ذات الامتيازات (بنود
١ ، ٢ ، ٥) • ثم أورد نصا تقدمت به بريطانيا خطوة فى الاعتراف
باستقلال مصر مقابل صيانة مصالح بريطانيا والدول الممتازة عن طريقها
والدفاع المشترك واستعمال الموانى وميادين الطيران وغيرها وابقاء
قوة عسكرية بمصر (بنود ٣ ، ٤ ثانيا) وأبقت من المشروع الأول ما
يتعلق بتبادل التمثيل الأجنبى والمركز البريطانى الممتاز بمصر
والمستشارين المالى والقضائى وحق بريطانيا فى منع تطبيق أى تشريع
مصرى على الأجانب (بند ٤) ، ثم تضمن أحكاما تفصيلية عن حقوق
الأجانب بالنسبة للنشاط التعليمى والدينى وغيرها (٢٧) • ووجه
المناورة فى المشروع ، انه وان لم يتقدم خطوة عن سلمه الا فى الوعد
بالاعتراف باستقلال مصر ، ومقابل تلك الخطوة أوقف تنفيذ الاتفاق
كله حتى تتم مفاوضة بريطانيا مع دول الامتيازات • وربط مسألة
الاستقلال بمسألة الامتيازات (٢٨) • ووجه المناورة أيضا أنه علق
الأمر على تخطى سعد زغلول والوفد فى المفاوضات الرسمية ، الأمر
الذى كشف عنه من قبل كتاب ملنر الى اللبى فى ٣٠ يونيو السابق
الإشارة اليه • وان ما وعد به من اعتراف بالاستقلال انما توخى فيه أن يحقق
ما لا يصبو « المعتدلون » فى الوفد الى سواه ، وبهذا يعمق الصدع بينهم
وبين سعد وفريق المتشددين ، وهذا ما حدث فعلا ، اذ بلغ الخلاف
حول المشروع بين الوفدين الى ما كان لا بد معه من طرح الأمر
على رأى العام المصرى ، وأيد ملنر فكرة استطلاع رأى العام
المصرى وذكر فى تقريره فيما بعد « ان المناقشة التى تقع بين الجمهور
فى مصر على أثره تمكنا من سبر غور رأى العام المصرى أكثر مما
تيسر لنا سبره فيما مضى ، وان تقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين
من أنصار الحركة الوطنية •• » (٢٩)

انتقلت معركة المفاوضات الى مصر . ثاور سعد مع المعتدلين، فأرسل أربعة منهم (محمد محمود، عبد اللطيف المكياني، أحمد لطفى السيد، على ماهر) ووعد بالا يرسل برأيه فى المشروع . ولكنه فى الوقت ذاته اتفق على أن ينضم اليهم فى مصر مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى وكانوا من أنصار اتجاهه ، ثم أرسل الى النحاس وغيره . خفية عن زملائه خطابات تتضمن رأيه كاملا فى المشروع وان « فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشيء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص . . . وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات . . . وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى . . . » (٣٠) واستمرت حركة استطلاع الرأى العام حتى أوائل اكتوبر حيث أسفرت عن تحفظات أوجبت الحركة الوطنية المصرية وجوب مراعاتها فى المشروع وتعديل المشروع وفقا لها . ومن أهم تلك التحفظات ، الغاء الحماية صراحة ، وعدم تعليق المعاهدة على انتهاء الامتيازات ودخول مصر طرفا فى مفاوضات الامتيازات ، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائى وقصر سلطات المستشار المالى على مسألة صندوق الدين ، والغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر . وعرضت التحفظات على ملر فرفضها وانقطعت المفاوضات رسميا . فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ .

بهذا تكامل بحث الموضوع أمام لجنة ملر فانتهت تقريرها ورفعته الى مجلس الوزراء البريطانى بعد شهر ، ثم نشر التقرير فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ . وكان أهم ما تضمنه انه فى حديثه عن السياسة البريطانية المقبلة ، ينبغى مراعاة الشعور المتأصل وهو رغبة المصريين فى حفظ قوميتهم وجنسياتهم ، وانه لا غنى عن ذلك لاستمالة العناصر «المعتدلة»

حتى يمكن أن تنحاز لبريطانيا ، وانه لا يكفي لذلك اعطاء الحكم الذاتي لمصر ، لأن المصريين لا يعدون أنفسهم من جملة الأملاك البريطانية ، وهذا الأمر يوجب تمييزا بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلاد الأخرى كالهند . وإذا كانت ثمة بلاد تبلغ حالة القومية تدريجيا . فان المصريين يعتبرون أنفسهم قد بلغوا تلك الغاية . ثم أشار الى الجانب الآخر وهو أهمية مصر للنظام الامبراطوري وذكر أن التوفيق بين الجانبين يوجب عقد معاهدة تطلق « سراح المصريين من الوصاية » دون أن تعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر ، وذلك بأن يكون لبريطانيا : الدفاع عن مصر ، والاشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، والابقاء على القوة العسكرية ، والحصول على « نصيب من المراقبة على التشريع المصري والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة . » ثم عرض التقرير لمشروع ملنر الثاني فذكر أنه اذا كان أتيح فيه لمصر تبادل التمثيل السياسي مع الدول الأخرى ، فان اختيار مصر لسياسة خارجية مستقلة عن بريطانيا « ضرب من المحال » ، ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة في الجانب الشرقي لقناة السويس أو في منطقة القنال عامة ، مشيرا في ذلك الى أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور في القنال ، بل تشمل المواصلات البرية والجوية والبحرية عامة ، ثم عرج على مسألتى الموظفين البريطانيين والامتيازات بما لا يجاوز ما سبق ذكره . (٣١) .

على . . كيرزون :

كان أمهر ما صنعه ملنر ، أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد ، وفرز المعتدلين عن المتشددين . وأمهر ما صنعه سعد أنه صابر وناور وحسم فخرج المنشقون أفرادا . وكلتا الجراحتين بالغة الدقة . انتقل الوفد الى باريس بعد قطع المفاوضات ، والانقسام

حاصل لا ينقصه الا الاعلان عنه . وتخلف عدلى يكن فى لندن أياما مما أثار ريبة سعد الشديدة . وكانت ملامح الخطوة التالية قد أخذت فى التشكل أثناء سير المفاوضات ومع نهايات الشهر الأول لها . بدت الظواهر مع كتاب ملنر الى اللبى فى ٣٠ يونيو عن وجوب اشتراك بعض الوزراء فى المفاوضات المقبلة . وبعد تبادل رفض مشروعى ١٧ يوليو ، نقل عدلى يكن الى سعد فى ٢٤ يوليو طلب ملنر الا تكون « المقاطعة مغاضبة » فلا يعارض استمرار المفاوضات على يد غيره اذا هو قطعها ، فرفض سعد أن يعطى وعدا بذلك . ثم جاء مشروع ١٨ أغسطس وفى مقدمته اشتراط اجراء مفاوضة على أساسه مع وفد رسمى معتمد من الحكومة المصرية . فلما شارفت المفاوضات على القطيعة ، عرض عدلى على سعد فى ٢٦ أكتوبر طلب ملنر أن تقوم « وزارة ثقة » فى مصر يؤيدها سعد وتجرى المفاوضات ، فرفض سعد تأييد أية وزارة تقوم بالمفاوضة قبل استجابة الانجليز الى تحفظات الأمة (٣٣) . وظهرت خطة عزل سعد والمتشددى وتخطيهم بوزارة يشكلها عدلى ومعه معتدلو الوفد لتفاوض وفق مشروع ملنر . ومنذ وصول الوفد الى باريس بدأ سعد نشاطه لافشال هذا المشروع ، فسرب الأخبار الى مصر عن مواقف عدلى يكن وتأييده مشروع ملنر وعرقلة المفاوضات وعمله على تقسيم الوفد . فلما ترك المعتدلون باريس الى القاهرة ، أرسل سعد برقيته المشهورة « نبتت فكرة » يسد بها الطريق أمامهم ، أوضح فيها بإيجاز أن هؤلاء يروجون فكرة أن الوفد مع تمسكه بخطة السياسى لا يمنع غيره من الدخول فى المفاوضات على خلاف هذه الخطة بل يؤيد تلك الوزارة ويعلن ثقته بها ، وعلق على ذلك بأنها فكرة غير مفهومة ولا تؤدى الا لافساد خطة الوفد « انى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر

قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا
الشرط .. » (٣٣) •

المهم ، أن استقر رأى الحكومة البريطانية على أن عدلى يكن هو
أنسب من يتولى المفاوضة المقبلة ، لتمتعه بتأييد المعتدلين فى الوفد
ولكونه الاقدر على حصار سعد زغلول (٣٤) • وتسهيلا لمهمته اذاعت
الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بلاغا رسيا صدر عن دار
الحماية الى السلطان فؤاد يبلغه « ان نظام الحماية لا يكون علاقة
مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى .. » وانها ترغب فى تبادل
الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للبحث فى امكان
« ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا
العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق
الأمانى المشروعة لمصر والشعب » • ثم شكل عدلى وزارته فى ١٧
مارس وسجل برنامجها فى خطاب قبول الوزارة « الوصول الى اتفاق
لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر .. مسترشدة بما رسمته
ارادة الأمة .. » وتحدث عن اشراك الوفد فى ذلك وتكوين جمعية
تأسيسية يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور •

ما جرت هذه التطورات حتى عاد سعد من باريس بعد غيبة دامت
العامين منذ نفى الى مالطة • كان استقبال المصريين له فى الاسكندرية
(٤ ابريل) وعلى طول طريق القطار الى القاهرة ثم فى شوارع القاهرة،
كان مما وصفه شهود العيان بأن لم ير له مثيل من قبل (٣٥) • ووقر
فى أذهان الكافة انه استفتاء على الثقة به شبه اجماعى • وما لبث
سعد من بعد هذا الاستعراض الضخم لقوته أن صرح لصحيفة الأهرام
فى ٢١ أبريل بما يراه من شروط لتكون وزارة عدلى « وزارة ثقة »
وهى : الوصول الى الغاء الحماية صراحة ، والاعتراف باستقلال مصر
استقلالاً دولياً عاماً ، ومراعاة تحفظات الأمة على مشروع ملنر ، والغاء

الأحكام العرفية على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات ، وان تكون رئاسة وفد المفاوضة والأغلبية فيه للوفدين • وبعد أربعة أيام القى فى شبرا خطبة شهيرة ، أعلن فيها ان رئيس وزراء مصر يعين ويسقط بإشارة من المندوب السامى الموظف بالحكومة البريطانية ، وان رئاسه رئيس الوزراء لوفد المفاوضة يعنى أن « جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » ، وانفجر الوضع بظواهرات عاتية ضد عدلى وحكومته ، وانفصل عن الوفد فريق من المعتدلين ، وتصاعدت الحركة الشعبية مما الجأ الحكومة الى قمعها بالقوة وسقط الشهداء ، وكان أخطر الحوادث بالاسكندرية اذ حدث استفزاز من بعض الأجانب أدى الى اصطدام تدخل الجيش البريطانى بسببه ، الأمر الذى استغله كيرزون من بعد فى مفاوضاته مع عدلى •

وشكل وفد المفاوضات فى ١٩ مايو برئاسة عدلى وفيه حسين رندى واسماعيل صدقى وغيرهم • وبدأت المفاوضة مع اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١٢ يوليو بالحديث عن سعد زغلول ، وانتهت بعد أربعة أشهر بالحديث عنه أيضا ، وبينهما امتهان واستصغار وازدراء جدير بمفاوض لا يحوز ثقة شعبه • ذكر كيرزون لعدلى فى الاجتماع الاول « كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول الى مصر أن يقع تعيين الوفد الرسمى •• فى جو من اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام •• انى أتخيل أنه (سعد) سيجعل مهمتكم شاقة » •• وآذن ذلك بأن الانجليز لن يسهلوا مهمة صديقهم عدلى • وفى ٢ نوفمبر قبيل انقطاع المفاوضات (١٩ نوفمبر) ذكر لويد جورج رئيس الوزراء لعدلى يكن « ان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم (الوزارة والبرلمان) وهم لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرئيس أمام زغلول •• انى لأعجب كيف له تتخذ ضده اجراءات شديدة •• وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وانه لا سبيل لاتفاق مع استرساله فى التهيج •• » وذكر أنه

يعز عليه أن يعود عدلى بغير نتيجة ، ولكن لا سبيل للوصول الى اتفاق ما دام زغلول يسلك طريق التهيج ، واقترح وقف المفاوضات واستئنافها عندما تصبح الأحوال أكثر هدوءا (٣٦) . كان سعد اذا شبحا مخيما على المفاوضات ، وكان بوصفه مثالا للحركة الوطنية المصرية صاحب القرار المصرى فيها ، شاء عدلى أم أبى ، استمسك لنفسه بالرياسة أم تركها . وكان ظن المعتدلين المنشقين من قبل ، ان سيسلس لهم قياد المفاوضات لو غاب سعد ، ولكن سعدا لم يكن قويا بنفسه، انما بما يعبر عنه من مطالب أمتة، وبما يتأيد به من شعبه . وقد ذهب الى الانجليز ، عدلى صديقهم الليق ، وتكشف محاضر المفاوضات، بأى استخفاف عومل الرجل، والى أى مدى أفقدوه كرامته السياسية، تركه كيرزون فى أوائل أغسطس لقضاء بعض المهام السياسية عشرة أيام ، وعهد بمفاوضته الى أحد موظفى الوزارة مستر لاندس ، ثم سافر جورج لويد فى اجازة الصيف أربعة أو خمسة أسابيع وتركه، ثم تركه كيرزون لقضاء أجازته ستة أسابيع ، ورئيس وزراء مصر باق بلندن ، لا يستطيع وصل المفاوضات ولا قطعها ، ولا البقاء ولا العودة . يتحدث وأعضاء وفده مع موظفى الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل الى شىء ، ويحتمل حديث كيرزون اذ يسأله بخفة « لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسى بالخارج » وفى النهاية يستدعيه لويد ليصرفه بقوله : يعز على أن تعود بغير نتيجة ، ولكن سعد لا بد أن ينفى . فيعود عدلى لا كما ذهب (٣٧) .

لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصرى ولا مبادرة جاءت على يديه . كانت المفاوضات كلها رغبات ومواقف بريطانية بلغت من التشدد أقصاه ، فكانت عدولا كاملا عن كل ما ابداه ملنر فى مشاريعه وتقاريره من تنازلات مع سعد . كان ملنر يقصر وظيفة القاعدة العسكرية على حماية المواصلات البريطانية ولا يعترض صراحة على مبدأ تحديد أماكنها ، فجاء كيرزون يجعل للقاعدة أيضا وظيفة

حماية حدود مصر وحماية المصالح الأجنبية بها ، لأن الجيش والبوليس المصريين لا يكفلان هذه الحماية : ولا يحفل بتعليق رشدى أن تلك الوظائف تهدم الاستقلال ، ثم لا يوافق على تحديد مكان القاعدة « وزارة الحرية (البريطانية) لا تقبل على أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطئ الشرقى وكأنى بهم مصابين بالجرب يبعدون الى أقصى مكان ممكن » . فاذا ذكره عدلى بمرونة ملنر قطع عليه السبيل « أقول لكم بكل صراحة أنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى » سأله عدلى عما اذا كان يقصد أن تقوم القوة العسكرية بحفظ الأمن ، أى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب « نعم هى هناك لهذا ولا نائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك » . وفى الجلسة السابعة نقد كيرزون صبره من كثرة ما ذكره عدلى بمرونة ملنر ، فقطع بأنه لا يمكن تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية بشأن القاعدة العسكرية وأن الحكومة « لم تقبل النتيجة التى وصل اليها اللورد ملنر فى هذا الصدد ، ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذى تطلبونه لم تكسبوه .. » (٣٨)

أما بالنسبة لحق مصر فى تبادل التمثيل الدبلوماسى الذى اعترف به ملنر فى مشروعاته وتقاريره ، فقد سحبه كيرزون ، واكتفى بالسماح بأن تنشئ مصر وزارة للخارجية وان يكون للدول الأجنبية تمثيل بمصر ، شريطة أن يكون وزير الخارجية المصرى متصلا بالمندوب السامى البريطانى أوثق اتصال ، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز الا عن طريق الممثلين البريطانيين ، حذر أن تتولى أمر مصر حكومة لا تنطوى على الود لبريطانيا فيكون هذا التمثيل منشأ للدسائس والأخطار . وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا ، ولم تجد معه محاولات عدلى وزملائه لزحزحته فى هذين الأمرين . (٣٩)

أما عن الموظفين الانجليز ، فقد وعد كيرزون بانقاص عددهم بعد المعاهدة عما يبلغ حاليا وهو ١٦٠٠ موظف • ولكن يلزم تضمين الاتفاق ما يحتم موافقة المندوب السامى على تعيين أى موظف أجنبى بالحكومة المصرية مستقبلا • وبالجلسة الرابعة أثار مسألة المستشار المالى وأرسل للجانب المصرى مذكرة تضمنت اختصاصات له لم تكن وردت بمشروعات ملر ، وتوجب أن يكون له حق الاتصال المباشر برئيس الوزراء ووزير المالية المصريين • علق اسماعيل صدقى على الأمر بقوله « ان الاقتراحات الجديدة المقترحة للموظف المالى تفيد معنى الاشراف • • » وذكر رشدى أنه صار للمستشار فى المشروع الجديد « حق الابتداء فى أن يبدى آراءه » ، كما تضمنت المذكرة أن يكون له حق الاعتراض أو وجوب الموافقة فى حالتى عقد القروض وتحويل ايراد المصالح العمومية مما وصفه عدلى بأن ستكون للمستشار « له مكانة فوق الحكومة والبرلمان » • فعلق كيرزون بأن حديث المعارضين « قائم كله على أنكم محل للثقة التامة ، واذا كنا سنثق فى كل شىء فلا وجه لأن نضع شيئا فى المعاهدة » • وتساءل عما اذا كان البرلمان المصرى الحديث النشأة يمكن أن يكون ضمانة تغنى عن الرقابة البريطانية • واقترح بالجلسة الخامسة أن يكون للمستشار القضائى حق الاعتراض على القوانين المراد تطبيقها على الأجانب ، ثم عاد فى الجلسة ١٧ فقرر امكان الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمدار بوليس فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وانشاء ادارة لأمن الأجانب بوزارة الداخلية، وابقاء مستشار ملكى بوزارة الحقانية (٤٠) أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية ، فقد استمسك بما عرضه ملر بغير تعديل ، كما استمسك بما أورده مشروع ملر الثانى من تعليق نفاذ المعاهدة على تسوية مسألة الامتيازات •

وقدم كيرزون مشروع معاهدة لعدلى ، تضمنت كل ما تمسك به فى المفاوضات ، نصت مادتها الأولى على رفع الحماية « مقابل ابرام

المعاهدة « وهي معاهدة دائمة بالسلام والمودة والتحالف ، ويكون للقوات البريطانية حق المرور في مصر وأن تستقر في أى مكان ولأى زمان يحددان من آونة الى أخرى ، فضلا عن استعمال التسهيلات والشكات وأماكن التمرين والمطارات والترسانات ، وذلك كله لحماية المواصلات البريطانية » ومساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها « (مادة ١٠) ، ومنعت مصر أن تعقد أى معاهدة الا بعد موافقة المندوب السامى (مادة ٦) ، ويكون للمستشار المالى فضلا عن حقوق صندوق الدين ، حق الاطلاع على جميع الأمور الداخلية التى فى اختصاص وزارة المالية والدخول المباشر على رئيس الوزراء ووزير المالية والموافقة على عقد القروض وتخصيص الإيرادات ، مع مسئوليته عن ميزانية المحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب وميزانية المستشارين المالى والقضائى (مادة ١٢ ، ١٣ ، ١٤) ، وللمندوب القضائى حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية والاطلاع على جميع الأمور التى تمس الأجانب بالوزارتين ومراقبة تنفيذ القوانين على الأجانب (مادة ١٥ ، ١٦) • وتكون وزارة الخارجية المصرية على أوثق اتصال بالمندوب السامى ، ولمصر أن تمثل خارجيا بوزراء مفوضين (مادة ٢ - ٨) ، ولبريطانيا حق التفاوض وحدها مع الدول ذات الامتيازات وليس عليها الا أن تتداول مع مصر « قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا » (مادة ٩)، ثم أورد المشروع نصوصا تتعهد فيها مصر بحماية الأقليات وكفالة المساواة والحرية التامة لجميع سكان مصر بغير تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الدين (مادة ٢٣ - ٢٦) وهى أحكام وان كانت تلتزمها سائر الدول فى تنظيمااتها الحديثة ، فقد كان خطر ابرامها فى معاهدة مع بريطانيا ، انها تجيز لبريطانيا حق التدخل فى شئون مصر الداخلية بزعم اخلال مصر بأى من هذه الأحكام ، وان بريطانيا

خاصة تصبح ذات اشراف على التشريعات المصرية والادارة المصرية
باسم مراقبة تطبيق تلك الأحكام •

لم يستطع وفد المفاوضة أن يقبل المشروع والا « لاستقبلنا
بغير ما نود ونشتهى » حسبما ذكر عدلى مرة فى مفاوضاته وعاد الى
مصر وقدم استقالته •

٣

استقلال مصر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشل المعتدلون أيضا • وكان لابد من خطوة سريعة ، قيل أن يعود الوضع الى سابق تفجره ، تمثلت تلك الخطوة في كلمتين وردتا في نهاية مفاوضات عدلى كيرزون ، الأولى حديث لويد جورج عن ضرورة استخدام العنف مع المهيجين في مصر ونفى سعد زغلول ، ولابد للحركة الوطنية أن تغيب ، لا عن مائدة المفاوضة بلندن ، ولكن عن مسرح الأحداث بمصر • والثانية وردت في حديث عدلى وكيرزون في ١٩ نوفمبر آخر جلسات المفاوضة ، فبعد أن أبدى كيرزون أسفه لرفض مشروعه سأل عدلى عما اذا كان يمكن ترتيب حالة مؤقتة على أساس مشروعه تطبق بضع سنين يستتب خلالها الأمن ويستقيم النظام ، فرد عدلى بأنه لا يقبل هذه الفكرة ولو قبلها ، لن تقره البلاد عليها . لأن المصريين لن يوافقوا على الاحتلال ولا على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ولو مؤقتا ، ثم قال « وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من نظمات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها • وعلى أى حال

فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين .. » فسأله كيرزون عن امكانية تنفيذ مشروع كهذا فيما يتضمن من تمثيل خارجى لمصر ونظام نيابى « من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك » (٤١) •

وفور عودة عدلى ، بدأ اللبى يرسل كيرزون محذرا من احتمال نشوب الثورة من جديد اذا استبقت بريطانيا الحماية على مصر ولم تسلم بمبدأ استقلالها • ثم أرسل اليه فى ٦ ديسمبر يذكره بفكرة عدلى يكن ، ان تنفذ بريطانيا من تلقاء نفسها الخطة الواردة بمشروع كيرزون فيكون « من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا » • وان الحماية حالة ييغضها المصريون أشد البغض ، وهى لا تفيد بريطانيا و « لا قيمة لها بالنسبة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ويمكن معالجة هذا الأمر عن طريق اعلان مبدأ مونرو بريطانى يتعلق بمصر • وأرسل فى ١١ ديسمبر يقول ان مصر يا كائنا من كان لا يستطيع أن يوقع معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام ، ومن ثم لابد من العدول عن فكرة تسوية المسألة المصرية بواسطة معاهدة ، وذكر أن تركيا قبل حرب ١٩١٤ كانت تحل مشاكلها من مصر بواسطة فرمانات تصدر من جانب واحد ، ولا يوجد ما يمنع من اتباع هذه الطريقة الآن ، ثم نبه الى ما تعانيه السلطات البريطانية فى ادارة مصر فى ظروف الحماية (٤٢) •

فى تلك الفترة وخلال شهر ديسمبر ، كانت التدابير تجرى على أساس ابعاد سعد زغلول والمهيجين من أصحابه عن مصر ، وضرب الوفد ومنع اجتماعاته ومصادرة نشراته ، أى فرض الغياب السياسى عليه فرضاً عن الساحة المصرية • منعت السلطات البريطانية اجتماعا للوفد فى ٢١ ديسمبر ، وانذرت سعدا وبعض رفاقه فى اليوم التالى بعدم الاشتراك فى السياسة والاقامة فى الريف ، فرفض الوفدون

الانذار ، فاعتقل هؤلاء ونفوا الى جزيرة سيشل فى ٢٣ ديسمبر .
وأمكن للسلطات البريطانية أن تسيطر مؤقتا على الاضطرابات التى
نشأت من جراء ذلك . وفى الوقت نفسه كان اللبى يتباحث مع
السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت حول تشكيل وزارة جديدة من
المعتدلين ويوافقى حكومته تباعا بتلك الأخبار ، ويستحثها على الغاء
الحماية من طرف واحد ، حتى يمكن أن يضمن لحلفائه من المصريين
وزنا سياسيا يمكنهم من حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مع
بريطانيا . وفى ١٢ يناير أرسل يوضح أن جو الانتظار الهادئ الموجود
حاليا ليس فى الوسع أن يستمر طويلا ، وارفق مذكرة يطلب فيها من
حكومته الموافقة على ارسالها الى السلطان فؤاد، تتضمن طمأنة المصريين
الى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ، ليس مقصودا به ابقاء الحماية
فعلا أو حكما وأن أصدق رغبات بريطانيا أن تترك للمصريين ادارة
شئونهم بأنفسهم ، وان وجود المستشارين البريطانيين للحقانية والمالية
ليس مقصودا به استخدامهما للتدخل فى الشؤون المصرية ، وانما
استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية ، وأن الحكومة
البريطانية لن تستعمل الضغط على حرية المصريين تأييدا لمعاهدة ما، بل
هى مستعدة أن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة
دون انتظار لعقد المعاهدة . ويمكن انشاء برلمان مصرى تسأل الوزارة
أمامه ، كما يمكن اعادة تكوين وزارة الخارجية المصرية ، وان المندوب
السامى سبلغى الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمنيات . ويمكن
وقف تطبيقها فى جميع الأمور الماسة بحرية المصريين فى استعمال
حقوقهم السياسية حتى يتم الغاؤها . وانه مع قيام هذه الحالة الجديدة
يمكن اشتراك الحكومتين فى عقد اتفاق حول « : (أ) تأمين مواصلات
الامبراطورية البريطانية ، (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو
تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر ، (ج) حماية المصالح الأجنبية فى
مصر وحماية الأقليات، (د) السودان » وشرح اللبى هذه التحفظات

مقارنا بينها وبين مشروع معاهدة كيرزون، فالتحفظ الأول يتعلق بالقاعدة العسكرية ، والثاني يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من المشروع ، والثالث يستوعب المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ - ٢٦ . وقد تلكت الحكومة البريطانية في الموافقة على هذه الخطة ، ثم طلب كيرزون الى اللبى كلا من ايموس وكلايتون المستشارين ، فرد عليه اللبى بأن المستشارين جميعا يوافقون على خطته ، وان ارسال هذين المستشارين من شأنه تقويض مركز اللبى في مصر وقال « اذا قبلت اقتراحاتي بلا ابطاء فاني مقتنع انها ستؤدي الى تسوية دائمة للمسألة المصرية، اما اذا رفضت فلست أستشف بدلا عنها سوى تدابير القمع . وخلق بمصاعب بريطانيا العظمى اذ ذاك أن تتضاعف كثيرا » . فاستدعى اللبى وايموس وكلايتون الى لندن في ٢٨ يناير ، وعادا في ٢١ فبراير وما لبث أن صدر تصريح ٢٨ فبراير (٤٣) .

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي حكم العلاقات المصرية البريطانية أربعة عشر عاما تالية حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ . تضمن التصريح اعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادئ أولها « انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة » ثانيها الغاء الأحكام العرفية التي ضربت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور اصدار قانون التضمينات . وثالثها أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلي :

« (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر . (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة . (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . (د) السودان ، وذلك حتى يمكن بمفاوضات ودية غير مقيدة » ابرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور ، مع ابقاء الحال على ما هو عليه حتى تبرم هذه الاتفاقات .

وقد أبلغ هذا التصريح من المندوب السامي الى السلطان فؤاد،
ومعه تبليغ لم يخرج مفاده عن مشروع المذكرة التي سبق أن أعدها
النبى وأرسلها الى كيرزون طالبا منه الموافقة على ارسالها الى السلطان
فى ١٢ يناير ، مما سبقت الاشارة اليه . فكان التبليغ بمثابة مذكرة
تفسيرية للتصريح ، وأشار الى أن بريطانيا لم يلجئها الى طلب الضمانات
بالنسبة للقوات العسكرية الا الأوضاع العالمية والداخلية ، وان وقتا
سيجىء تكون فيه مصر مدعاة للثقة ، وأن الحكومة البريطانية لا تروم
استخدام المستشارين المالى والقضائى للتدخل فى شئون مصر وانما
هما فقط أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية . وانه يمكن لمصر فورا
اعادة منصب وزير الخارجية « والعمل لتحقيق التمثيل السياسى
«القنصلى لمصر» وان اقامة نظام دستورى برلمانى بمصر أمر يرجع الى
السلطان والى الشعب المصرى ، وانه بالنسبة لتعليق الغاء الأحكام
انعرفية على صدور قانون التضمنات فان المندوب السامى « على
استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية
المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية » .

ثم صدر تبليغ بريطانى الى الحكومات الأجنبية عامة ، تضمن
اخطارها بالانتهاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،
وحرية مصر فى اعادة وزارة الخارجية وتمهيد الطريق لتبادل التمثيل
السياسى والقنصلى ، ثم ذكر « ان انتهاء لحماية .. ليس من شأنه
حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى
فى مصر ذاتها .. ولذلك فهى (بريطانيا) ستمسك دائما باعتبارات
العلاقات الخاصة بينها وبين مصر .. مصلحة بريطانيا أساسية ، وتعد
حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون
مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا
يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها » .

وفى ٤ مارس ١٩٢١ وجه النبى مذكرة الى المستشارين

البريطانيين بالوزارات المصرية تضمنت تعليماته لهم بمناسبة التعديلات الأخيرة ، وتتلخص تلك التعليمات فى :

١ - ان ادخال نظام المؤسسات البرلمانية فى مصر ، يتضمن مسئولية الوزراء أمام الهيئة النيابية المنتخبة ، وهى مسئولية لا تتفق مع أى تقييد لسلطة الوزراء التنفيذية ما دامت تلك القيود لا تستند الى الدستور أو القوانين المصرية أو معاهدة ما .

٢ - فى مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين الى تحديد جديد ، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء ، آن الأوان لكى تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده حسبما يراه ضروريا ، وتنحصر مهمة المستشار فى بذل النصيحة للوزير ، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالى باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والائرادات .

٣ - من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريبا الغاء كثير من وظائف المستشارين ، على أن اثنين لا بد أن يبقيا انتظارا لابرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها ، وهما المستشارين المالى والقضائى .

٤ - لن يكون للمستشار المالى مقعد بمجلس الوزراء ، ولكن سيكون من واجبه أن يبقى على اتصال بجميع المسائل المالية التى تعرض على المجلس ، وان تكون له كافة التسهيلات التى تجعله على الامام بالمسائل الداخلية فى نطاق وزارة المالية . وان تصله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المالية المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ مارس ١٨٨٤ .

٥ - يعنى المستشار القضائى مستقبلا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبأعمال القوانين التى تمس الأجانب .

٦ - يترتب على المبادئ المينة فيما سبق أن الموظفين البريطانيين

الأقل درجة من المستشار سيصبحون في المستقبل تحت سلطان الوزير وحده •

٧ - ان المندوب السامي ليتعاطف مع رغبة الحكومة المصرية في التعجيل باحلال المصريين الأكفاء محل الأوروبيين في الوظائف الرسمية ، فاذا تعذر ذلك وجب اتخاذ الاجراءات الضرورية لاعتماد المرشحين المناسبين •

٨ - ان المندوب السامي لوافق من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الأوروبيين المتقاعدين بروح السخاء ما دام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة (٤٤) •



تلك كانت جملة الوثائق البريطانية الأساسية التي رسمت تقريبا أسس العلاقات بين البلدين في المرحلة المقبلة • ومجمل الأمر أن انهت الحماية واعترف باستقلال مصر على أصرح ما كان سعد زغلول يطالب في مفاوضاته مع ملر بشأن هذه النقطة • كما اعترف بحق مصر في تبادل التمثيل السياسي والقنصلى مع الدول الأخرى ، واقامة نظام دستوري برلماني يقوم على أساس المسؤولية الوزارية أمام البرلمان • وان انهاء الحماية والاستقلال والتمثيل السياسي أمور تتعلق بتصميم الوضع الدولي السياسي لمصر وتصميم العلاقات المصرية البريطانية • أما النظام البرلماني فهو وان كان « نظريا » لا يمس هذا الوضع ويعتبر أمرا متعلقا بالأوضاع المصرية الداخلية البحتة ، الا ان وجه اتصاله بالعلاقات المصرية البريطانية يتأتى من جهة التأثير الفعال للنظام البرلماني في تقييد السلطات البريطانية الفعلية في الاشراف على أجهزة الحكم المصرية • لذلك فان مذكرة « مارس سالفة البيان » هي أثر من آثار اعتراف بريطانيا بحق مصر في اقامة النظام البرلماني • ويذكر اسماعيل صدقي في مذكراته ، وقد كان له ضلع كبير مع عبد الخالق ثروت في المباحثات التي أسفرت عن صدور التصريح ، وكان وزيرا

مع ثروت فى الوزارة التى شكلت فور اعلان التصريح ، يذكر أن ترتب على التصريح فضلا عن الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، تأليف لجنة الدستور واعدادها له ، ووضع أساس ادارة البلاد بواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها ، والغاء وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة فيما عدا المستشار المالى والمستشار القضائى، مع قصر مهمة هذين على ابداء الرأى والمشورة ، وابطال ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء . والبدء فى احلال المصريين محل الأجانب فى وظائف الحكومة ، وتبعية الموظفين الأجانب للوزير المصرى دون سواه ، والبدء فى الغاء الأحكام العسكرية (٤٥) •

ومن جهة ثانية اعترف الانجليز بأن ما يطالبونه من مصر هى ضمانات مؤقتة تملئها الأوضاع الدولية والداخلية • وانه يمكن فيما بعد الاطمئنان الى ما تقدمه مصر من ضمانات • وان تلك العبارة التى وردت فى البند ٤ من التبليغ البريطانى للسلطان لتفيد استعداد الانجليز للتنازل عن شرط دائمية أية معاهدة تبرم بين البلدين ، أو بالأقل يمكن للجانب المصرى عند الضرورة الاستناد الى ما تفيد من هذا المعنى • كما أن ما ورد فى البند ٥ بالنسبة لوظيفة المستشارين المالى والقضائى ليفيد اعترافا بقصر وظيفتهما على كونها اداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل فى شئون مصر الداخلية وهو أمر تضمنته مذكرة النبى فى ٤ مارس • وقد سبقت الاشارة ، أثناء الحديث عن مفاوضات سعد ملر ، أن سعدا وان كان امتعض من ربط مسألة الامتيازات ووضع الأجانب بالعلاقات المصرية البريطانية، فلم يكن يمانع من أن تتضمن المعاهدة ذكرا للمستشارين المالى والقضائى شريطة حصر اختصاصات الأول فى شئون الدين العام وحصر اختصاصات الثانى فى ابداء الاعتراض غير الموقف للتنفيذ بالنسبة لتطبيق القوانين على الأجانب • وذلك حسبما ورد بمشروع

الوفد للملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ • وعلى أية حال فان تلك المسألة وان لم تكن حسمت بالتصريح ، فقد صار الموقف المصرى أقوى مما كان بشأنها وذلك فى أية مفاوضات تجرى مستقبلا •

ومن جهة ثالثة ، فان الانجليز احتفظوا لأنفسهم فى التصريح بجملته تحفظات ، تمنحهم مستقبلا امكانية تصرف شبه طليق حسبما تتراءى لهم مصالحهم فى الظروف السياسية الراهنة والمتغيرة ، وتأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر تحفظان يسندان وجودهم العسكرى بمصر • وحماية المصالح الأجنبية والأقليات تحفظ يبرر لهم مستقبلا التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر ، والتصريح صريح فى ابقاء الحالة فى هذه الأمور على ما هى عليه • أى المحافظة على الوضع الراهن • وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، محدود ومحاصر بالتبليغ البريطانى لتلك الدول من وجوب احترامها للعلاقات الخاصة التى تربط مصر ببريطانيا واعتبار تدخل تلك الدول فى شئون مصر عملا غير ودى منها لبريطانيا ، وهو ما أسماه اللبى فى مراسلاته « مبدأ مونرو » بريطانى ، يقرر دوليا اعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانية •

واذا كان يمكن الاتفاق مع ما ذكره اللبى فى مراسلاته لكيرزون من أن التحفظات تغطى كل ما طلبه الانجليز من مصر وفقا لمشروع كيرزون الى عدلى يكن حسبما سلف البيان • فان مشتملات التصريح لا يتعين النظر اليها فى وضعها الساكن ، ولا يكفى تقيمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن الممنوح والممنوع وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات ، تزن ذلك كنصوص جامدة ثابتة مجردة عن الحركة السياسية • انما يتعين النظر الى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى ، وفى اطار الصراعات السياسية التى انتجتة والقوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتى تكسبه عملا مضمونه الفعلى •

ان مطالعة عبارات التصريح تكشف عن كونه يعطى ويتحفظ ،

ويطلق ويقيد ، ويرمى بانصاف المعانى ، فهو صيغة للصراع السياسى،
ترسم بعض ضوابط ادارة هذا الصراع مستقبلا • وهو باليقين ليس
حاسما لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له • هو بهذا المفاد
تحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ، ولكن وفقا للعمليات السياسية
التي تجرى بعده وفى ظله ، ويمكن أن تؤدي الى استقلال فعلى
لمصر أو الى السيطرة الفعلية لبريطانيا • وتترتب آثاره من خلال
العمليات السياسية السابقة له واللاحقة عليه أيضا ، وحسب ما تسفر
عنه العلاقات بين القوى السياسية المختلفة ، التي يمثل نشاطها اللاحق
عليه اسهاما فى تشكيله وتحديد معناه •

وأول ما يبدو فى تصريح ٢٨ فبراير ، ان الانجليز قد اضطروا
الى اصداره اضطرابا • لينقادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة ،
على حد تعبير اللبى فى مراسلاته مع كيرزون • وان ما حدث فى ربيع
١٩١٩ عندما استعالت الحكومة ، كان أمرا أوجب على البريطانيين
الحرص على تفادى تكراره مستقبلا بأى شكل • ومن هنا كان انهاء
الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، أمرا اضطر اليه مصدر التصريح،
وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لاشك فيه • وما كان يمكن انتزاع
هذا الاعتراف منهم لولا الثورة ، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا
وضعا جهنما فى السعى اليه أربعين عاما منذ الاحتلال ، ولم ينجحوا
فى اقراره الا بعد قيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ ، فاريد منهم
أن يتنازلوا عنه بعد أربع سنين ، فور انتهاء حرب عالمية خرجوا منها
منتصرين •

والملاحظ أيضا ، أن مشروع ملر الأول (١٧ يوليو) لم يتضمن
أكثر من تعهد بريطانى بسلامة مصر واستقلالها • ومشروع ملر الثانى
(١٨ أغسطس) تضمن اعترافا باستقلال مصر دون الغاء صريح للحماية
الأمر الذى كان مجالا لواحد من أهم تحفظات الرأى العام المصرى

عند طرح المشروع عليه ، ثم جاء مشروع كيرزون ينهى الحماية صراحة ويعترف بأن مصر دولة ذات سيادة • فثمة ترق في الصيغ البريطانية • ولكن صيغة منها لم تصل الى صراحة صيغة تصريح ٢٨ فبراير وحسمها في هذه المسألة • وفضلا عن ذلك فان كل الصيغ السابقة كانت تطرح مقابل عقد المعاهدة التي تمثل رضاء مصر لما تتضمنه تلك المشاريع من وجود بريطاني عسكري وسياسي في مصر، أى مقابل حصول بريطانيا على الشرعية حسب تعبير ملنر ، كان ذلك موقفا ثابتا في المفاوضات وكشفت عنه أيضا ذات الصيغ التي وردت في المشاريع • ودل ذلك على أن بريطانيا كانت تصر في المساومة السياسية على أن انهاءها الحماية واعترافها باستقلال مصر ، يكون هو كل ما تقدمه لقاء اقرار المصريين لشرعية وجودها • فجاء تصريح ٢٨ فبراير ، بصورته الحاصلة من جانب واحد ، ينهى الحماية ويعترف بالاستقلال بغير مقابل أداه المصريون • وبهذا صار في مكنة المفاوضات المصرى الوطنى فى أية مفاوضات لاحقة أن يتمسك بخروج مسألة الحماية والاستقلال من نطاق المساومات • وهذا ذاته ما صنعه سعد زغلول فى مفاوضات ١٩٢٤ على ما سيجىء • وما تلزم الإشارة اليه هنا أنه اذا كان مبدأ انهاء الحماية كسبته مصر بجهد ثورة ١٩١٩ ، فان كسبها اياه بغير مقابل من معاهدة أو اتفاق انما كسبته بسبب هذه الصلابة التى وقفت بها الحركة الوطنية المصرية فى كافة المباحثات والمناورات والمفاوضات التى جرت فى الأعوام الثلاثة السابقة على التصريح • وبهذا استردت مصر استقلالها السياسى – أيا كانت التحفظات عليه – دون أن تدفع ثمنا سياسيا ما يقيد الحركة الوطنية مستقبلا فى سعيها لاتمام هذا الاستقلال •

والحاصل ، انه اذا كانت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير تتحدد فى صورتها الفعلية فى مسألة القاعدة العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك

وجود المستشارين المالي والقضائي واستغلال الامتيازات الأجنبية
للفوز الى مراقبة السياسة المصرية ، فان تلك المسائل قد انفصلت
سياسيا عن مسألة الحماية والاستقلال ، وصارت وحدها مجال
المفاوضات والمساومات السياسية مستقبلا . ولم يكن الانجليز بهذا
مفرطين ، ولا كانوا يقصدون بطبيعة الحال التسليم النهائي الثابت
ببعض من حقوق مصر . انما كانوا يتراجعون من أجل الالتفاف
والتطويق . لقد عرفوا أن حكومة مصر مستحيلة عليهم بغير رضا
المصريين . فكان سعيهم أن يخلقوا أو يشكلوا رضا مصريا يقبلهم
ويسع وجوده السياسي والعسكري . فافوضوا سعدا ليعجبوا عوده
فوجدوه عصيا ولا يلين ، ووجدوا طلبتهم في معتدلى الوفد وقتها
وعدلى يكن ، فسعوا سعيهم ليسيّطروا هؤلاء على الوفد ومحاصرة سعد ،
فلما لم يستطع هؤلاء ، خرجوا على الوفد ليقسموه ويحصلوا من
شعبيته على نصيب ، فلما لم ينقسم ، حاولوا ضربه بتولى عدلى
الوزارة وقمع الوفديين ، فلما لم تصب سهامهم بدأ مسلك جديد
تأتى به تصريح ٢٨ فبراير .

وان تتبع التنازلات الانجليزية الجزئية فى المسألة المصرية ،
ليكشف عن انها تنازلات كانت تستخلصها الحركة الوطنية بثورتها
وتشددتها فى المفاوضات ، ولكن كان الانجليز يقدمونها ويعلنون عنها
فى ظروف وفى سياق سياسى يقصد به اثقال موازين المعتدلين وتقويتهم
سياسيا على حساب الحركة الوطنية . قدم ملنر مشروعه الثانى ليدعم
الاتجاه المعتدل فى الوفد ، وقدمت الحكومة البريطانية اعلان أن
الحماية تعتبر علاقة غير مرضية لتقوية عدلى يكن قبيل تشكيله الوزارة .
واذا كان كيرزون قد سد السبيل أمام عدلى على الوجه غير
الكريم الذى سلف بيانه ، فذلك أنه لا قوة لحاكم لا تثق به أغلبية
شعبه ، ثم قدموا تصريح ٢٨ فبراير لتقوية الاتجاه المعتدل ذاته فى
شخص عبد الخالق ثروت قبل اعلانه عن تشكيل وزارته ، وصحب

ذلك ضرب الوفد بنفى سعد وبعض من أصحابه واعتقال آخرين وممارسة القمع مع النشاط الوفدى والوطنى عامة . وكان الترقى فى التنازلات البريطانية مصدره ، تقدير حجم الجرعة التى يمكن بها تقوية المعتدلين للوقوف فى وجه المعارضة الوطنية ، وكلما فشلت واحدة زادت التالية . ومن هنا يظهر أن هذا الترقى لم يكن مصدره ، مهارة المعتدلين ، فقد كانوا قابلين أول شئ وأى شئ عرض عليهم كما نعتهم سعد من قبل . ولكن كان مصدره صلابة الحركة الوطنية، سواء كانت هى المفاوض المباشر أو كانت فى المعارضة . وان الانغلاق البريطانى فى وجه عدلى يكن ثم التسليم بعده مباشرة بتصريح ٢٨ فبراير ، مهما كانت نواقصه - ليكشف عن أن سبب ذلك يكمن فى المقاومة العنيفة الشرسة التى نشط بها الوفد وسعد خلال مفاوضات عدلى كيرزون . وإن ما انطوى عليه التصريح من كسب انما ينضاف الى ثمار جهاد الحركة الوطنية المصرية .

كان سعى الانجليز اذا ، أن ما تكسبه الحركة الوطنية منهم ، يعطوه للمعتدلين لا لها ليقوؤهم عليها وليستطيعوا استرداد ما أعطوه من خلال حلفائهم المعتدلين . وهكذا كانت خطتهم فى تصريحهم ٢٨ فبراير ، أن يدفع الانجليز ثمنا معجلا يغير مقابل حال ، يدفعونه لحلفائهم ويستثمروه هؤلاء سياسيا فى مصر ليقوؤا على خصومهم الوفدين وليمكنهم تولى الحكم ، ثم يردوه من خلال ما عسى ان يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات ، فيؤدى المقابل ويتحقق مشروع كيرزون على مرحلتين بعد ان استحال تحقيقه على مرحلة واحدة . وإن ضرب الوفد ونفى قيادته كان جزءا من هذه الخطة . أفيد ما فيه ليس مجرد عزله عن معارضة التصريح والكشف عن نواقصه ، ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التى يعد فيها الدستور وتجري الانتخابات ليتولى الحكم الاحرار الدستوريون ، حزب المعتدلين الذى شكل فى تلك الفترة . ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨

فبراير نتيجة بالغة الأهمية وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم وجوه صراعا داخليا بين الوفد حزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحليين وهم الملك والأحرار الدستوريون . وان المسألة الوطنية صارت لصيقة بالمسألة الديمقراطية . وان مسألة من من هؤلاء يمسك السلطة ليتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون مقدمة لاتمام استقلال فعلى لمصر ، أم مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية . هل سيعتبر انهاء الحماية استرداداً لبعض حقوق مصر لا تدفع لقاءه ثمنا بل تطالب بالمزيد ، أم ستدفع عنه المقابل المحدد فى مشروع كيرزون ، بما فيه من اعتراف مصرى بالوجود العسكرى والسياسى البريطانى الطليق فى مصر أرضاً ودولة وسياسة .

الوفد والتصريح :

وقف الوفد وسعد زغلول ضد تصريح ٢٨ فبراير وقفة عنيفة ، اعتبره سعد فى احدى خطبه « أكبر نكبة على البلاد » (٤٦) وقال فى خطبة أخرى « نحن الوطنيين لا نعتبره الا خيانة كبرى للبلاد » (٤٧) . وان المعارضة الوفدية للتصريح لتفهم فى ضوء ما سبق بيانه عنه . والحاصل ان الموقف السياسى من حدث ما يختلف عن الموقف التاريخى من الحدث ذاته . الموقف الاول ينظر الى حدث لم يكتمل ولم يتحدد بعد نوع الآثار المترتبة عليه وحجمها ، والثانى ينظر الى حدث تكامل بآثاره ونتائجه . الأول ينظر اليه من خلال ما قبله وما يعاصره ، والثانى ينظر اليه من خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما بعده أيضا .

الأول ينظر اليه باعتباره واحدا من بدائل عدة تتداولها القوى السياسية المتصارعة ، والثانى ينظر باعتباره الواقع الذى تم . الأول

ينظر اليه نظرة مساهم فى صنعه ومساهم فى تحديد نوع الآثار المترتبة عليه ، والثانى ينظر اليه نظرة تحليل له فى سياقه الزمنى . وتصريح ٢٨ فبراير كما مرت الاشارة ، لم يكن حدثا باتا منفلقا بآثاره ، أى محسوم النتائج منذ صدوره . ولا يوجد حدث تاريخى محسوم النتائج منذ وقوعه ، انما هو حدث يراد منه تشكيل احداث أخرى ويجرى الصراع بين القوى المختلفة حول ذلك .

وقد نظر الوفد الى التصريح باعتباره جزءا من مشروع سياسى متكامل ، أجزاءه الأخرى سيق ييانها ومنها ضرب الوفد وتقوية المعتدلين الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ووضع الدستور على قدمهم بما يمكنهم من تولى الحكم والتفاوض مع الانجليز بشأن التحفظات . وان تلك الصورة التى تتجمع جزئياتها للباحث بطول الأناة فى جمع المادة التاريخية وتركيبها ، تلك الصورة ليلسها معاصرو الحدث بحكم المعاشة والمشاهدة المباشرة . يصف سعد زغلول يوم صدور التصريح بقوله « فى هذا اليوم عينه انزلونى من معقلى ، أخرجونى من سجنى ، فصلونى عن أبناءى واخوانى ، ووضعونى فى سفينة حربية مكثت فيها يومين وهى لا تتحرك .. فعلوا هذا فى اليوم الذى أعلنوا فيه ذلك التصريح وصعدت فيه وزارة تردت الى منصة الحكم ، لأنهم أرادوا أن يمدوا لهم يدا بكتاب وأخرى بسيف ، فلم يكن الا أن مزق سيفهم كتابهم .. وهكذا فهمت الأمة جميعها صغيرها وكبيرها هذا الدليل المادى .. ان تصريح ٢٨ فبراير خدعة خادعة .. » « (٤٨) » وعاد يشير الى القصة نفسها وارتباط التصريح بقمع الحركة الوطنية ودلالة ذلك فى خطابات أخرى، حتى أطلق عليه « استقلال بالنبوت » .

ومن هنا كان الهجوم الوفدى على التصريح هجوما على المشروع البريطانى كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لما كسبت مصر شيئا ، بل تكون خسرت حركتها الوطنية .

وإذا كان يراد ضرب الحركة الوطنية وعزلها عن الحركة السياسية المصرية فى الفترة التى تلى العمل بالتصريح ، فقد كان لابد للوفد أن يركز سهامه على الأحرار الدستوريين ، القوة السياسية التى أريد بالتصريح تقويتها على حسابها ، والتى كان الانجليز يضمنون بها تنفيذ التصريح لصالحهم ، وذلك مصداقا لقول كيرزون الى عدلى يكن « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا .. من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك » وقد سبقت الإشارة الى ما قربت على التصريح من تحويل الصراع الوطنى الى صراع داخلى بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين أو الملك . فكان لابد للوفد من هزيمة الأحرار الدستوريين لا باعتبارهم خصوما فحسب ، ولكن لأن هذه الهزيمة هى الشئ الوحيد الذى يفقد الانجليز « معاونة الرجال ذوى النفوذ » ويمكن بذلك أن يستخلص كسب ما من التصريح . وقوى هذا العامل مع نهايات ١٩٢٣ عندما عاد سعد زغلول من منفاه ، وأطلق سراح الوفديين ، وكان الدستور قد صدر وكانت المعركة الانتخابية الأولى تدور سجالا ، واستقطب بها الموقف تماما بين الوفد والأحرار . وإذا كان أريد بالتصريح تقوية الأحرار ، فقد لزم الوفد أن يضعف الأحرار بالتصريح ذاته باعتبار مساهمتهم فى التخطيط له واعداده مع النبى ، وخاصة ثروت وصدقى . وقد أشار سعد فى خطاب له الى النمط الذى سيجرى تنفيذ التصريح وفقا له على أيدي الأحرار الدستوريين بقوله ان ثروت وصدقى « تعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولى الوزارة ، كالتعهد بعدم الدخول فى اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامى ، وبعدم توظيف انضباط والمستخدمين الأجانب من غير رضائه ، سواء كان ذلك فى الجيش أو البوليس أو فى غيرهما من الوظائف ابتداء من مدير ، ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص إيرادات مصلحة عمومية للوفاء بأى تعهد من غير موافقة المستشار المالى .. » ، ثم قال « أية خيانة أكبر

وأشنع من أن يتفق رجالان من الأمة مع خصومها على أن ينفذا فيها
سياستهم المضرة .. « (٥٠) »

ولم يخن سعدا ذكاؤه القانونى عندما نظر الى التصريح،
ما اعترف به من استقلال وما تحفظ به عليه ، فوجد فيه شركا فقال :
« أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئا فقول غير
صحيح وغير حقيقى . اننا اذا قبلناه لا نأخذ شيئا ونكون أعطينا
أنفس الأشياء .. اننا عملنا لرفع الحماية عنا فاذا قبلناه انتهينا لا بأن
ثبتت الحماية فقط بل بأن قسرك الأجنبى فى حكم بلادنا (٥١) » .
ان التصريح صدر من جانب واحد ولكنه يفتح الطريق لتبادل الحقوق
والالتزامات أى للمعاهدة . الجانب البريطانى يقوم بانهاء الحماية
والاعتراف بالاستقلال ، والجانب المصرى مطالب بتقديم ما يحقق
« التحفظات » . فاذا تورط مصرى فى اعلان قبول التصريح اجمالا ،
فانه يكون فى الحقيقة قد أعلن قبوله للتحفظات ، أى تورط فى
تقرير حقوق عليه لبريطانيا أى عقد معاهدة . أما حقوقه هو الواردة
بالتصريح فلا تحتاج بداهة الى قبول منه . لذلك كان لابد فى العمل
السياسى الوطنى المعاصر للتصريح ، أن يرفض التصريح ، لأن الرفض
هو الوسيلة الوحيدة لعزل التحفظات عن الاعتراف الحاصل
بالاستقلال . وصف سعد التصريح مرة بقوله « كمن يقول لآخر
أنى أعطيتك ألفا الا ألف .. فهذا التصريح من غير التحفظات مليح
الملاحه كلها وجميل كل الجمال ولكنه بهذه التحفظات هو الحماية
بجيتها » (٥٢) »

والحق ان كان سعد والوفد دائما شذودى البصر الى الاحتلال
لا الى الحماية فحسب . والفرق بين الحماية والاحتلال فى السياسة
المصرية وقتها ، هو الفرق بين الأحرار الدستوريين والوفد .. وأصل
الاستعمار البريطانى لمصر هو الاحتلال العسكرى لها ، الذى أمكن

به أن تنفذ السلطة البريطانية الفعلية الى أجهزة الحكم المصرى •
لذلك كان شعار الحركة الوطنية منذ نموها بعد الاحتلال ، ومن
بدايات القرن العشرين هو الجلاء لتواجه به الاحتلال العسكرى •
واستمر ذلك حتى ١٩١٤ حيث فرضت الحماية على مصر • وقد تعلق
نظر معتدلى الوفد « ثم الأحرار الدستوريون » بعد الحرب العالمية
الأولى بانتهاء الحماية فحسب ، وكان معنى الاستقلال لديهم قاصرا
على انتهاء الحماية • بينما تعلق بصر الوفد والحركة الوطنية
بالاستقلال التام من حيث كونه انتهاء للحماية وجلاء للقوات الأجنبية
عن مصر وثقيا للنفوذ البريطانى عن الحكومة المصرية • كتب اللبى
الى كيرزون يقول أن الفكرة فى برنامج عبد الخالق ثروت « هى أن
ترجع مصر الى الاحوال التى كانت سائدة فى مصر فى ١٩١٤ قبل أن
تعلن الحماية » (٥٣) أما عن موقف الوفد فقد ذكر سعد أن أبسط
الفلاحين يعرف الاستقلال « بأنه خروج الانجليز من البلاد وحكمها
بأهلها دون غيرهم » ، وتساءل ماذا يفيد مصر من لفظ الاستقلال ،
« وجنود الانجليز يروحون ويغدون فى أرضها ويقيمون فى ثكناتها
وطياراتها تحلق فى سمائها وفوق رؤوسها وموظفوها فى المالية
والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون فى جميع الشؤون الداخلية » •
وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر « مهددة فى كل وقت بوجود عساكر
الاحتلال فى مصر » (٥٤) •

حكومة الوفد والتصريح :

أفرج عن سعد زغلول فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ ، فترك معتقله
بجبل طارق الى فرنسا للاستشفاء ، وأفرج عن باقى المنفيين فى سيشل
فى ١٤ مايو وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وعاد سعد الى مصر
فى ١٧ سبتمبر فاستقبل بمثل ما استقبل به فى عودته الأولى فى
أبريل ١٩٢١ • وخاض الوفد معه الحملة ضد الأحرار الدستوريين

وتصريح ٢٨ فبراير ، وقاد المعركة الانتخابية التي أسفرت عن كسب الوفد أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يحصل الأحرار الا على ستة مقاعد ، وسقط أقطابهم أمام مرشحي الوفد ، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصتهم الوفد ومنهم يحيى ابراهيم رئيس الوزراء • وحصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد • وبذلك تهيأ الوفد وسعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة •

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتولية الوزارة ، وهزيمة الأحرار، كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح ٢٨ فبراير ، فلم يتحقق لواضعى التصريح أن يحصلوا على « معاونة الرجال ذوى النفوذ » لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد ، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز ، وظهر أن نتيجة اعماله ليست — على الأقل — مضمونة الكسب للانجليز على ما كان يؤمل للنبي •

والحاصل أن سعدا والوفديين والوطنيين عامة ، ترددوا فترة فيما اذا كان من الملائم أن يرأس سعد الوزارة ، وذلك حذر المواجهة الرسمية مع الاحتلال التى قد تكشف عن ضعف الجانب المصرى ، وحذر أن يكون توليه الوزارة مما يفيد اعترافا على وجه ما بتصريح ٢٨ فبراير • فلما حسم الأمر لصالح تشكيل سعد الوزارة ، حرص على أن يذكر فى جواب قبول الوزارة الذى أرسله الى الملك فؤاد فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادئ الوفد « التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال •• » وتحفظ فى صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر

« اعترافاً بأية حال أو حق استنكره الوفد المصرى » قاصداً بذلك تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . فلما افتتح البرلمان فى ١٥ مارس أشار الى « مهمة تحقيق استقلالها (البلاد) التام بمعناه الصحيح » . وان حكومته مستعدة للتفاوض مع بريطانيا « مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان .. » ثم أشار الى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله « وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال » وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد ، مع استهداف الاستقلال التام الحقيقى ، وان تولى الوزارة لا يعنى اعترافاً بتحفظات التصريح . مع الحرص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة لا تعترف بامتياز ما لدولة ما يخالف الاستقلال التام ، وفى هذا رفض للتبليغ البريطانى للدول الأجنبية باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانى ، على ما سلفت اليه الإشارة .

وقد حدث فى ٢٥ فبراير أن أجاب رامزى ماكدونالد رئيس بريطانيا على سؤال بمجلس العموم ، فذكر ان حكومته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ، واستقبل جوابه فى مصر بموجة من السخط والاحتجاج ، وتوجهت مظاهرة للطلاب الى سعد فى وزارة الداخلية حيث خطب فيهم بأن لكل أن يصرح بما يشاء ، ولكن برنامج وزارته يفيد عدم الارتباط بأية تعهدات سابقة . ولم ينض يومان حتى أصدر الوفد بياناً بمناسبة مرور عامين على صدور التصريح احتج فيه على التصريح واستنكره واستنكر حديث ماكدونالد الأخير . ووصف التصريح بأنه خدعة هائلة « دبرها المستعمرون من الانجليز وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن » . ومن أهم ما جاء فيه أن التصريح نكبة وطنية

كبرى « لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه ، ذلك لأنه يجعل مشروعا ما كان الى اليوم غصبا ، اذ يمنح إنجلترا لأول مرة فى تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربعة ، هى فى الواقع كل شئ » . « (٥٥) ودل هذا البيان على أن موقف الوفد هو استخلاص الاعتراف بالاستقلال وحده وتخليصه من التحفظات بالهجوم على التصريح حذر أن يؤول أى موقف غير مهاجم على أنه قبول للتحفظات .

وبالنسبة لوجود القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، فقد حدد سعد موقف وزارته فى جواب ألقاه بمجلس النواب على سؤال عن المفاوضات فى ١٠ مايو ، قال : « انى أرى أن هناك تناقضا بينا بين الاستقلال ووجود الاحتلال » فلما سئل عما اذا كان « وجود الجنود البريطانية فى أية بقعة بوادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال قال « نحن متفقون على أن هذا تناقض وانه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال » ثم أجاب على سؤال آخر بأنه كرئيس للحكومة وللوفد يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وان حكومته لا تدخل مفاوضة الا حرة من كل قيد « والا مستنكرة محتجة على أن للانجليز حقا فى الاحتفاظ بالنقط الرابع » . فلما سئل عن تصريحات ماكدونالد فى ٨ مايو من تقييد حكومته بالتصريح ، قال انه لا يرتبط بما يصرح به رئيس وزراء بريطانيا ، ولكنه يرتبط بالدعوة التى ترد اليه ، فان كانت مطلقة دخل المفاوضة طليقا من كل قيد و « انى لا أدخل فى المفاوضات الا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وان لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ولا أقرب منها بل لا أبقى فى الحكومة أيضا » ثم أدلى بحديث لمراسل التايمس فى ٢١ مايو ، أكد فيه تصريحاته السابقة و « ان دخوله فى أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر .. » وانه

يرفض المفاوضة طبقا لما صرح به مكدونالد على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، ثم قال « انه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية .. » ثم استنكر دعوى بريطانيا حماية قناة السويس كطريق للمواصلات ، وهو التحفظ الأول فى التصريح الذى يبرر به الانجليز وجودهم العسكرى بمصر فقال « حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وان لبريطانيا العظمى مصالح كما غيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام للملاحة . والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها وهى مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى .. » ثم أشار الى ادراكه لأن حكومة مكدونالد (حزب العمال) لا تستطيع اتمام تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا ، ولكن « لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر » (٥٦) .

أما بالنسبة للموظفين البريطانيين ، فإن الحكومة الوفدية وان لم تتخذ موقفا حاسما بشأنها ، فقد تشكلت - من خلال المواقف الجزئية والتصريحات الرسمية - ملامح سياسة تفيد لو قدر لها التمام اقضاء الهيمنة البريطانية عن أجهزة الحكم المصرية . يذكر الأستاذ الرافعى ضمن أهم ما اتخذ البرلمان الوفدى من قرارات . حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية ، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢ ولم تنقطع الا فى ١٩٢٤ (جلسة ٢٣ يونيو) ، وكذلك ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة المصرية لدى الشركات الأجنبية بدلا من لختيار أجانب لهذا العمل (جلسة ١٥ يونيو) فضلا عن الشروع فى تقرير استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية وسحب الودائع المصرية من بنك إنجلترا (جلسة ٩ يونيو) (٥٧) . والأهم من ذلك فى

مسألة الموظفين ما يذكره المورد لويد من أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً بدمج ميزانيتي كل من المستشارين المالي والقضائي بالميزانية العامة لكل من وزارة المالية والحقانية ، وكان ذلك هو الخطوة الأولى تجاه نقي سلطة كل من هذين الموظفين في التدخل الفعال . وما لبثت حكومة الوفد في أواخر عهدها أن شرعت في رفض تجديد عقد اشتغال سير أموس المستشار القضائي في ١٨ نوفمبر (٥٨) . وفي ١٧ مايو أجاب سعد بمجلس النواب على سؤال عن سردار الجيش المصري ، وكان انجليزيا دائما منذ بداية الاحتلال فقال : « ان سردار الجيش المصري هو موظف ومرءوس لوزير الحرية المصرية ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه في أعماله ، أما مرتبه فينتقاضه من الخزينة المصرية ، ولا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هذا كان من قبل . ويجب علينا أن نمحوه . كما أن إقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل . وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك . . كلنا ولا شك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا ، هذه أمانينا وهذا ما نسعى اليه . . » وفضلا عن ذلك كانت الحكومة تنهج سبيل المناوأة لكبار الموظفين البريطانيين حضا لهم على اعتزال العمل (٥٩) . ثم كان تعيين محمود فهمي النقراشي وكيلا لمحافظة القاهرة ثم وكيلا لوزارة الداخلية ، مما قصد به اقتحام الوزارة الوفدية لأجهزة الأمن التي يشرف عليها البريطانيون بواسطة موظفيهم الكبار . وقد أثار ذلك حذر الانجليز بالنظر الى هذا الهدف ، وبالنظر الى أن النقراشي كان من أصلب العناصر وقتها ومن النشطين في التنظيم السري للوفد من قبل .

وفضلا عن ذلك ، فإن مسألة تعويضات الموظفين الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة ، كانت من المسائل التي أولاها الانجليز أهمية خاصة فى مفاوضاتهم منذ ملنر وضمنوا مشروعاتهم نصوصا تضمن التعويض السخى لهؤلاء الموظفين . ولم يكن المفاوض المصرى يمانع فى مبدأ المعاملة السخية لهم سواء كان سعديا أم عدليا . وبعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير وأعد الدستور وآذن عدد الموظفين الأجانب فى مصر بالنقصان بنسأ على ما ثبت فى مذكرة اللبى فى ٤ مارس ١٩٢٢ التى سلفت الاشارة اليها ، أصدرت وزارة يحيى ابراهيم القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تضمن أحكاما بما يحصل عليه التاركون من تعويضات سخية ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية كتبا فى هذا الشأن تضمن أن يكون لتلك الأحكام قوة المعاهدة الدولية فلا تستطيع مصر من جانب واحد بعدها تعديلها . وحاول سعد بعد توليه الوزارة أن يعدل من تلك الأحكام فلم يوافق الانجليز . وأثير الموضوع بمجلس النواب ، ودفع نواب الحزب الوطنى سعدا لأن يستنكر هذا القانون ويعتبره « ضربة على الخزانة ونكبة على أموال الأمة وانه سابق لأوانه ، بل أقول انه مخالف للدستور » (جلسة ٢٤ يونيو) . ورغم أن سعدا أبقى العمل بهذا القانون باعتباره اتفاقا انعقد بين الحكومتين فلا يملك طرف واحد وقفه . الا أن الاثارة التى حدثت بشأنه تركت ظللا كثيفة على العلاقات بين البلدين .

الباب الثاني السودان في السياسة المصرية

١ السودان بين مصر وبريطانيا

بريطانيا والسودان :

السودان ، لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من القرن العشرين . ووجه الصعوبة أن الانجليز مع رفضهم العنيد الاستجابة لمطالب مصر فى الاستقلال والجلء ، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة فى الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان . ووجه التعقيد ان الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادى المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لا يشترك فيها السودانيون ، مع مطالبتها فى الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر ، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية ، وبدأت السودان « مطالبا » لمصر وليست شريكا فى كفاح جامع من البلدين . وبدأ التناقض بين التكوين المصرى القاصر للحركة الوطنية وبين هدفها

السوداني • رغم انه هدف يتعلق باستقلال السودان وجلاء
الاستعمار عنه •

توحدت السودان مع مصر على عهد محمد علي بطرق الضم
العسكري • وهو أسلوب لتكوين الدول وتوحيد الشعوب لم يكن
شاذاً في التاريخ حتى القرن التاسع عشر ، بل يبدو أنه كان النمط
الغالب لحركات التوحيد خلال ذلك القرن • وكما أن نهضة مصر قد
بدأت على يد هذا الوالي من خلال المؤسسة العسكرية وبواسطة
الحكم الفردي المستبد ، فإن حركات التوحيد كان يمكن أن تجري
على النمط نفسه • وفي نطاق هذا السياق ، كان يمكن أن يجري
على مدار السنين الامتزاج بين البلدين ، مستنداً الى اشتراك المصريين
مع غالبية السودانيين في اللغة والدين (الاسلام والمسيحية) وتشابه
العادات والطباع ، فضلاً عن المصالح المشتركة التي يجمعها نهر
النيل ، وفضلاً عن الاشتراك في مقاومة حكم استبدادي واحد
ومقاومة الغزو الاستعماري الغربي ، وهي مقاومة تصاعدت في انتفاض
كل من الشعبين في الثورتين العراية والمهدية في السنين الأولى للثمانينات
من القرن التاسع عشر • كان يمكن ذلك لولا أن سقطت مصر في
تلك الفترة فريسة للمطامع الأوروبية عامة وللاحتلال البريطاني خاصة •
وقد احتل الانجليز مصر وهزمت الثورة العراية وأمر الاحتلال باخلاء
الجيش المصري للسودان في ١٨٨٤ ، فلما استقال شريف باشا رئيس
الوزراء رافضاً طلب الاخلاء ، حل محله نوبار ليلبي نداء الانجليز •
وفي ١٨٩٦ بدأت العودة للسودان بقوات الجيش المصري وقيادة
بريطانية على رأسها اللورد كيتشنر • وسقطت السودان في ١٨٩٨ •

تبدأ المسألة السودانية في السياسة المصرية باتفاقية ١٩ يناير
١٨٩٩ التي عقدها المعتمد البريطاني اللورد كرومر مع وزير خارجية
مصر بطرس غالي باشا • وبها نشأ الحكم الثنائي للسودان ، وبها

سيطر الانجليز منفردين عليه ، حتى لم يعد لمصر فيه الا علم على سارية وعبامة على رأس قاضى القضاء ودعاء للخديوى فى خطبة الجمعة . نصت الاتفاقية على أن يعين حاكم عام للسودان يجمع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية . يعين بقرار من خديوى مصر بناء على طلب الحكومة البريطانية (مادة ٣) ، وهو من يصدر القوانين التى تسرى على السودان ويبلغها الى المعتمد البريطانى بالقاهرة والى مجلس النظر المصرى (م ٤) . ولا تسرى على السودان القوانين المصرية ولا الامتيازات الاجنبية ولا تمتد اليه سلطة المحاكم المختلطة (م ٥ ، ٦ ، ٨) ولا يعين قناصل أجنب به الا بموافقة بريطانيا (م ١٠) ، ويعتبر السودان كله تحت الاحكام العرفية فلا ترفع عنه الا بقرار من الحاكم العام (م ٩) . وكانت مدينة سواكن خارجة عن الاتفاقية لأن مصر لم تكن جلت عنها من قبل ، فأجرى اتفاق ثان فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ ضم سواكن الى نظام الاتفاقية الأولى .

عين كيتشنر حاكما عاما ، يعاونه رينجالد وينجت رئيسا للمخابرات وسلاطين باشا . ثم حل وينجت محل كيتشنر فى ديسمبر ١٨٩٩ حتى ١٩١٦ ، ثم السير لى ستاك حتى اغتيل بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٤ . وكان كلا من هؤلاء سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان . وعلى يدى وينجت خاصة تم بناء أجهزة الدولة هناك . تبلورت الادارة السودانية تحت الحاكم العام فى ثلاثة سكرتيرين ، مالى وادارى وقضائى لكل منهم مساعد ويتبع كلا منهم مديرو الادارات المركزية ، وفى ثمانية مديرين وثلاثة محافظين يحكمون الأقاليم الاحدى عشر ، ويتبع كلا من هؤلاء مفتشون على رأسهم مفتش عام يتصل بالحاكم العام رأسا كمستشار له . ويتبعهم مأمورو المراكز ووكلاؤهم . وكان كل هؤلاء من الانجليز فيما عدا مأمورو المراكز ووكلاؤهم فقد كان غالبيتهم من المصريين . كما كان كلهم تقريباً من ضباط الجيش باعتبار خضوع السودان للحكم العرفى العسكرى

بنص الاتفاقية • والحاكم العام كحاكم عسكري عرفى يجمع فى يديه سلطات التشريع والتنفيذ والاشراف على القضاء ، كسلطة فردية استبدادية كاملة مطلقة • وهم جميعا الا ما ندر بريطانيون أو مصريون من رجال الجيش المصرى • وبهذا تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون وقتها وظائفه القيادية • وضمن الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم • وفى ١٩١٠ انشئ مجلس الحاكم العام كمجلس استشارى يضم السكرتيرين الثلاثة وعددا آخر من الانجليز ، ويناقش الميزانية والقرارات الهامة ، ولم يكن فيه فى أى وقت مصرى واحد • ويجرى اختيار الموظفين كلهم انجليز وغير انجليز بواسطة الحاكم العام • بغير رأى ولا مشورة من مصر •

فى السنوات الأولى لاحتلال السودان ، أدخلت الادارة الانجليزية مجموعة من القوانين توخت فى معظمها أن تجيء على نسق القوانين الانجليزية بالهند ، ومنها قانون حجج الأراضى وقانونى العقوبات والاجراءات الجنائية (١٨٩٩) ، وقانون القضاء المدنى (١٩٠١) ، وقانون المحاكم الشرعية (١٩٠٢) • واستهدفت من ذلك فصل البناء التشريعى بالسودان عن مثيله بمصر • واطرد اصدار التشريعات بأمر من الحاكم العام وحده وفقا لاتفاقية الحكم الثنائى • أما صلة مصر بهذا الأمر فيلزمها بعض التفصيل ، اذ أعد كرومر مشروع اتفاقية ١٨٩٩ متضمنة فى مادتها الرابعة ، أن الحاكم العام يصدر القوانين بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من الحكومة المصرية ومن الحكومة البريطانية (المعتمد البريطانى) ، أما القرارات الادارية والتنفيذية قليلة الأهمية فتصدر من الحاكم العام مباشرة ، ويكتفى بتبليغها بعد صدورهما الى كل من المعتمد البريطانى ومجلس النظار المصرى • ولكن كرومر عدل عن ذلك ، واقترح على حكومته فى ١٤ يناير ١٨٩٩ حذف

آية اشارة الى السلطة المصرية على قوانين السودان ، مبررا الحذف بالحرص على صيانة السودان من تفوذ الامتيازات الأجنبية اليه من خلال السلطة المصرية ، ومبررا اياه أيضا بأن تلك السلطة من شأنها الانتقاص من سلطان الحاكم العام أمام السودانيين . ويبدو انه أقنع الحكومة المصرية بهذا التعديل ، وكانت تلك الحكومة سهلة الاقناع بأي نصح « ملزم » يديه كرومر ، بأن ثمة التزاما غير مكتوب يوجب على الحاكم العام عرض مشاريع القوانين عليها قبل اصدارها رغم الحذف . وفي يوم ابرام الاتفاقية أرسل كرومر الى كيتشنر صورة منها ، وأوصاه بوجوب اطلاع رئيسى مجلس النظار المصرى على أى اجراء هام ليوافق عليه قبل اصداره (٦٠) . واستمر اتباع هذا التقليد حتى ١٩١١ عندما كان كيتشنر معتمدا بريطانيا بالقاهرة فقرر اصدار القوانين هناك بمجرد موافقته ، والاكتفاء بتبليغها الى مجلس النظار المصرى بعد صدورها . ولا يبدو أن كيتشنر استشار مصر وأبلغها بهذا التعديل ، ولا يظهر أن حكومة مصر أبدت أدنى احتجاج ، وقد لا تكون لاحظت أن تغييرا حدث . وجرى الأمر بعد ذلك على أن يرسل الحاكم العام مشروعاته الى المعتمد البريطانى الذى يناقشها مع المستشارين المالى والقضائى بصفتها البريطانىة لا بحكم كونهما موظفين فى حكومة مصر ، ثم ترد للحاكم العام لاصدارها حسب التوصيات وتطبع فى « السودان جازيت » ، ثم بعد ذلك ترسل صورة منها الى المعتمد البريطانى ، ومنه الى المستشار المالى ، ومنه الى سكرتير مجلس النظار المصرى ، وبذلك تكون الحكومة المصرية قد أخطرت (٦١) . وقد تأكد انفصال السودان عن مصر من الناحية القانونية بحكم أصدرته المحكمة المختلطة فى ١٠ أبريل ١٩١٠ فى قضية رفعها مقاول على الحكومة بمناسبة ما نفذه من أعمال فى ميناء بورسودان ، فقضت المحكمة بعدم اختصاصها على

أساس انفصال السودان عن مصر وعدم سريان الامتيازات الأجنبية
هناك (٦٢) •

نقد الانجليز مشروع استعمارهم للسودان ، بالمال المصرى
والرجال المصريين ، بالميزانية والجيش • ومنذ ١٨٢٠ قذفت مصر الى
السودان بعشرات الآلاف من رجالها وبالملايين من الجنيهات من
أموالها لبناء الدولة الواحدة فى وادى النيل • وأتى الانجليز
ليصنعوا من هذا العنصر اداة تدعم سيطرتهم على مصر والسودان
• • وكانت سيطرتهم على كل من القطرين مما يدعم السيطرة على
الآخر • ومصر المأمورة بالنصائح البريطانية الملزمة ، تقدم المال
والرجال لتنفيذ المشروع البريطانى ، ولتحمل فى نظر السودانيين
بعضا من أوزار السياسة البريطانية ، مما يزيد مستقبلا من التباعد
بين القطرين ، ولم تتأت مشكلة مصر فى السودان من فساد
سياستها ، بل تأتت من أنها لم تكن لها سياسة أصلا ، وان قرارها
المصرى كان يحمل الارادة البريطانية لا ارادتها هى • وهى فى
ضعفها ان رفضت تقديم الجيش والمال فصل الانجليز السودان عنها
لصالحهم لا لصالح السودانين ، وان قدمتهما دعمت حكم الانجليز
له ، والمغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقيضه • بلغت ايرادات حكومة
السودان فى ١٩٠٠ حوالى ٨ آلاف جنيه فقط ، ووصلت مصروفاتها
الى ٢٥٠ ألف جنيه ، وكان على مصر أن تسد العجز (٦٣) • واطرد
ذلك فصارت جملة ما أدته مصر سدا لعجز حكومة السودان ٣ره
مليون جنيه حتى ١٩١٢ ، فضلا عن مبلغ مماثل أدته قروضا لاقامة
مشروعات بالسودان حتى ١٩١٤ ، وشارفت الجملة حوالى ١١ مليون
جنيه حتى ١٩١٤ (٦٤) • ويظهر جسامه هذا المبلغ ان متوسط الايراد
العام السنوى بمصر وقتها كان يتراوح بين ١١ - ١٧ مليون
جنيه (٦٥) • ولا يدخل فى هذا المبلغ نفقات الجيش المصرى المقيم

بالسودان ولا مرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين العسكريين التي تؤدي من ميزانية وزارة الحربية المصرية (٦٦) •

يذكر داود بركات ان الجيش المصرى والسودان أمر واحد لا فرق بينهما • وهو نظر صحيح فى عمومه، سواء على أيدي المصريين قبل ١٨٨٢ عندما كان الجيش يقوم ببناء المرافق فضلا عن مهمته الرئيسية ، أو على أيدي الانجليز بعد ١٨٩٩ عندما جعلوا حكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة (٦٧) • وقد فكر الانجليز غداة فتحهم مصر فى ألا ينشأ جيش مصرى قط ، ثم عدلوا عن ذلك الى تكوين جيش صغير يساعد فى ضبط الأمن عند الضرورة • وعند الشروع فى العودة للسودان زيد الجيش عددا وعدة وتدريباً ليتمكن به انجاز هذا الأمر • حتى اذا استعيد السودان احتفظ بالجزء الأكبر من الجيش هناك ليبقى بعيداً عن أرضه وشعبه فى مصر ، وليمكن بهذا الابتعاد وبالسيطرة على قيادته ، ضمان ألا يتكرر ما حدث منه أيام العراقيين ، وليمكن بوجوده فى السودان استخدامه لصالح أداة الحكم البريطانى • وهكذا خفض الانجليز نفقات سيطرتهم على كل من مصر والسودان الى أقل حد ممكن • وما لبث أن تحول على أيديهم بالسودان من جيش محارب الى قوة بوليس حربية ، فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ومن الأسلحة الثقيلة الأمر الذى أدى بهم الى التمرد فى يناير ١٩٠٠ ، ثم شنت وحدات صغيرة تنتشر فى أنحاء السودان ويفصل بين كل واحدة وأخرى مئات الأميال بما يصعب معه تكرار التمرد منه • وفى الوقت نفسه جرى بالتدريج انقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء وحدات سودانية بديلة كنواة لجيش سودانى تستخدمه الادارة الانجليزية بعد فصل السودان عن مصر ، وكمحاوله للتفريق بين العنصرين (٦٨) • وفى الوقت نفسه ألقى على عاتق الجنود المصريين تشييد المرافق والمباني فى هذه الفترة ، وجرى بواسطة مصلحة الاشغال العسكرية التابعة للجيش ،

مد خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق في ظروف وصفها أحد المعاصرين بقوله أن تحت كل شبر من تلك الخطوط جثة لجندى مصرى (٦٩) • وأنشئت كتيبة للسكك الحديدية تقوم بأعمال التفتيش والصيانة الدائمة ، كما شيدوا ميناء بورسودان فضلا عن المباني الحكومية وثكنات الجنود والورش والمستشفيات والسجون والمدارس في كافة مدن السودان (٧٠) •

إذا كانت وظائف المصريين بجهاز الادارة لا ترتفع عن مأمورى المراكز ووكلائهم ، فقد كان نشاطهم لا يتجاوز اجراء التحقيقات الادارية وتحصيل الضرائب ، ويجرى تحصيل الضرائب باستخدام العنف مما أظهر المأمورين فى أبغض الصور أمام السودانين • وقد عين بعض المصريين وكلاء للمفتشين الانجليز فلم تكن وظيفتهم تتجاوز توزيع بعض السلع الضرورية على التجار المحليين بأسعار مرتفعة • وما لبثت الادارة البريطانية ان أدخلت بعضا من السودانين فى سلك وظائف المأمورين ووكلائهم • كما عملوا على ادخال بعض من السوريين فى وظائف الحكومة المركزية (٧١) • واستمرت خطة انقاص عدد الموظفين المصريين وزاد معدلها منذ ١٩١٥ ، وقد تضمنت مذكرة الوفد المصرى الى مؤتمر فرساي فى ١٩١٩ ، « ان الموظفين المصريين يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز فى المناصب الكبرى على الخصوص • وليس بعيدا ذلك اليوم الذى يخلو فيه السودان من أى موظف مصرى ماعدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر نفقاتها » (٧٢) •

المهم من هذا الاستعراض السريع لأوضاع الادارة السودانية ، ادراك انها كانت فى هيكلها وفى صميمها ادارة بريطانية استعمارية • على خلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة للادارة المصرية على ما سبقت الاشارة فى صدر هذا الموضوع • وان النظر الى هياكل جهاز الحكم

السوداني ، ليكشف عن أن كافة مراكز اتخاذ القرارات وتلقى المعلومات ودراسة المسائل كانت في يد الانجليز ، وكافة مراكز الاتصال بين الادارات أو الجهات المختلفة كانت في أيديهم . ولم يبق للمصريين و لالسودانيين معهم الا أن يكونوا مجرد أدوات فرعية للتنفيذ ، ولا يبنئ منها ، ولا من أي منها جهاز ما . وقد أحيط بهم في مستويات التنفيذ الدنيا على طريقة تعزل بعضهم عن بعض فلا يتصل جهاز بآخر في مجال عمله الا من خلال مستوى بريطاني . كما أحيط بهم بطريقة تعزلهم عن السودان المحكوم ، وذلك بالحرص على تكليفهم بما يولد البغضاء والشحناء من الأعمال ، وهي في الأساس جباية الضرائب واصطناع العنف فيها ، وقمع الانتفاضات الشعبية . وذلك كله فضلا عن ازكاء التنافس بين طوائف المصريين اسودانيين والسوريين . وبهذا كان المصريون في الادارة السودانية معزولين عن الاتصال بالادارة المصرية الا من خلال البريطانيين ، معزولين في الأساس عن احتمالات النشاط السياسي بين زملائهم السودانيين بحكم المنافسة ، معزولين عن الرأي العام السوداني نفسه . ونلاحظ الظاهرة نفسها في الجيش المصري الذي تحقق عزله عن الحكومة المصرية بواسطة القيادات البريطانية المسيطرة عليه ، وعن الرأي العام المصري بابتعاده في السودان ، وعن الرأي العام السوداني بما كان يمارس بواسطته من قمع لحركات التحرر السودانية .

وقد صعب ذلك تقطيع لمكنات الاتصال الاقتصادي بين البلدين ، وجد علامته الواضحة في انشاء ميناء بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحمر ، وتم انشاء الميناء في ١٩٠٩ بالأموال المصرية وبجهد العاملين المصريين ، كما أن خطوط السكك الحديدية تمت على أساس مقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط

المصرية من وادى حلفا الى أسوان • وتحقق فضلا عن ذلك اتصال
فى التعليم • اذ أنشئت كلية غوردون فى ١٩٠٣ لتكون بديلا عن
التعليم المصرى هناك أو عن ارسال المبعوثين الى مصر ، وكانت نمطا
من التعليم المتوسط الذى يمد الادارة السودانية بمن يشغلون
وظائفها الصغيرة • ثم أنشئت المدرسة العسكرية بالخرطوم فى ١٩٠٥
لتكون بديلا عن التعليم العسكرى المصرى وليلتحق خريجوها
بوحدات الجيش هناك •

واذا كان الحكم المصرى للسودان خلال القرن التاسع عشر ،
قد عرف ما لم تعرفه الادارة البريطانية بعد ذلك من اختيار السودانين
لوظائف الادارة العليا والمديرين والوظائف القيادية بالجيش ومنحهم
الرتب السامية واشتراك بعضهم فى الثورة العرابية واشتمال دستور
العرابين على تشكيل لمجلس النواب يساهم فيه السودان بعشرين
عضوا ، اذا كان ذلك فان الدعاية البريطانية قد أمعت فى التركيز على
مساوىء الحكم المصرى هناك مما كان صنوا لمساوىء الحكم نفسه
فى مصر ، وذلك لتأكيد العزلة بين البلدين شعبا وحكما • ودعت تلك
الدعاية بما فاطته الادارة البريطانية بالموظفين المصريين من جباية
الضرائب بوسائل العنف ، لتثير سخط السودانى على المصرى لا سخط
الحاكم النظام على المحكوم المظلوم • وبما ناطت بوحدات الجيش
المصرى من قمع الانتفاضات السودانية الشعبية • وقد لاحظ الباحث
« المحزون » ، « اننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مستعمرة
انكليزية أظهر ظواهرها صلف الحاكمين وتفور الحكومين لا من هؤلاء
ولكن منا نحن المصريين •• » كما لاحظ ان السودانين يعتقدون
« أننا أداة تمكين المستعمرين من رقاب المستعمرين ، وآية ذلك عندهم
انه كلما هم السودانيون بخلع نير الانكليز أصلتهم النيران أيد مصرية
ورءوس انكليزية » ثم حكى قصة مؤداها أن السودانين كانوا
لا يردون على تحيته ان بدأهم بها الا بنظرة الجفوة والبغضاء ،

اعتقاداً منهم أن « جميع الترك وأولاد الريف » من الكفار لأنهم استنصروا بغوردون في حكمهم • ثم يقول ان السودانى « مغبون مظلوم ، لا يستطيع أن يدرا عن نفسه ذلك الظلم المبين الا بالضراعة الى الله أن ينقذه من استعمار الانكليز والمصريين على السواء ، بل المصريين على الأخص لأن المصريين هم الذين يتولون جباية الضرائب الفادحة ويستعملون فى جبايتها الطرق التى ذكرتها لك •• » ويأسف أن يتحمل المأمورون تبعات تلك الأعمال الشائقة دون أن يأخذهم الاباء والشمم الا فى النزر اليسير من الحالات (٧٣)

مصر والسودان قبل ١٩١٩ :

لا ينحظ ان الحكومة المصرية وقتها قد عارضت فى واحدة من تلك السياسات البريطانية • كانت خاضعة للنصائح الملزمة ، بها أجلت جيشها عن السودان فى ١٨٨٤ ، وبها عادت اليه فى ١٨٩٦ ، وبها أبرمت اتفاقية الحكم الثنائى • هى حكومة بلد محتل • فلا يكاد يلحظ فى هذا الشأن الا ما كان يذكر بمجلس شورى القوانين عند نظر الميزانية وعند الموافقة على الاعتمادات المالية الخاصة بحكومة السودان ، من أن السودان يعتبر جزء من مصر • انما ما يستحق التتبع هو موقف الحركة الوطنية المصرية من مسألة السودان •

صادف دخول الجند المصرية السودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائى ، فترة المهد للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فى القرن العشرين • وكان لاحداث السودان تلك ردود فعل عليها • خطب مصطفى كامل فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٨ يقول ان مصر فتحت السودان بأموالها ودماء أبنائها الذين جاهدوا « فى سبيل استرداد السودان ، ثم تسلم الى الدولة المحتملة هذه البلاد الزاخرة وهى من مصر الروح والفؤاد » • ثم جاء توقيع اتفاق ١٨٩٩ مفاجأة أسيفة

للرأى العام المصرى ، لم تسبقه مقدمات ولا مفاوضات ولا أخبار تنبئ عنه • نشر مصطفى كامل بصحيفة فرنسية خطابا فى ٦ فبراير أبان فيه أن الاتفاقية « باطلة قانونا » لمخالفتها للفرمانات السلطانية التى ناطت السودان بمصر ولم تجز لمصر النزول عن جزء من أرضها • وأهاب بتركيا وأوروبا الاحتجاج على الاطماع البريطانية ، مشيرا فى ذلك الى أن من مصلحة دائنى مصر الأوروبيين أن تكون مصر قادرة على دفع ديونها مما لا يضمن « الا اذا كان مالكا لمنابع النيل » ، وان لأوروبا أملاكا فى أفريقيا « يهددها وجود الانجليز بالسودان ، وان بريطانيا تستهدف جعل أفريقيا هندا ثانية » • ثم خطب بلندن فى ٢٦ يوليو ١٩١٦ ، فأشار الى أن السودان روح مصر الذى ضحت من أجله بالمال والرجال فلم يعد لها فيه شيء (٧٤) • وجرت « اللواء » فى كل مناسبة على التعرض لأمر الاتفاقية ، وهاجمت الحكومة لتوقيعها اتفاقية تسليم المجرمين مع حكومة السودان فى ١٩٠٢ لأن ذلك يعتبر اعترافا منها بانقصال السودان (٧٥) • وترحمت على زمان مضى رفرت فيه أعلام مصر بنفوذها المطلق وأمرها النافذ حتى قرب خط الاستواء (٧٦) • وأشارت الى الخطر العظيم الذى يتهدد مصر من فصل السودان عنها بسبب وجود منابع النيل فيه ، وأشارت الى أنه ليس لمصر موظف كبير واحد هناك ، وحتى موظفى وزارة الاشغال المصرية يختارون من المهندسين الانجليز ، رغم أن مصر تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الجيش والادارة السودانية (٧٧) •

فلما نشأ الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ وضع فى مقدمة مبادئه أولا : « الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » ، وفى الخطاب الشامل الذى ألقاه مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ بمناسبة تأسيس الحزب ، أشار فى سطور قليلة الى بطلان اتفاقية ١٨٩٩ لابرامها تحت الضغط وبالمخالفة للفرمانات

السلطانية ، واحتج على التنكر « لحقوق مصر فى السودان » (٧٨) •
فلما رأس محمد فريد الحزب الوطنى ، أشار فى بعض خطابه الى
موضوع السودان ، انتقد فى ١٩٠٨ تشييت الجيش المصرى
فرقا صغيرة هناك ، واعتاد الحزب على الاحتجاج على توقيع اتفاقية
١٨٩٩ فى كل عام عندما تحل ذكرى توقيعها ، وذلك ببرقتين ترسلان
الى الحكومتين المصرية والبريطانية • وقد تضمن مؤتمر الشبيبة
المصرية بجنيف فى سبتمبر ١٩٠٩ تقريرين عن السودان أعدهما على
الشمسى ومصطفى الشوربجى ، كما تضمنت أعمال مؤتمر استكهم
فى ١٩١٠ قرارا بىطلان اتفاقية السودان ، وذكر محمد فريد أنه يقصد
بالجلاء تحرير « وادى النيل العزيز » ، ولكنه عاد يقول « نحن أمة
تتألف من ثلاثة عشر مليونا •• » مشيرا الى أن فكرة الأمة لديه
قاصرة على مصر (٧٩) •

وان حزبى الأمة والاصلاح على المبادئ الدستورية الذين
ظهرا مع الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ ، لم يشر واحد منهما فى أى من
بنود برنامجه الى مسألة السودان • وقد ظهر فى ١٩٠٩ ما سمي بالحزب
المصرى الذى أنشأه اخنوخ فانوس • وهو تنظيم لم يتمتع بتأييد ما فى
الحياة السياسية ، وأشار فى برنامجه الى « اعتبار مصر والسودان
التابع لها قسما طبيعيا واحدا لا ينفصل بعضه من بعض لكون
السودان مجرى النيل فيه الى مصر أصبح جزءا متما لحياة
مصر » (٨٠) • وهى صيغة لم تشر الى استقلال أى من مصر أو
السودان وتؤيد فى عمومها اتفاقية ١٨٩٩ •

والملاحظ أولا بالنسبة لموقف الحركة الحزبية المصرية من مسألة
السودان فى الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ ، أن الحزب الوطنى كان
تقريبا الحزب الوحيد الذى أولى هذه المسألة جزءا من عنايته • على

أن موقفه لم يزد عن أن يكون مجموعة من ردود الفعل للسياسات البريطانية بالنسبة للسودان • ولا تكاد تلاحظ مبادرة تصدى بها الحزب لتلك السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر ، إلا الموقف « القانونى » من اعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، والا الاحتجاج الدورى المتكرر فى المناسبات عليها • ويبدو الفارق واضحا بين موقفه ذلك ، وبين موقفه من مسألتى الجلاء والدستور فى مصر • كان محمد فريد يؤكد ان أهداف حزبه « الجلاء عن مصر وانشاء مجلس نواب وتأسيس حكومة أهلية محضة » ، وكانت مؤتمرات الحزب السنوية على عهده ، تتضمن العديد من الدراسات والتقارير التى تحيط بمشاكل مصر فى مختلف المجالات كالتعليم والصحة والزراعة والتعاون والحريات والصحافة وغيرها ، ويأتى ذكر المسألة السودانية بها أحيانا فى صيغتها العامة ، بطلان الاتفاقية وما يشور من حجج قانونية تؤيد البطلان • مع نقد سياسة الحكومة المصرية المتخاذلة والهجوم على كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حكومة السودان لعزله عن مصر ، قانونيا أو فعليا •

والملاحظ ثانيا ، أن الحركة الوطنية المصرية فى مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، وفى موقفها العام بالنسبة للمسألة السودانية ، حصرت نظرتها اليه فى اطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا • وهى نظرة لم تكن تتسع لقيام السودانين بدور فيها ولا لحساب دورهم • وعلى هذا فان الحزب الوطنى الذى بذل اهتماما طيبا فى ذلك الوقت بالجانب التنظيمى من النشاط الشعبى ، فاهتم بتوحيد الحزب وتخليصه من الخلافات الداخلية ، واهتم بانشاء اللجان الفرعية له فى الاحياء والأقاليم ، واهتم بالتنظيمات النقابية العمالية ، والتنظيمات التعاونية للفلاحين وانشاء مدارس الشعب ، وكانت مؤتمراته السنوية تتضمن متابعة لهذه النشاطات ، هذا الحزب لم يلحظ أن توجهه بأى جهد من هذا النوع للسودانيين • ولا تلاحظ محاولة قام بها للاتصال

بشعب السودان أو تبادل الاصداء معه • وان هذا الابتعاد قد يجد تفسيراً له في تصور مدى العنف والشراسة اللذين كان خليقا بحكومة السودان والاحتلال البريطاني ان يلجأ اليهما لضرب أية محاولة للاتصال بين الشعبين ، وفي ضعف الحركة الوطنية المصرية وقتها وكون الحركة الوطنية السودانية كانت لا تزال في عمر الأجنة • علي أن هذا التفسير يمكن أن يواجه ، بأن القمع يمكن أن يفشل المحاولة ، ولكنه حتى في أعنف صورته لا يفسر عدم قيام المحاولة أصلاً ، والظاهر وفق المتاح من وثائق التاريخ أن المحاولة لم تقم أصلاً • وان ضعف الحزب الوطني لم يمنعه من أن يرعى جمعيات للاغتيال السياسى ظهر نشاطها في مصر منذ ١٩١٠ ، وعرف فيما بعد أنها نمت في أحضان الحزب الوطني ، رغم ما كان يتهدد هذا النشاط غير السلمى وغير المشروع من جبروت سلطان الاحتلال • وان الشعب السودانى وان لم يكن قد تمخض عن حركته الوطنية الحديثة ، فقد كان في انتفاضاته الدينية التى لم تهدأ فى أنحاء السودان والتي يحسب عندها بالعشرات منذ ١٨٩٩ ، كان فيها ما يغرى بمحاولة الاتصال ، مع وجود المصريين هناك جيشاً وموظفين بالادارة، ومن ثم فانه يتعين لفهم تلك المسألة النظر فى وجهة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان •

والملاحظ ثالثاً ، ان الحركة الوطنية المصرية نظرت الى السودان لا فى اطار علاقة بين شعبين ، ولكن فى اطار علاقة بين بلد هى مصر وأرض فى السودان ، أرض يجرى فيها نهر النيل شريان الحياة لمصر ، أى روح مصر وفؤادها كما يقول مصطفى كامل • وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن مبادئ حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد فى العلاقات الدولية • توحدت ألمانيا بقوة الجيش البروسى ، وتوحدت إيطاليا بالسلاح أيضاً ، وامتدت من قبلهما روسيا القيصرية بالحرب • وبالعنف كانت الممالك تنشأ

والدول تؤسس والبلدان تتوحد • «والفتح» مبدأ يكاد يكون مستلما
فى ذلك جميعه • ولم يكن العنف فى السياسة الدولية قاصرا على
الغزو واستعمار الأمم والشعوب • انما كان وسيلة تحققت به وحدات
قومية كالمانيا وتأسست به دول على تعدد فى القوميات كروسيا ،
وامتدت به أمم الى أقصى الفيافى الممكنة كالولايات المتحدة • دخل
محمد على السودان فى ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامل له
التكوين العربى الاسلامى منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وكان
على علاقات مع مصر والجزيرة العربية وباقى الامبراطورية
العثمانية (٨١) • وكان السودان ممالك شتى مضعوفة متناحرة •
وجاء دخول محمد على السودان باذن من السلطان العثمانى باعتبار
ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس
عشر (٨٢) • وان غلبة العرب والاسلام بين السودانين ، لما يترجح
معه أن يكون دخوله منطلقا من سياسات التوحيد وفقا لمفاهيم
الجامعة الاسلامية السائدة وقتها • وفى نطاق هذا المفهوم السائد
وقتها يجىء صنيع محمد على باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو
والاستعمار ، وذلك أيا كانت بواعثه السياسية الشخصية • كما كان
يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو
العثمانية لا غزوا واستعمارا ، وكما كان يفهم صنيعه فى الجزيرة
العربية باعتباره من سياسات قمع الثورات لصالح السلطان العثمانى
لا الغز والاستعمار • وفى هذا الاطار التاريخى جاء فهم رجال الحركة
الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان فى بداية القرن العشرين باعتبار
كونه جزءا من مصر يكون معها وحدة سياسية • ومن هذا المنطلق
تكرر على ألسنتهم الحديث عن «حق» مصر فى السودان وسيادة مصر
على السودان ، وفتح السودان • ولم يكن بعيدا عن أذهان هذا الجيل
ما شاهدوه آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالا
الى السودان جنوبا ، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنوبا الى

قرب خط الاستواء • فاقسمت نظرتهم التحريرية بما يمكن أن يسمى الوطن الكبير ، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء امبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفعل على مشارف ذاكرتهم • واذا كان الباحث الموضوعي ينظر اليوم الى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، فان عليه التزاما بالموضوعية أيضا أن يضع فى حسابه ظروف العصر وما كان يسوده من فكر سياسى • وان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان ، كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتبار وحدة الجامعة الاسلامية ، وكما أن اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعماري لهذه السيادة ، والا لعارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطاني ، فان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعنى ادعاء بحق استعماري هناك •

وأيا كانت الأسباب والظروف والملايسات ، وبصرف النظر عن محاكمة الماضي ، فان وضع المسألة السودانية فى إطار علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا ، كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية فى تناولها لهذه المسألة • وان ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تفاقل عن السودانيين • كان هو الجذر الأساسى الذى قاد الى انفصال الشعبين فيما بعد •

٢ ثورة ١٩١٩ والسودان

الموقف من السودان :

لما قامت ثورة ١٩١٩ ، لم ينطرح موضوع السودان بسرعة انطراح غيره من أهداف الحركة الوطنية . فلا تظهر اشارة اليه في حديث سعد وفهمى وشعراوى مع وينجت المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الحديث الذى افتتح المواجهة المصرية البريطانية . فلما بدأت حركة التوكيلات المشهورة لم ترد بالتوكيل اشارة الى السودان وجاء قاصرا على مصر بعبارة الشهيرة « .. ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ثم جاءت لائحة هيئة الوفد خالية من الاشارة اليه أيضا (مادة ٢ من اللائحة) .

وفى ٦ ديسمبر حدد الوفد مطالبه فى المذكرة التى وجهها الى معتمدى الدول الأجنبية ، بأنها استقلال مصر التام وانشاء

حكومة دستورية لها مع طمأنة الدول على امتيازاتها ودينها العام وعلى حياد قناة السويس دون اشارة الى السودان (٨٣) ، ويبدو أن أول تحريك لموضوع السودان جاء فى ثنايا مذكرة أعدها أمين الرافعى فى ٢٠ نوفمبر عن المسألة المصرية وتضمنت بندا عن « السودان المصرى وملحقاته » استعرض فيه أحداث السودان منذ احتلال مصر، وركز الحديث على بطلان اتفاقية ١٨٩٩ وعلى ما تكبدته مصر من نفقات فى تعمير السودان ، وعن سياسة بريطانيا عزله عن مصر ومخاطر تحكم حكومة السودان الانجليزية فى مياه النيل . وذكر أن حياة مصر فى اتحادها مع السودان ، واستنكر ما يثيره البريطانيون من استهداف مصر استعمارهم مؤكدا أن البلدين متسم كل منهما للآخر يخضعان معا لواجبات وحقوق واحدة ويتفقان فى اللغة والدين والعادات والتقاليد والطبائع (٨٤) . ويظهر أن أول ما تدارك به الوفد موقفه من السودان ، ما أشار اليه سعد زغلول فى خطابه الشهير بمنزل حمد الباسل فى ١٣ يناير ١٩١٩ « من الفضلة ان نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » (٨٥) . ومن بعدها اطراد الحديث عن السودان . وقد جاء برنامج الحزب الديمقراطى المصرى يشير الى وادى النيل عامة . كما وزد فى برنامج الحزب الاشتراكى المصرى ما يشير الى تحرير مصر واقصاء الاستعمار من وادى النيل (٨٦) .

يذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن خطة سعد زغلول فى مسألة السودان حسبما سمعها منه فى مجالسه فى ١٩٢١ ، مؤداها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضوع مصر ، لأن مصر القوية تستطيع « الحصول على حقوقها كاملة فى السودان » وان الوفد وافق بالاجماع على هذه الخطة فى مشروعه الى ملنر (١٧ يولية ١٩٢٠) (٨٧) . والحاصل انه لما بدأت مفاوضات سعد ملنر فى ٥ يونيه ١٩٢٠ ، لم تحظ مداولاتهم ولا مذكراتهم

بإشارة إلى السودان حتى انتهت الجولة الأولى من تلك المفاوضات في ٨ يولييه ، الا كلمة جاءت على لسان سعد في الجلسة الأخيرة « انتا لم تتكلم فى مسألة السودان والسودان ومصر قطر واحد وكلاهما مكمل للآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بحال من الاحوال ، بل لا غنى لأحدهما عن الآخر بإعتراف كبار البريطانيين أنفسهم » فرد ملنر « هذه مسألة أخرى نرجىء الكلام فيها الى فرصة أخرى » (٨٨) • ثم جاء مشروع الوفد للملنر فى ١٧ يولييه متضمنا فى مادته الأخيرة « ١٣ - مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص » ولم ترد بمشروع ملنر المقابل أية اشارة الى السودان • فلما قدم ملنر مشروعه الثانى (١٨ أغسطس) أوضح انه لا يمس السودان بحال وذكر فى مقابلة مع المصريين فى ١٣ أغسطس ان السودان « الذى لم تتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج الكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما • ونحن نرى ان البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف •• ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحدث فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان •• » ثم عرج على ما لمصر من مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان • ووعد باقتراح ما يزيل قلق مصر ويكفيها حاجاتها الحالية والمستقبلية • وحرر خطابا الى المصريين بالنص نفسه (٨٩) •

ثم جاءت التحفظات المصرية على مشروع ملنر الأخير مشتملة بالنسبة للسودان على « ا - ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزوعة الآن وأراضيها القابلة للإصلاح والزراعة ، ب - أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطين ، ج - تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان » (٩٠) •

تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان ، فقطع في البداية باستحالة تسويته على أسس تسوية المسألة المصرية مبررا ذلك بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصرى ، وبين الكثرة السودانية وعدم توحيدها . وذكر أن الروابط بين البلدين واهية ، وإذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فإن زواج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، ومصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ولا ادمجته وجعلته بعضا منها . وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة عليهما معا . ثم عرض لنظام حكم السودان الذى يسيطر عليه البريطانيون ، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق اصلاح مليونى الفدان الممكن اصلاحهما . وذكر أنه اذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فإن « هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر .. » ومن ثم فإن اتفاقية ١٨٩٩ تعتبر كافية الآن . وبعد أن نصح ببقاء تلك الاتفاقية كإطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية ، أشار الى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصرى المحدود هناك ، وذلك بإدخال نظام الإدارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الإدارة المحلية للأقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية و « الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل » . وإن ضمان تلك المصالح يكفى لتسكين « روع المصريين » . ثم ذكر « ان وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتان فى شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجهية فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون ذلك دائما . لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول

فرصة « (٩١) ، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط ، بعد اذ أصبح وجود بريطاني على رأس الجيش المصرى أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ١٩١٩ ، ولكن لكى يكون الحاكم العام ملكيا أى معينا من لدن الحكومة البريطانية . كما استهدف التقرير فيما أوصى به ، منح الزعامات المحلية حق ادارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية ، وتعليم بعض السودانين للحلول محل المصريين فى الوظائف الفنية والمتوسطة وتطعيم الادارة المركزية بهم . وفى ١٢ يونيه ١٩٢٢ صدر قانون سلطات المشايخ المنظم للحكم المحلى على تلك الصورة (٩٢) ، منظما الاستعانة بزعماء القبائل والمشايخ فى الادارة المحلية للأقاليم تحت اشراف مفتشى المراكز البريطانيين . كما توسعت الحكومة نسبيا من هذا التاريخ أيضا فى تعيين خريجي كلية غوردون فى الوظائف الفنية للمهندسين والزراعيين وموظفى البرق مما كان يشغله من قبل المصريون وجهدت فى تخريج مساعدى الاطباء من مدرسة كيتشنر للطب (٩٣) .

ولما بدأت مفاوضات عدلى كيرزون واصل الطرفان بالجلسة الثانية (١٣ يولية ١٩٢١) استعراض التحفظات المصرية على مشروع ملنر ، فلما جاء دور تحفظات السودان ، طلب عدلى ارجاء الحديث عنها « لأن المسألة من المسائل المشككة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد مما هو وارد فى هذا التحفظ » (٩٤) . ثم لم يتطرق الحديث اليها الا فى الجلسة التاسعة عشر عند ذكر مستر لندس ان السودان « ملك مشترك » فاعترض عدلى بأن حق السيادة لمصر وحدها واشتراك مصر وبريطانيا يتعلق بالادارة فحسب « والسودان أرض مصرية » وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه ، ولم يكن رفع العلمين المصرى والبريطانى عليه الا اتفاقا لنفوذ الامتيازات الأجنبية اليه . وذكر ان مصر لم يعد لها من واقع السودان الا مجرد أن تبلغ

بقرارات الحاكم العام ، واذ الواجب أن تتقرر حقوق مصر فيه بمظهر خارجي . ثم حدد عدلى مصالح مصر في السودان بأنها مياه النيل ، ووجوب تبعية جيش السودان للجيش المصرى واخلاصه لولى الأمر بمصر ، وهجرة المصريين الى السودان وتمتعهم بكافة التسهيلات وبجميع الحقوق « وتموين السودان لمصر » وذكر ان هذا كله يرد على سبيل المثال لا الحصر ، ثم أكد على مسألة المياه بصفة خاصة ، فرد لندس بأن كيرزون مستعد أن يعترف « بقسمة مياه النيل » ، فاعترض عدلى طالبا أن يكون لمصر وحدها حق الرقابة على المياه لضمان الزراعة الحالية والمستقبلية ، فعقب لندس بأن لا حق لمصر في الاتفراد بهذا الأمر ، وكل ما لها أن تشارك فيه (٩٥) . وبالجلسة التالية التى عقدها عدلى مع لويد جورج رئيس الوزراء (٢ نوفمبر)، أثار الحديث عن أهمية مصر للمواصلات البريطانية ، وتطرق الى تلك الأهمية بالنسبة لمواصلات بريطانيا الى السودان ، باعتبار أن ميناء بورسودان لا يكفى لضمانها ، فشاء عدلى أن يعلق باب النقاش عن السودان لأنها « مسألة لم يأت دورها بعد » رغم ان المفاوضات كانت فى خواتيمها ، فتصدى له لويد جورج «لمصر شأن غير شأن السودان» وإذا كانت بريطانيا تكتفى من مصر بمعاهدة تضمن مواصلاتها ، فهى لن تنزل عن مركزها بالسودان بالصورة نفسها . فأصر عدلى على ارجاء الحديث عن هذا الأمر . ثم جاء مشروع كيرزون متضمنا فى المادة ١٧ منه « حيث ان رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مئوتتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من

أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا ، بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهما مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » • وتضمن رد عدلى الذى رفض به مشروع كيرزون كله « أما مسألة السودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد لنا من أن نوجه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » (٩٦) •

كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان ، أن تفصله عن مصر بقدر ما تفصل مصر عنها • وان يتزحزح الوجود المصرى المتواضع فى السودان ، ما دام خضوع مصر لبريطانيا قد صار مشكوكا فى استمراره بعد ١٩١٩ • ورسم ملر لهذا الهدف وسيلتين ، هما تعديل نظام الادارة السودانية بما يكفل تقليص الوجود المصرى ، وتعيين الفرص لفصل وظيفة الحاكم العام للسودان عن وظيفة سردار الجيش المصرى • لتصبح الوظيفة الأولى من سلطات ملك بريطانيا لا سلطان مصر • ثم جاء مشروع كيرزون لا يشير الى اتفاقية ١٨٩٩ ، بما ينبىء عن شروع الانجليز فى التنكر للسلطة الشكلية التى يملكها سلطان مصر (الخدوى سابقا) فى تعيين الحاكم العام ، كما يتضمن تعهد مصر بتقديم العون العسكرى أو المالى لحكومة السودان بما ينبىء عن حلول هذا التعهد محل احكام الاتفاقية المذكورة ، فضلا عن النص على خضوع القوات المصرية فى السودان لأمر الحاكم العام ، بما ينبىء عن الرغبة فى فصل منصب الحاكم العام عن سردار الجيش المصرى ، ويكون خضوع القوات المصرية للحاكم العام فى هذه الحالة وفقا لنص المعاهدة ، بدل أن يكون هذا الخضوع مترتبا على كون الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصرى • ويفيد مشروع كيرزون أيضا أن يكون التزام مصر بتقديم المال أو الرجال لحكومة السودان

البريطانية ، مقابل حصول مصر على مياه النيل وحققها فى المشاركة فى القرارات الخاصة بتوزيع المياه • وأن تكون قرارات توزيع المياه شركة بين ثلاثة أطراف تسيطر بريطانيا على اثنين منها ، هما السودان وأوغندا •

السودان فى دستور ١٩٢٣ :

لما فشلت مفاوضات عدلى كيرزون ، صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مشتملا فى تحفظاته الخاصة باستقلال مصر ، على مسألة السودان ، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لها • ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقاً بهذا التحفظ السودانى • اذ اضطرت لجنة الثلاثين التى أعدت مشروع الدستور المصرى ، الى مواجهة المسألة السودانية فى أمرين ، تحديد لقب الملك ، وتحديد نطاق سريان الدستور • فنص المشروع فى المادة ٢٩ على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان» ، وفى المادة ١٤٥ على أن «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » • ورأت اللجنة فى هاتين الصيغتين أنهما تعترفان بأصل «الحق المصرى فى السودان» مما لم تجرده اتفاقية ١٨٩٩ ، وتنزلان فى الوقت نفسه على موجبات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه الا بعد المفاوضة مع بريطانيا ، ومن ثم يكون الدستور قد أكد «حق» مصر دون أن يمس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتات على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير (٩٧) •

شاهدت تلك الفترة ، التى أعد فيها دستور ١٩٢٣ ، مناورات سياسية واسعة بين الاطراف الثلاثة فى السياسة المصرية ، الانجليز والملك والوفد • أغضب الملك تقييد سلطاته بمشروع الدستور ،

وأزعجه تحالف الانجليز مع الأحرار الدستوريين واستئسادهم اليهم مما من شأنه اضعاف نفوذه ، فبدأ مناوآته لوزارة ثروت وتقاربه مع الوفد . وتقارب الوفد مع الملك للاستفادة منه فى مواجهة حلف اللبى ثروت الذى اتخذ خطة ضرب الوفد . وترتب على ذلك استقالة وزارة ثروت فبادر الملك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ الى اسناد الوزارة الى محمد توفيق نسيم بغير استشارة اللبى ، مما استاء له الانجليز . وبدأت الوزارة تعدل من مشروع الدستور بما يوسع من سلطات الملك . وكانت الوزارة تستهدف لعداء الأحرار الدستوريين ، ولعداء الانجليز الذين لم يرضهم مغاضبة الملك لثروت حليفهم وتقاربه مع الوفد مما كان يهدد بافساد السياسة البريطانية التى خطط لها تصريح ٢٨ فبراير (٩٨) . وكان الانجليز قد اعترضوا على النصين الخاصين بالسودان فى مشروع الدستور على عهد وزارة ثروت ، باعتبار تعارضهما مع تصريح ٢٨ فبراير الذى قبلته تلك الوزارة وقامت على أساسه ، كما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ التى خلت من تلقيب الخديوى بخديوى مصر والسودان ، ولأنه ان جاز اعتبار ملك مصر ملكا على السودان « لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج ملك السودان » (٩٩) . ويلاحظ من مطالعة مراسلات اللبى وكيرزون حول هذه المسألة ، أن اللبى صاحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير التى كانت لا تزال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدى الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به فى أحضان الوفد كلية ، أو تقيم من العقبات ما يهدد انجاح سياسته ، فاقترح على كيرزون صيغة وسطا ، تتضمن أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحاكم السودان » وان تعدل الصيغة الثانية الى « يطبق هذا الدستور على الأراضى المصرية ، باستثناء السودان . ولا يخل الحكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأى حقوق لمصر فى السودان » ، واقترح اذا لم يصل الطرفان الى صيغة يقبلانها ، ان تصدر الحكومة

البريطانية بيانا بعدم موافقتها على الصيغة المصرية ، وتعلن أنه في حالة حدوث أى انتهاك لاتفاقية ١٨٩٩ ، فإنها ستعتبر نفسها في أية مفاوضات مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأى مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر (١٠٠) . فرد كيرزون معترضا على صيغة اللبى لأنها تتضمن أن السودان أرض مصرية ، وباقرار تلك الصيغة سيظن أن بريطانيا لا تستطيع أو لا تريد أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان ، وأنه مع حرصه على عدم حدوث قطيعة مع حكومة مصر، فإن هذه القطيعة ستكون حتمية اذا أصرت مصر على تقويض وضع بريطانيا الذى حدده تصريح ٢٨ فبراير . واقترح كيرزون نصين بديلين « الملك يلقب بملك مصر ، ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان » و « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان » . فاذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فإن بريطانيا ستسلم بيانا الى الحكومة المصرية يتضمن اتهامها بمحاولة الغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن انتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وان الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر أنه على الحكومة المصرية أن تختار واحدا من هذين الحلين (١٠١) . فرد اللبى مستحسنا عدم اطلاع حكومة مصر على هذا البيان الأخير حتى يظهر المدى الذى يمكن أن تصل اليه اقتراحاتها ، وأنه أطلع توفيق نسيم على النصين المقترحين من كيرزون ، فذكر نسيم أنه قد صار فى وضع صعب للغاية ، وأن حكومته لا يسعها أن تقبل هاتين الصيغتين ، وقدم مذكرة غير موقعة بوجهة نظره ، فلما طالعها اللبى أئذر نسима بأن مسلكه يعتبر غير ودى بما سترتب عليه من آثار بعيدة . وطلب من كيرزون أن يفوضه فى الاتصال المباشر بالملك ليلقى عليه بيانا يتضمن فضلا عما سبق ذكره

أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق الى محاولات الملك فؤاد استرداد سلطته الاوتقراطية ، مما يعيد الى الذاكرة شرور النظم الفردية التي استوجبت تدخل بريطانيا في ١٨٨٢ ، فاذا أصر الملك على موقفه فانه سينشر هذا البيان (١٠٢) . وذكر في رسالة أخرى ان الملك يتقارب من الوفدين أملا في زيادة سلطاته ، وهم يؤيدونه أملا في الافراج عن سعد زغلول ، الأمر الذي لا يريده الملك ولكنه يتوقع أن رفض الافراج عن سعد سيأتي من جانب الانجليز لا من جانبه . وان خطة الملك الآن هي محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزادة من السلطة . وان الملك بهذا يميل الى كسب الوقت على حساب الانجليز . وانه حتى لا ينجح الملك في القاء عبء تأخير اصدار الدستور على عاتق الانجليز يتعين انذاره، واقترح اللبى صيغتين تصدر أولاها اذا أصر الملك على التمرد، أو الثانية في حالة ركونه الى الأذهان . مع الحرص على الإشارة الى أن بريطانيا في موقفها ذلك ليس لديها أية نية في المساس بحقوق مصر الكاملة في استعمال مياه النيل (١٠٣) . ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكري لوحداث بحرية في ميناء الاسكندرية وبورسعيد (١٠٤) . ويبدو أن بريطانيا كانت تحاول في الوقت نفسه الاتصال بالخدوي السابق عباس حلمي . وثمة برقية من كيرزون الى اللبى عن حديث مع السفير سيف الله يسرى باشا ، نصح فيه السفير الحكومة البريطانية بعدم اتصال وفدها في لوزان بالخدوي السابق ، خشية أن يتسرب الخبر الى مصر عن طريق أنصار الخديوى ، مما قد يدفع الملك فؤاد الى الارتقاء في أحضان الوفد . وكان سيف الله يسرى في هذا الوقت موضع رغبة الملك فؤاد لظنه أنه يتصل بالخدوي السابق (١٠٥) . فلما وافق كيرزون على هذه الخطة ، قابل اللبى الملك فؤاد في ٢ فبراير ونبهه الى

الآثار الوخيمة التي تترتب على عناده هو وحكومته ، ثم تلا عليه بيانا طلب منه أن يوقعه بامضائه ، ويشتمل البيان على أن الحكومة البريطانية ترى في النصين الخاصين بالسودان ما لا يتماشى مع اتفاقية ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ، وانهما يتضمنان تغييرا في الوضع الراهن بالنسبة للسودان ، وان الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون إصدار الدستور موضعاً للجدال ، وهي قد ألغت الحماية استجابة لمصالح الشعب المصري ، ولا تنظر بعين العطف للتأخير المستمر في منح المصريين حرياتهم الدستورية . وان الحكومة البريطانية إذ تأمل في حل المسائل المعلقة بطريق المفاوضات ، فهي راغبة في تأسيس نظام دستوري بمصر يمكن أن تجرى المفاوضات بعده مع ممثلين رسميين للشعب المصري ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة في المساس بحقوق مصر في السودان ولا حقوقها في مياه النيل . وان الملك فؤاد ليخول المندوب السامي في أن يبلغ الحكومة البريطانية انه أخذ في اعتباره كل تلك الأمور وأنه يقدرها قدرها الخطير ، وأنه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية في قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغبر جدال ولا تأخير .

ثم ذكر اللنبي للملك أنه اذا لم يوقع بامضائه على هذا البيان ، فان الحكومة ستشر بيانا آخر تلاه عليه ، وهو يتضمن أنها لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وانها تعتبر مثل هذا الأمر عملاً غير ودي يشكل انكاراً لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضاً لتصريح ٢٨ فبراير ، مما ستعتبر نفسها ازاءه حرة في تحديد مركزها ، بغیر أن يكون لديها أية نية في المساس بحقوق مصر الكاملة في مياه النيل . وان الحكومة البريطانية لا تدرك الأسباب التي تجعل الحكومة المصرية تستخدم مسألة الدستور لتصادر بها المفاوضات المستقبلية بشأن السودان ، وبهذا تضع الحكومة البريطانية في وضع تظهر فيه كما لو كانت تعارض في عودة المؤسسات النيابية في مصر ، رغم أنها

ما ألفت الحماية الا توقعا لاقامة تلك المؤسسات ، وهي لا توافق على التأخير المستمر فى اقامة الحريات الدستورية التى وعدت بها ، وهو تأخير يتضمن استدامة النظام الاوتقراطى الذى تدينه الحكومة البريطانية . وهى تأمل أن تحل المسائل المعلقة بين البلدين بمفاوضات تجرى مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، الأمر الذى لا يتحقق الا فى ظل نظام دستورى وهى « تراقب من وقت مضى بقلق جهود الملك (فؤاد) العنيدة لانتحال السلطة الاوتقراطية وتضع فى اعتبارها شروور النظام الفردى الذى أدى الى تدخلها فى مصر فى ١٨٨٢ » . وبعد ذلك وجه النبى الى فؤاد رسالة شخصية منه أكد فيها على قلق حكومته من اتجاه الملك الى انتحال سلطات أوتقراطية فى مصر ، وإن الاوتقراطية الطليقة غير المقيدة هى ما أدى الى التدخل الأوروبى فى شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لها ، وأشار الى أن بريطانيا هى من منح فؤادا تاج مصر ، وهى رغبة فى اقامة نظام دستورى حقيقى بمصر دون أى تأخير ، وإن الملك فؤاد لا يدرك ما يوجب به الحكم الدستورى من ضوابط على حركته السياسية . ثم ذكره بعدد من الأعمال التى تجاوز فيها الملك حدوده ، ومنها ابتعاده عن حزب ما (يقصد الأحرار الدستوريين) وتقاربه مع حزب آخر (يقصد الوفد) ، فضلا عن تدخله فى الادارة والصحافة السياسية . وحذره من أخطار هذا المسلك وأن الحكومة البريطانية التى أيدته فى فترات صعبة ، يمكن أن تتخلى عن تأييدها له .

لم يكن الانجليز بطبيعة الحال حريصين على النظام الدستورى المصرى ، الا بقدر حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستوريين ، وضمان مشاركتهم فى الحكم من خلال الدستور ، بما يكفل وضعاً مستقراً فى مصر وبما يمكن من حسم المسائل المعلقة فى تصريح ٢٨ فبراير معهم . فلما وجدوا الملك يناوىء مسلكهم هذا ويتقارب الى الوفد ، ويستغل نصوص السودان فى الظهور بمظهر الحاكم غير

المفرد في «حقوق» مصر ، مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده
بالدستور من سلطانه ، وملقيا بالمسئولية على الانجليز . لما وجدوا
ذلك أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الاوتقراطية محاولين فضح
محاولاته تلك أمام الرأي العام المصري ، ومهددين له بتخليهم عنه
وهم سنده الرئيسى . وقد أدرك الملك ذلك فور تلاوة للنبي بياناته
المديدة ، فاحتج لديه على اتهامه بالاوتقراطية ، وعلى أن لديه نية
فى العدول عن سياسة التعاون المخلص مع المندوب السامى ، وهى
السياسة التى التزمها خلال السنوات الخمس الأخيرة . والتمس من
النبي أن يرجى قبوله للانذار من السابعة مساء اليوم نفسه حتى
اليوم التالى . ليستطيع أن يجمع مجلس الوزراء ويشركه معه فى
المسئولية . وفى الوقت نفسه كان أحد مرءوسى النبي يقابل توفيق
نسيم ويسلمه صورا غير رسمية من البيانات السابقة . وفى مساء
اليوم ذاته اتصل نسيم بالنبي وعرض عليه صيغتين جديدتين لمسألة
السودان ، ثم طلب اليه فى الصباح أن يكون وزير الخارجية محمود
فخرى هو من يوقع على البيان لا الملك ، لأن ذلك مما يتمشى أكثر
مع « الأساليب الدستورية » فرفض النبي ، كما رفض وساطة قام
بها روبرت رولو (رأسمالى يهودى مصرى من أصدقاء الملك فؤاد)
فى الظهيرة ، وحدد موعدا نهائيا الساعة الواحدة والنصف ظهرا ،
فاتصل سعيد ذوالفقار عارضا أن يوقع البيان توفيق نسيم ومحمود
فخرى ، فرفض النبي مصرا على توقيع الملك شخصيا ، وهدد بأنه
إذا لم يحصل على توقيعه فورا سيطلب مقابله ، فهرب ذوالفقار الى
القصر الملكى ثم اتصل بالنبي واعداد أن يصله البيان موقعا من الملك
فؤاد فى السابعة مساء . وفى السابعة أرسل البيان موقعا من الملك
ولكن بصيغة معدلة ، فرفضها النبي فعاد اليه ذوالفقار فى التاسعة
مساء بالصيغة المقبولة أمضاها الملك بنفسه (١٠٦) .

هذا ما كان من أمر الانجليز مع المصريين . أما ما كان من أمر

المصريين بعضهم مع بعض ، فان وزارة ثروت لم تكن تمانع في حذف النصين الخاصين بارتباط السودان بمصر من الدستور ، بعد أن ظهرت معارضة الانجليز لهما ، وكانت صحف لندن تحض ثروت على الحذف ، وتقول ان ثروت من الشجاعة بحيث يستطيع أن يصنع هذا الصنيع ، وبدأ أن وزارة ثروت كانت تنوى عرض المشروع على الملك معلقة عليه بأنها رغم تأييدها لجنة الدستور بالنسبة لاعتبار السودان جزءاً من مصر ، فهي ترى أن هذه المسألة مما يتعين الاحتفاظ بها للمفاوضات التي تجري مستقبلاً بين مصر وبريطانيا . ولكن ثروت قد خائنته شجاعته أو يقف هذه الوقفة في ظروف كان مركز وزارته فيها محضوفاً بالأخطار (١٠٧) . ثم جاءت استقالته لتتقذه من هذا الحرج العظيم . ورغم ذلك فانه بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان ، كانت « السياسة » صحيفة الأحرار الدستوريين تهاجمه على موقفه هذا .

أما الملك فقد بدا موقفه غامضاً غير محدد على عهد وزارة ثروت . فلما أطلع بهذه الوزارة وشكل وزارة نسيم الملكية التي بدأ عن طريقها تعديل الدستور زيادة لسلطاته الفردية ، وتسويها في إصداره على الصورة التي رفع اليه بها من لجنة الثلاثين ، ظهر موقف الملك كتمسك بنص السودان طموحاً منه لشمول مملكته بلاد السودان أيضاً ، كما كان رائده من ذلك أن يظهر بمظهر التمسك بأحد المطالب الوطنية إزاء الانجليز ، الذين يتحالفون مع الأحرار الدستوريين بما يضعف سلطانه في الحكم ، فضلاً عن ان اللقاء الضوء على نص السودان كان يمكنه من تأجيل إصدار الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه . ولكنه عندما ووجه بالإنذار البريطاني ، كفته أربع وعشرون ساعة فقط ليعدل عن موقفه كلية ويتنازل عن النصين منصاعاً للمشيمة البريطانية . وانحصرت محاولاته خلال تلك الساعات ، لا في المناورة للحفاظ بمركز مصر في السودان ، كما جاء بمشروع الدستور ، ولكن في

المناورة ليتحمل نسيم عنه وزير حذف النصين • فلما أصر المنسوب السامى على توقيع الملك بنفسه على الانذار ، انصاع لذلك ، ولكن تحمل نسيم عنه أمام الشعب المصرى الوزير دون اشارة منه ولا من غيره الى مسألة التوقيع • وفى نطاق ولاء نسيم للملك ، وانه كما كان يكرر فى خطابه الرسمية اليه « الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » ، فى هذا النطاق حاول نسيم أن يحفظ لنفسه أمام الرأى العام المصرى بعضا من ماء الوجه فقدم استقالته وترك الوزارة ، وعرض فى كتاب تركه الوزارة لبعض من وقائع الحادث مشيرا الى الانذار البريطانى والى سابقة تمسك وزارته بالنصين ، وانه ما كان يقبل تعديل النصين الا استجابة الى « نداء الواجب نحو العرش » •

أما الوفد ، فقد كان على سعة من المناورة والحيلة عجيب فى هذه الفترة ، التى واجه فيها السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ • واجه تحالف الانجليز والأحرار ، بأن تحالف مع الملك • وأسمع الملك لأول مرة هتافات شعبية بحياته ، كانت غريبة على أذن الجالس على العرش • أدرك ان الملك يخاف الدستور ، وكان الوفد يخاف أيضا من نظام دستورى ينشأ فى غيبة الوفد بعد نفى واعتقال قياداته • وأدرك أن لابد من تحالف مؤقت يواجه حلف الانجليز والأحرار ، ولا بد من عزل الملك عنهما • فأيد وزارة نسيم الملكية فى البداية على شروط وضعها ، ان يعاد المنفيون ويفرج عن المعتقلين وتلغى الأحكام العرفية • ولم تمض أسابيع حتى بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٢ ضغطه على الوزارة التى « تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصبر والانتظار » ولكن طال الانتظار وفرغ الصبر • ثم زاد جرعة الهجوم على الوزارة فى ٢٠ ديسمبر مستنكرا خطة الصمت وعدم الافراج عن المنفيين والمعتقلين وعدم الغاء الاحكام العرفية ، ثم عرج الى الهجوم على عزم الوزارة المساس بحقوق الأمة فى الدستور ومسألة حذف

نصوص السودان الذى « يكون نكبة وطنية كبرى ٠٠ » ، ثم لخص طلباته وكلها تتعلق بالأحداث المصرية وليس فيها إشارة الى السودان . وفى ٣١ يناير ١٩٢٣ كرر هجومه على الوزارة لعدم الافراج عن المعتقلين والمنفيين ، ولم يشر الى السودان الا فى نهاية البيان بذكره أن الأمة ستتابع الكفاح حتى تتحقق أمانها العادلة « فى الاستقلال التام لمصر والسودان (١٠٨) » . وبهذا كان الوفد يتصاعد بموقفه ضد الوزارة من الضغط الى النقد الى الهجوم والتهديد بمتابعة الكفاح . وكان يذكر ضمن ما ينتقد به الوزارة مسألة نص السودان . فلما وقعت الواقعة بالانذار وحذف النصين السودانيين ، هجمت الصحافة كلها على توفيق نسيم رامية اياه بالتفريط فى الآمال الوطنية ، ومنها صحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وخصص أمين الرافعى لمسألة السودان ثلاثا من مقالاته الاربع عشرة عن الدستور ، هاجم فيها تسليم نسيم المخزى بوجهة النظر البريطانية، وان النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٢٨ فبراير عن السودان اذ سلما بذلك أمره للمفاوضات (١٠٩) . .

وجرت صحافة الوفد فى الأيام الأولى على هذا المنوال ، لولا أن فوجئت وفوجئ الجميع بنشر برقية أرسلها سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق الى رئيس الوزراء المستقيل توفيق نسيم نصها « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن ، فأهنتكم على ذلك وأهنىء زملاءكم الكرام » (١١٠) . فصمت صحف الوفد لم تلو على شيء . وموقف سعد مدهش لا لمعاصريه فحسب ، ولكن لقارئ التاريخ فى يومنا هذا . وهو بعد الدهشة ، يوضح الى أى مدى بلغت بسعد سعة الحيلة والمناورة فى تلك الفترة العصيبة ، التى كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة، وهى على مشارف مرحلة جديدة . ان الانذار البريطانى للملك فؤاد لم يكن القصد منه حذف نص السودان فحسب ، وان النبى الذى

كان ينصح بالملاينة بالنسبة لهذه المسألة ، اصطنع التشدد فى وسائله مع كيرزون كما سبقت الاشارة ، بعد أن ثبت لديه حلف الملك والوفد، وتلكؤ الملك فى اصدار الدستور راميا وزره على الانجليز ، ومقاومته الأحرار الدستوريين ، القوة المرشحة لاحتلال بعض مؤسسات الدستور مدعومة بالانجليز . وكان من أهم أهداف الانذار اذا ، وقف الملك عند حدوده ومنعه أن يقوم بلعبة التحالف مع الوفد ضد الانجليز ، وتعريضه من ادعاء الوطنية والباسه لبوس المعاداة للديمقراطية . وكانت هزيمة الملك أمام اللبى مما من شأنه أن يجرجر الملك الى معسكر الانجليز . هنا سارع سعد لينتشل بيد الوفد القوية الملك من عثرته ويقيمه من جديد على قدميه ، ليصحبه فى تلك الجولة السياسية التى لم تكن قد تمت بعد . وهذا ما تحقق بالضبط لسعد وللوفد من بعد .

ان اللبى عين وزارة ثروت بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ثم أسقطها الملك متحالفا مع الوفد ، وعين الملك نسيما . فلما أسقط الانجليز نسيما بعد أزمة السودان ، كان فى أيديهم هم أن يختاروا الوزارة التالية ، وكان مرشحهم عدلى يكن . فجاءت برقية سعد تعيد تحالف الملك والوفد لسابق عهده ، ونشط الوفد بالبيانات والمظاهرات والاضطرابات لمنع عدلى يكن والأحرار الدستوريين من العودة للحكم . وقد تأتى له ذلك فعلا ، بوزارة يحيى ابراهيم التى مثلت توازنا نسبيا والتى لم تكن منحازة للمندوب السامى انحيازاً كاملاً . جاءت بعد أكثر من شهر مر على البلاد من غير وزارة . جاءت لتصدر الدستور على صيغة متوازنة ، ليست كما صاغتها لجنة الدستور ولا كما أرادها الملك . ولتعترف بتصريح ٢٨ فبراير .

فجاءت وزارة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، الذى رشحه الملك وقبلة الانجليز خروجاً من مأزق بقاء البلاد بلا وزارة أكثر من شهر (١١١) . مع تصاعد الاضطرابات والاغتيالات السياسية . وقد

أصدرت الدستور على صيغة وسط بين مشروع لجنة الدستور وبين
تعديلات توفيق نسيم . فأجابت بعض مطالب الملك وبعض ما تمسك
به الديمقراطيون . واعترفت بتصريح ٢٨ فبراير وبحذف نص
السودان ، وأصدرت قانون تعويضات الموظفين الأجانب كما طلب
الانجليز . أما عن الوفد فقد أعيد سعد والمنفيون وأفرج عن المعتقلين
وألغيت الاحكام العرفية . وبقي سعد على دفاعه عن توفيق نسيم الذى
كان همزة الوصل فى التقارب الملكى الوفدى ، خطب بعد عودته من
المنفى يقول أن نسима وقف موقفا شريفا فى مسألة السودان ، ولم
ينصح الملك بقبول طلب المندوب السامى الا بعد الضغط والتهديد
بالعنف ، مما لا يعتبر معه صنيع نسيم تقريبا فى حقوق مصر
بالسودان ، لثبوت عنصر الاكراه فى هذا الصنيع ، كما أن تعديل
النصين لم يتضمن ضياعا لحق مصرى بالسودان وان الوزر كله
يتحملة ثروت الذى قبل تصريح ٢٨ فبراير ، وحقوق مصر بالسودان
لا يضيعها « الا قبول تصريح ٢٨ فبراير » . ثم ذكر ان لو كان سعد
مكان نسيم لاستقال دون أن يقبل حذف النصين ، ولكن حتى قبول
نسيم حذفهما ينبغى أن تقدر فيه عوامل الضغط الحاصل وتهديد
العرش وان التعديل لم يتضمن ضياعا لحق مصرى (١١٢) . وبقي سعد
بتحالفه هذا مع الملك حتى ضمن فى المعركة الانتخابية التى أجرتها
وزارة يحيى ابراهيم انتصارا مؤزرا للوفد ، تولى بعده تشكيل أول
وزارة برلمانية فى ظل دستور ١٩٢٣ .

كان القصد من هذا الاسهاب والتفصيل فى بيان حادثة الدستور
عن السودان ، ايضاح دلالة هامة للحادثة ، وهى أن القوى السياسية
المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا فى
ذاته ، ولكن من حيث أثرها فى الصراعات والتحالفات الدائرة بين
بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية . واتخذ كل
من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك

النصوص الدستورية في تحقيق استراتيجيته السياسية بالنسبة للسودان، ولكن من حيث أثر هذا الموقف في توثيق تحالفاته أو اضعاف خصومه في نطاق السياسات المصرية ، وفي سياق الاحداث السياسية المصرية الصميمة . وقد لان كل منهم واشتد ، ونظره معلق في الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ في المؤسسات المزمع بناؤها ، ومدى ما سيستطيعه ازاء تصريح ٢٨ فبراير ، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة . والملاحظ أيضا أن حادثة «السودان» تلك والصراعات التي دارت حولها ، توضح نوع الصراعات والمناورات التي جرت بين الأطراف الثلاثة في السياسة المصرية ، الملك والانجليز والوفد ، ليدعم كل طرف نفوذه في مواجهة الآخرين في مرحلة ما بعد تصريح ٢٨ فبراير . وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ في المرحلة المقبلة ، والى أى مدى كان سعد زغلول السياسى العجوز محنكا وأربيا في سعة الحيلة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك الثمار .

٣ الوفد والسودان

أين كانت الحركة السياسية المصرية والوفد خاصة ، من مسألة السودان بعد ١٩١٩ ؟ لقد جاء المطلب المصري عن السودان بطريق الاستدراك بعد أكثر من شهرين من تشكيل الوفد . وكان يمكن ألا يكون لهذه الملاحظة أهمية ما ، لولا أن سياق الأحداث من بعد ، يكشف عن تلك الأهمية ويؤكد لها . وكان الحزب الوطني قبل ١٩١٩ يبلور مطلبه السوداني في «بطلان اتفاقية ١٨٩٩» . فارتقى الوفد بهذا المطلب الى « الاستقلال التام لمصر والسودان » . وهو ارتقاء هام لولا ان لم يصاحبه ارتقاء ملائم في النظرة السياسية والفكرية للمسألة السودانية ، ولا في وسائل النشاط السياسى المحقق لهذا المطلب . ولولا أن الوفد استصحب نظرة الحزب الوطنى السابقة بشأن «مركز» مصر فى السودان .

ومن جهة أخرى ، فقد سبقت الإشارة الى أن الوفد والمصريين عامة ، نظروا الى السودان كهدف مرجأ ، وباعتبار أن لاستقلال

مصر التام ولاقامة النظام الديمقراطي بها ، أولوية على المسألة السودانية . ومن هنا يبدو حرص سعد زغلول مع ملتر ، ثم عدلى مع كيرزون ، على تحاشي المواجهة بالنسبة للأوضاع السودانية . وكان يكتفى فى هذا الصدد ، بإثارة الموضوع عرضا فى نهايات جولات المفاوضات ، لتذكير الجانب الآخر بأن ثمة مسألة أخرى ستثار فيما بعد ، على عادة رجال القانون عندما يتحفظون بعبارتهم الشهيرة « مع حفظ كافة الحقوق » . و لا يستطيع القارىء من مطالعة محاضر المفاوضات وأحداث الساسة ، أن يستنبط مشروعا مصرية وطنيا يعالج تفاصيل هذه المسألة . انما جرى تناولها فى صيغتها المجردة ، وانحصر جهد المجتهدين فى « اثبات » الحقوق و « دخض » دعاوى الانجليز . استمرارا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩ .

اطرد الحديث فى بيانات الوفد وبيانات وزارته أو برلمانه ، عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، وذلك فى أية مناسبة يرد الحديث فيها عن مطالب مصر الوطنية أو عن المفاوضات . وورد من هتافات الجماهير « ملك مصر والسودان » والتهاف لسعد زغلول أحيانا باسم « رئيس الأمة المصرية السودانية » . كما أشير الى الأمة المصرية السودانية فى استجواب قدم بمجلس النواب لوزارة سعد بجلسة ١٠ مايو ١٩٢٤ . وتحدث سعد الى مراسل التايمز قائلا : « ان السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى ولكنه حيوى لمصر » وانه يمكن الوصول الى اتفاق بشأنه ما لم يكن لبريطانيا أطماع استعمارية به (١١٣) . وبمناسبة ما أثاره عبد الرحمن الرافعى عضو مجلس النواب عن مشروعات الانجليز بشأن رى أراضى الجزيرة بالسودان بجلسة ٢٤ مايو ، استطرد الحديث الى الأهداف المصرية فقال سعد « نريد حياة السودان دون الانجليز . المسألة ترجع الى أمر واحد وهو من الذى يجب أن يضع يده على السودان . نحن أم الانجليز . . نحن نقول ونكرر وثؤكد وتقيم الحجج على أننا مالكون للسودان

وهم لنا معارضون .. » . وفى نقاش آخر بين الرافعى وسعد بجلسة ٢٣ يونيو ، احتج الرافعى ، وكان من الحزب الوطنى ، على ما أسماه اعتداء الانجليز على « حقوق السيادة المصرية » بالسودان . وشرح عبارته بقوله « .. لا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء » ، ثم دلل على معناه بحديث طويل عن تعمير مصر للسودان ببناء المرافق والطرق وغيرها ، لا لمغنم ، بل للقيام بواجب وطنى علينا .. اذ لا فرق بين مصر والسودان » على عكس « العمران المصطنع » الذى يدعيه الانجليز لأنفسهم هناك فهو « استغلال محض لأن الشركات الانكليزية الاستعمارية فى تلك البلاد تنزع الأراضى من أيدي الأهالى لتحل محلهم .. » . وجاء فى جواب سعد الذى وافق فيه على ما قيل « اذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضات فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا ، بل أقول انه ملكنا وانه جزء لا يتجزأ من مصر » . وفى نقاش آخر بين سعد وعبد اللطيف الصوفانى عن ميزانية حكومة السودان التى لم تعرض على مصر (مجلس النواب ٧ يونيو) ، استطرد الحديث الى ما دفع سعدا الى القول .. « ان السودان لنا يجب أن نحوزه ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه . هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها ولكن بأى طريقة ؟ واضعوا اليد على السودان أقوياء » وقد اتخذ مجلس النواب (٢٣ يونيه) قرارا يحتج فيه على بطش حكومة السودان بالسودانيين الموالين لمصر ورد به « يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر .. ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدأها الخالد ، وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » . وبجلسة ٢٨ يونية أفاض سعد فى بيان وجهة نظره عن السودان ، ردا على تصريح للحكومة البريطانية بمجلس اللوردات أعلنت فيه أنها لن تترك السودان وانها ملتزمة ازاءه بموقف وزارة لويد جورج

السابقة ، رد سعد بأنه لن يتنازل عن السودان مطلقا ، « لا لأنه مستعمر بل لأنه جزء من كيانتنا بل لأنه منبع حياتنا بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا » ثم تحدث عن اضطرار مصر تركه (سنة ١٨٨٤) ثم استعادته بالنفيس من الاموال والعزير من الدماء ، وما اتفق عليه بعد ذلك من أموال طائلة .



لم تغلب على سعد حرفته القانونية ، كما غلبته في المسألة السودانية . فظهر كمحام قح ، يتكلم عن الملكية والحيازة ووضع اليد ، وعن الحق والتصرف . مما لا شك يثير الدهشة وقد يثير الحفيظة لدى قارئ التاريخ ، وخاصة المصريين والسودانيين اليوم . وبلغ ولع سعد بتلك الصيغ هنا ، ان كان يقول « اذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة ، فلسان مصر يقول انها باطلة » مشيرا الى العرائض التى استكتبها الانجليز من السودانيين لصالحهم (١١٤) . ولا يعود هذا الأمر فحسب الى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطنى ، فهو أمر قد يفسر ولعلمهم بالمصطلح القانونى كتعبير عن مواقف سياسية عملية ، ولكنه لا يفسر هذا الاستغراق فى « الموقف القانونى » . انما قد يعود الى وضع سياسى وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه بالنسبة للسودان ، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أى من إمكانات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة ، فضلا عما شاب النظرة الى السودان من اعتباره أرضا ونهرا فى الأساس . وفضلا عن الطابع البرجوازى الرأسمالى للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك الأرض الزراعية عليهم . وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية فى مفهومى « الملكية » و « العقود » ، والحاصل ان الطابع البرجوازى لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر ، لم يتكشف بأنصع مما تكشف به فى تناوله لمسألة السودان .

على أن ما يسترعى الانتباه ، ان تلك الحركة «البرجوازية» كانت تقوم فى مصر فى تلك الظروف بانجاز تاريخى هام وخطير لصالح التقدم والحضارة ولصالح الشعب المصرى عامة • وان نظرتها الى السودان كانت فى التحليل النهائى تتجه الى المطالب باستقلاله واجلاء الاستعمار الانجليزى عنه هو ومصر • وان كل هذا الحشد من عبارات سبقت الاشارة اليها كانت تعبرا «حقوقيا» يريدون به تأكيد أن ثمة علاقات وثيقة ومصالح حيوية تربط البلدين • وان مصر والسودان بلد واحد ، وان السودان جزء لا يتجزأ من مصر • مع بيان أن تلك الصلة ليست استعمارا ولا استغلالا ، انما هى أمر مما يعبر عنه فى المصطلح السياسى الحديث بوحدة التراب الوطنى • والسودان ألزم لمصر من الاسكندرية كما كان يجرى التعبير أحيانا على ألسنتهم • فأروا السودان جزء من وطنهم كالاسكندرية أو سيناء أو أسوان مثلا ، لو تهدد بالفصل لثار الوطنيون مطالبين ومؤكدين انه جزء من مصر ، ولمصر عليه حق السيادة وهو «ملك لنا» وهكذا ، دون أن تثير تلك التعبيرات قط شبهة طمع أو استعمار أو تحكم من شعب فى شعب آخر • وان كلمات الوطنيين المصريين توضح هذه النظرة ، من سعد زغلول الى أمين الرافعى الى عبد الرحمن الرافعى الى غيرهم • ويذكر داود بركات « رئيس تحرير الأهرام » « من العبث قول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حكم السودانين ، فان المصرى لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسودانى انا اخوة متساوون يندمج أحدهنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر .. » ويؤيد قولاً قاله الأمير عمر طوسون فى بعض رسائله « ان لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون » (١١٥) •

هذا ما أحاط بالنظرة السياسية والفكرية للحركة الوطنية المصرية وللوفد خاصة بالنسبة للسودان • أما بالنسبة لأساليب النشاط السياسى المصرية حول مطلب السودان ، فقد سبقت الاشارة الى أن

الاستغراق فى الموقف القانونى ، كان يعنى فيما يعنيه التحصن فى موقف المطالبة بهدف لم ير المطالبون به أمامهم مكنة عملية للشروع فى تحقيقه ، كان يعنى عجزا عن الممارسة . ولعل من أوضح ما يظهر هذا الموقف ، الحوار الذى دار بمجلس النواب فى مايو ويونيه ١٩٢٤ بين سعد زغلول وبين كل من عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى ، مما سبقت الاشارة الى طرف منه . كان سعد يعترف بعباراته الخطائية الضخمة بكل ما يطالب به نائبا الحزب الوطنى هذان . ولكنه يعجزهم بتكرار القول « ما هى الطريقة العملية التى توصلنا الى ذلك » ، « ما هى الطريقة العملية للتفرد بالسودان ، ان كنت تعرف هذه الطريقة ولا تريد ان تقضى بها علنا ، فتعال وقلها لى سرا . . » (جلسة ٢٤ مايو) « ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولاحافظ على حقوقى ، بل لأزحزح خصمى عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وان السودان من حقنا » فلما علق الصوفانى بأن المفاوضات غير منتجة ، سأله سعد عن الطريقة الأخرى التى يقترحها فقال الصوفانى « رجالك هناك (يقصد الموظفين) ، والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى . . (مقاطعة) لا تخرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال . . » (٧ يونيه) . كانت هذه هى «الكلمة» ، ان يتصل بالشعب السودانى والموظفين والجيش ، فقاطعت وانقطع السياق وعاد الحوار من جديد « ما هى الطريقة () » . ان الاتصال بالجيش والموظفين أمر كان على قدر كبير من الصعوبة لما سبقت الاشارة اليه من عزلة تلك الأجهزة عن الحكومة المصرية ، فضلا عن أن حكومة سعد لم تكن قوية القبضة فى جهاز الحكومة المصرية نفسها . ولكن سعدا هو حزب قبل أن يكون وزارة . فلم لا يتصل بالشعب السودانى ؟ كانت هذه هى صميم مشكلة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان . وما هنا الخلل والمأزق والمنزلق . ويمكن القول استعجالا للأحداث ، ان الوفد المصرى ، تنظيم

الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩ ، الذى استطاع أن يجمع المصريين ويستوعب نشاطهم وطموحهم الوطنى والحضارى ، وحقق بذلك أسى ما يمكن تحقيقه فى إطار ما تتيحه الظروف التاريخية ، والذى أسهم بتكوينه الجامع فى بلورة الجامعة المصرية ، هذا الوفد المصرى منذ اليوم الأول الذى لم يرع فيه وجوب قيامه على أساس مصرى سودانى جامع ، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها ، وجاءت صياغاته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريرى الأصيل .

ان حركة التوكيلات الشهيرة التى بدأ بها تأسيس الوفد فى ١٩١٨ ، قد اقتضت على مصر وحدها ، ولا يبدو أن منظميها فطنوا الى أهمية اشراك السودانين فيها . ويلزم الاعتراف بأن هذا الاشراك كان على قدر عظيم من الصعوبة فى ظل السيطرة البريطانية المطلقة هناك . ولكن لا يبدو أن محاولة وفدية بذلت فى هذا الصدد . بل كان الانجليز هم من بادروا بمحاولة عكسية ، اذ أوحوا بتشكيل وفد سودانى من كبار الشخصيات الموالية لهم وقتها ، ومنهم السيد عبد الرحمن المهدي والسيد على الميرغنى والشريف الهندي ، فشخص الى لندن فى يولييه ١٩١٩ مهتئا بالنصر فى الحرب العالمية مثبتا الولاء لبريطانيا ، مما امتدح من أجله كيرزون السيرلى ستاك (الحاكم العام) بمجلس اللوردات فى ديسمبر ١٩١٩ مشيرا الى أن السودان على عكس مصر يوالى الحكم الانجليزى . ثم دفع الحاكم العام فى ١٩٢٤ حركة لجمع العرائض من السودانين تفيد تمسكهم بحكومة السودان الانجليزية (١١٦) . ويحكى « المحزون » ان شرع بعض شباب السودان (ومنهم على عبد اللطيف وصالح جبريل) فى التصدى لهذا العمل بحركة مضادة ليحصلوا على توقيعات السودانين ، ومنهم توقيعات الاشخاص أنفسهم على عرائض تفيد أن مصر والسودان

« جزء لا يتجزأ » بما يهدر اثر النشاط البريطاني ، ويؤكد عنصر الاكراه فيه . وبادر « المحزون » « بمخاطبة أولى الأمر » بمصر ولكنه أمر برقيا بوجوب التريث وانتظار التعليمات . فتوقف بعد أن كان جمع ٣٠٠٠ توقيع فى بضعة أيام ، ثم جاءه كتاب بأن « أولى الأمر لم يقرؤا رأى ولم يوافقوا على عملى » (١١٧) . وقد أرسلت هذه انتوقيات مع اثنين أسلماها الى مأمور وادى حلها المصرى الذى بعث بها الى الوفد . وعرض على مجلس النواب المصرى برقية احتجاج من وفد سودانى منع من السفر الى القاهرة ، وناقش المجلس فى ١٩ ر ٢٣ يونيه عرائض الولاء لمصر وعرائض الولاء المصطنعة لبريطانيا محتجا على مسلك حكومة السودان . ووقف الأمر فى مصر تقريبا عند حدود هذه المظاهرة .

ومن جهة ثانية ، فمن المعروف ان الحركة الوطنية السودانية الحديثة بدأت بنشأة « الاتحاد السودانى » فى ١٩٢٠ من موظفين وتجار وطلبة سودانيين . وكانت تطالب بجلاء الانجليز عن مصر والسودان ورفض مشروع الجزيرة ومهاجمة احتكار السكر ، وتطبع منشوراتها بمصر والسودان ، وانقسمت الحركة فى ١٩٢٢ . وكان على عبد اللطيف عضوا بها وأرسل مقالا نشره أمين الرافعى فى صحيفته « الأخبار » ، وقدم للمحاكمة وسجن عاما وطرد من الجيش المصرى بالسودان . وحاول وفد من المحامين المصريين برئاسة مرقص حنا ، من زعماء الوفد ، السفر للدفاع عنه فمنع من دخول السودان . وأثار ذلك رأى العام المصرى وانتقد حمد الباسل من زعماء الوفد حكومة مصر وقتها لأنها لم تدافع عن ضابط مصرى فى جيشها . وبعد خروج على عبد اللطيف من السجن أنشأ جمعية اللواء الابيض فى أواخر ١٩٢٣ ، وافتتحت نشاطها ببرقية أرسلتها لمجلس النواب المصرى وقناصل الدول بالخرطوم فى مايو ١٩٢٤ ، تطالب بأن يكون السودان وحدة سياسية فى اطار حكومة تضم مصر والسودان . ونشطت فى

حركة العرائض المؤيدة لمصر التي لم يكتب لها الاستمرار ، وبعثت مندوبين عنها للكتابة بالصحف المصرية ، لتعريف المصريين والوفد خاصة بأهدافها وآمالها (١١٨) .

ويذكر الدكتور محمد أنيس ، ان تردد الوفد بالنسبة لمسألة السودان قد دفع الحزب الوطنى الى تركيز اهتمامه عليها ليكسب بها نفوذا سياسيا فى مواجهة الوفد . وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب السودان فى ديسمبر ١٩٢٣ ، وقابل على عبد اللطيف وغيره من الشخصيات التى نشطت نشاطا منظما فيما بعد . ووعد حافظ رمضان بعد انتصار حزبه فى انتخابات ١٩٢٤ على الوفد ، ان يجرى اتصالا منظما به بواسطة توفيق وهبى القاضى المصرى بالخرطوم . وكان على عبد اللطيف يتردد على اجتماعات النادى المصرى بالخرطوم ، وجرى محاولة « لوضع التنظيم فى القاهرة على أرضية أفضل عن طريق تأسيس (حزب لتحرير مصر والسودان) » وذلك بواسطة عدد من الضباط السابقين غير المرتبطين عضويا بحزب ما . وان عبيد حاج الأمين كتب مقالا بصحيفة الأهرام فى ١٦ يولييه ١٩٢٤ ، اتهم فيها الزعماء المدنيين والقبائليين بالسودان بالعمالة للانجليز ، ودعى لوحدة وادى النيل عن طريق التاج الواحد والبرلمان الواحد والقانون الواحد والمساواة بين الجميع . وممن كان على اتصال بالسودانيين من رجال الوفد ، حمد الباسل وكيل الوفد وحمدي سيف النصر رئيس لجنة السودان بالبرلمان ، والذي قضى أربعة عشر عاما ضابطا مصرياً بالسودان ، وعبد الرحمن فهمى الذى انشأ اتحاد عمال وادى النيل ، ولكنها لم تكن صلات تنظيمية . وقد خلص الاستاذ المؤرخ « نحن نقطع بأنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وبين حركة اللواء الأبيض . وليس صحيحا بالمرّة انه كان هناك ضابط مصرى فى السودان يمثل سعد زغلول ، وان سعد زغلول قد أبلغ بعض السودانيين فى القاهرة بذلك ليتلقوا تعليمات سعد كما

بدعى المؤرخ السودانى محمد عبد الرحيم ، غير أن فقدان الصلة
المباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وحركة اللواء الابيض فى
السودان لا ينفى مطلقا ان نموذج الثورة فى مصر كان يهر
السودانيين ..» (١١٩) •

كان القصد من العرض السابق ، بيان أن عزله الوفد عن حركة
السودان من الناحية التنظيمية، لم يكن قدرا تاريخيا مفروضا رغم صعوبة
الاتصال ، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب فى مصر ، بدليل
قيام التنظيم السرى للوفد، وممارسته ما مارس من أعمال العنف والاعتيالات
السياسية • وان الوفد الذى ضرب المثل فى جامعته وشموله، وقف عند
الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبافته • مكثيا بالحديث
عن استقلال البلدين ومتسائلا فى حيرة « ما العمل » بالنسبة للسودان •
فلما صاح الصوفانى ان اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السـؤال
الخائر « ما العمل » • لم يغب عن فطنة سعد أن موقفه فى مفاوضاته
المقيلة مع ماكدونالد يكون قويا لو أظهر السودانيون مشاعر التعاطف
مع مصر • وتلقف على عبد اللطيف هذه الرغبة وعمل على تنفيذها •
ولكن الموقف الوفدى وقف عند حدود طلب « اظهار المشاعر » وعلان
الاستعداد عن دفع التعويضات لمن يلحقهم ضرر من جراء ذلك (١٢٠) •
واذا أمكن الحديث الآن بلغة الوفدين القانونية وقتها ، فيمكن القول
أن طلب اظهار المشاعر هذا كان تعبيرا وفديا عن ان وكالة الوفد قاصرة
على المصريين وحدهم • وان تلك العزلة التنظيمية بين الحركتين لا شك
افقدتهما امكانية البحث الرشيد فى هدفهما المشترك • ان الوطنيين
المصريين لم يغب عن وعيهم السياسى ، ان حزب الاستقلال لا يقوم بهدف
الاستقلال وحده ولكن بتحديد تصوره لنظام الحكم بعد الاستقلال •
ومنذ مواجهة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين سعد ووينجت ، كان واضحا أن
الحركة الوطنية المصرية تريد بالاستقلال أن تقيم النظام الدستورى
الديمقراطى على تفصيل كان يرد فى مناسباته •

أما بالنسبة للسودان ، فلا يكاد يلحظ تصور دقيق لعلاقة القطرين فيما بعد الاستقلال ، رغم حرص المصريين على تأكيد نزوعهم الى تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بينهم وبين السودانين • وان افتقاد هذا التصور كان مما يوضح حسن نية المصريين تجاه السودان ، اذ لا يطرحون تصورا منفردا من جانبهم للعلاقة بين البلدين • ولكنه بهذا المعنى يعتبر قصورا تفرع على افتقاد تلك الصلات التنظيمية بين الحركتين • وما كان يمكن لحركة قاصرة على مصر أن تنجح فى طلبها استقلال بلد آخر • ولو كان هذا البلد جزء منها ، ولا لتنظيم قاصر أن يحقق وحدة بين بلدين • واذا كان الحزب الوطنى قد مس تلك النقطة مساسا كما سبقت الاشارة ، فلا يبدى أنه عمل بعد ذلك على تطوير علاقته بالسودانيين وما كان لغير الوفد بتمثيله غير المنازع للحركة الوطنية واسهامه التاريخى فى بناء الجماعة المصرية ، ما كان يمكن لغيره أن يقوم بهذا الانجاز التاريخى الضخم مع السودان • لىبنى بالكفاح الواحد والتنظيم الجامع الواحد أمة واحدة تقوم على أساسها دولة شرعية متحررة واحدة •

لم قوطع الصوفانى لما صاح ان اتصلوا بالسودانيين وحركوا ضباطكم وموظفيكم هناك ؟ كان المقاطعون هم نواب مصر وهم ثوار ١٩١٩ ، ومنهم من عرف السجن والاعتقال والتشريد • ولكنهم فى الوقت نفسه ، بلغ عدد كبار الملاك منهم الذين تزيد ملكية الواحد منهم على مائة فدان ، بلغ ٩٥ عضوا نسبته ٤٣٥٪ من مجموع أعضاء المجلس (١٢١) والباقي ينتمون جميعا الى الطبقة المتوسطة تجارا أو مهنيين من المحامين أو الأطباء أو غيرهم • وقد كان الجديد الضخم الذى أتت به الثورة ، انها مكنت رجال هذه الطبقة والافندية أن يصلوا الى مقاعد البرلمان وكراسى الوزارة ، بعد أن كانت قاصرة على النخبة الارستقراطية • وقد أمكن لهذه الطبقة التى قادت ثورة ١٩١٩ أن تستثمر التطور الحضارى السابق للجماعة المصرية وتطور الحركة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر ، وما اتسم به المصريون من درجة

عالية من التوحيد ، استثمرت ذلك كله فى ادارة الصراع الثورى المحقق
لاستقلال مصر ، بأسلوب سلمى ومشروع فى الأساس ، يعززه نشاط
الجهاز السرى فى الاغتيالات السياسية ، لاقلاق الاعداء وازعاجهم ،
ولضبط الحركة الثورية وفرض هيبتها واحترامها على العناصر التى
تنجذب للاحتلال . وقد سبقت الاشارة فى صدر هذا البحث الى طبيعة
أجهزة الحكم المصرية ، وما تمكنت به الحركة السياسية المصرية من
حصارها والتهديد بعزلها عن سلطة الاحتلال ، مما كان له أثره الكبير
فى تهديد تلك السلطة .

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان الوضع جد مختلف . والحركة
الوطنية الحديثة هناك لا تزال فى نشأتها ، والسودان الفسيح
يتسم بالكثيرة والتعدد من حيث الأقاليم والقبائل ومستويات
النمو الحضارى ، وأجهزة الحكم فى قبضة الانجليز تماما . لذلك لم
يكن فى مكنه أسلوب الكفاح المصرى وقتها أن يحقق فى السودان
ما كان يحققه فى مصر . ولو اقتحم الوفد الحواجز البريطانية وصولا
الى السودانين لكان تعين عليه أن يصير وفدا آخر ، والا لما كان
فى مكنه أن يحقق هناك ما يحققه هنا . فضلا عن ذلك فإن هذا
الاقتحام لو كان تم ، لكان خليقا به أن يواجه فى مصر نفسها من
الانجليز مقاومة لم يكن فى المقدور حساب مدى عنفها وفظاظتها . ولم
يكن التكوين الاجتماعى للوفد مما يمكنه من قيادة صراع كان يمكن
أن يسير فى طريق الحرب الثورية ، التى تشمل مصر والسودان معا ، على
نحو ما بدأت الصين تعرفه فى الحقبة نفسها مما استطال الى نهاية
الأربعينات . لهذا قوطع الصوفانى بك فسكت ، وهو ان قالها .
« اتصلوا بالسودانيين » ، فلم يعرف عنه ولا عن الحزب الوطنى أنه
فعلها .

ماذا كان أمر السودان اذا بالنسبة للحركة الوطنية المصرية ؟ اذا

نظر اليه في جوانبه الملموسة؟ أى بالنسبة للمصالح التي رأت تلك الحركة من اللازم عليها أن تصونها ؟ اطرد الحديث عن السودان من قبل مصطفى كامل وحتى استقل القطر الشقيق في ١٩٥٦ ، على انه روح مصر وحياتها ، وانه « انسان العين » كما يقول الشاعر أحمد شوقي . وان انفصاله يهدد مصر بما يشبه الدمار ويصيبها في مقتل . وان لا أمن لها بدون السودان . وان النيل الذي اعتبرت مصر هبة له منذ فجر حضارتها ، والذي أثر في حياة المصريين ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يظهر أن نهرا آخر أثر به في حياة شعب ، والذي عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديته قبل نزول الرسائل السماوية ، هذا النيل ليس غريبا أن يكون مجال اهتمامهم الحيوى على مدار العصور . فلما بدأ عصر الخزانات والتحكم في مياه النيل ، كان لابد للمصريين أن يفكروا في سياسة نهريّة تضمن ألا تكون امكانية التحكم في مياه النيل تحكما فيهم .

تقدّ خطب مسيو بروفنت المهندس الفرنسي في المعهد العلمى المصرى في ٢١ يناير ١٨٩٣ مشيرا الى أن اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار ، وانه يكفي للقضاء على مصر أن ينشأ سد على فوهة بحيرة نيازا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسم الجفاف . كما كتب سير مونكريف الى المعهد العلمى البريطانى في أول أكتوبر ١٨٩٥ ، يقول انه اذا ملكت دولة متمدنة أعالي النيل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا « صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة . » بما يمنحها سلاحا يمكنها من تهديد مصر بالفرق أو الجفاف . كما ذكر سير بورنال مندوب بريطانيا في أوغندا في ١٨٩٤ ، ان أوغندا أقوى دول شرق افريقيا لسيطرتها على منابع النيل ، وأن « موقفنا في أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشئته ويكون باستطاعته أن يقضى على مصر » (١٢٢) .

وان عصر الخزانات هذا قد نقل مصر عبر القرن التاسع عشر ، من رى الحياض الى الرى الدائم ، ومن المحصول السنوى الزراعى الواحد، الى تعدد المحاصيل السنوية ، مما جعل مصر ونظامها الاقتصادى اكثر تبعية لوسائل تنظيم تدفق المياه عبر السنة كلها . فلم يعد خوفها فقط من امتناع وصول المياه اليها ، ولكن من تباين السياسات النهرية . وعدم ملاءمتها مع تنظيم الدورة الزراعية . ولم يعد الخطر عليها يتمثل فى الصورة الفجة ، صورة جفاف النيل مثلا ، ولكن فى عدم وصول الكميات المطلوبة فى المواعيد المطلوبة ، الأمر الذى يهدد أيا من محصولاتها السنوية بالهلاك . واذا كان السد العالى الآن يضمن لها مخزنا للمياه يكفيها المفاجآت العاجلة ، ويكفل لها فسحة من الوقت تدبر فيه أمورها بغير خطر داهم تفاجأ بسقوطها فيه ، فقد كان نظام التخزين قبل السد العالى ، وحتى بعد بناء خزان اسوان ، لا يكفل لها الا تخزينا سنويا فقط مما لا يجنبها المخاطر العاجلة . والحاصل أن تهديد مصر بالتحكم فى مياه النيل لم يكن مجرد ظن ظنه المصريون ، ولكنه كان سياسة عبرت عن نفسها بأقوال الانجليز انفسهم حسبما سبقت الاشارة .

وفى التسعينات ارسل رياض باشا مذكرة الى السير افلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) تقول ان النيل حياة مصر والنيل هو السودان « فلا جدال فى أن الروابط والعلاقات التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أى انفصال . . . واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعداء على مصر » . ثم كتب بطرس غالى وزير الخارجية الى حكومة بريطانيا ان حكومة مصر لا يغيب عن نظرها « العودة الى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر . . » وعند مناقشة لجنة الدستور وضع السودان ، أعد حسين رشدى رئيس اللجنة مذكرة فى ١٧ مايو ١٩٢٢ بدأها بقوله « انما السودان لهو الحياة بذاتها لأنه

منبع النيل .. (١٢٣) • كما ورد بمذكرة الوفد المصرى بباريس فى ١٩١٩ عن السودان « ان المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط .. فاذا تسلطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التى لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار .. » والشواهد على هذا الموقف لا تكاد تنحصر •

والحاصل أيضا انه منذ ١٨٩٩ ، لفت سير وليم جارستون مستشار وزارة الأشغال المصرية ، النظر الى مشروع لرى سهل الجزيرة بالسودان باقامة خزان على النيل الأزرق • وتأيد ذلك بتقرير الى كرومر فى ١٩٠٤ وذلك لزراعة القطن هناك • وشرعت حكومة السودان فى مد السكة الحديد من الخرطوم الى سنار على النيل الأزرق فى ١٩٠٩ ، وامتته فى ١٩١٢ ثم اخترقت به أرض الجزيرة الى كوستى والابيض على النيل الابيض • وبدأت تجرب زراعة القطن فى نحو ثلاثة آلاف فدان فى ١٩١١ بواسطة نقابة زراعة السودان ، وأظهرت التجربة انتاجا طيبا فى ١٩١٣ • فشرعت فى اقامة خزان سنار ، وتطلب المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات رفضت الحكومة المصرية ضمان اقراضها ، فوافق البرلمان البريطانى على الاقراض ، وبدأت الأعمال التمهيدية فى ١٩١٤ حتى أوقفتها الحرب العالمية الاولى ، ثم استؤنفت بعد الحرب • وكان من المقرر أن يشمل المشروع ثلاثمائة ألف فدان من نصف مليون يكفيها الخزان • وهى أرض أخذت من ملاكها السودانيين الذين اعتادوا من قبل زراعتها حبوبا على الأمطار ، أخذت بايجار عشرة قروش للفدان فى العام • كما استهدفت السياسة البريطانية استغلال ثلاثة ملايين فدان من أرض الجزيرة مستقبلا بواسطة مشروعات خزانات على بحيرة تسانا (١٢٤) • وكل ذلك أثار حذر المصريين من حيث عدم كفاية المياه لكل تلك المشروعات المستقبلية ، ومن حيث تعارض مواعيد الرى مع ما يتلاءم مع احتياجات مصر الفعلية • فصار هذا الأمر من العوامل ذات التأثير الوجدانى الكبير على المصريين بعد الحرب الاولى ، وزادت من خشيتهم

التقارير التي أعدها مهندسون بريطانيون مثل ولكوكس وكندي (١٢٥) .
كما ضاعف منها أن مصر كانت تصارع الانجليز بطلب الاستقلال والجلء
عنها . وان الانجليز لابد سيعتاضوا بقطن السودان عن قطن مصر ، مما
يزيد من احتمالات التوسع في تلك المشاريع المهددة لاحتياجات مصر ،
وانهم لابد ملوحين بتحكمهم في المياه للضغط على الارادة المصرية ، لو
استطاعت تلك الارادة أن تتخلص من نفوذهم داخل مصر . ويكفي بيانا
لأساس هذا الخوف ، ان مصر حكومة ورأى عام ، لم تخضع للسياسة
البريطانية بالسودان تماما منذ ١٨٩٩ ، ولم تقدم ما قدمت من رجال
ومال ، وهي عالمة بأن ما تقدمه يخدم السياسة البريطانية بالسودان
ويخدم سعيها لعزل السودان عن مصر ، لم تفعل ذلك الا تحت ضغط
مسألة المياه ، وبمراعاة ان ما تقدمه يقابل ما تحصل عليه ويقابل تأمين
مياه النيل التي تصل اليها ، كما كانت تذكر تقارير كرومر وغيره . وحتى
بعد خروج المصريين من السودان في ١٩٢٤ وفصله عن مصر ، التزمت
باداء ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا لحكومة السودان المعادية لها ،
مقابل تأمين المياه ، وان نص السودان الوارد بمشروع كيرزون الذي
سبقت الاشارة اليه لشاهد على ذلك . ويؤكد هذا الشعور المصرى ابان
الثورة ، ما سجلته الوثائق البريطانية من مشاعر المصريين في ٦ مارس
١٩٢٠ من أن المصريين يركزون على « أن مشروع الرى السودانى الذى
يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة بريطانيا . . » وان
الجماهير يتأثرون « بما يسمعون عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيل
وغيرها من الكوارث التى يحملون الانجليز مسئوليتها . . » (١٢٦)
« فلقد واجهت مصر ما لم تواجهه قط فى تاريخها ، وهو احتمال وجود
اقليم يخضع لحماية دولة كبرى يستغل مياه النيل التى تعتبر ضرورة
حياة لها » (١٢٧) .

ويذكر داود بركات ، ان سياسة الانجليز تتحصل فى « القبض على
نواصى الأمن بالماء والبوليس » ، وهم منذ الساعة الاولى حرصوا

على وضع أيديهم على البوليس وعلى كبار وظائف مهندسى الري بوزارة الاشغال، وبهذا استعبدوا مصر، وانهم يتمسكون بحكمداريات البوليس فى كل من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، ويتمسكون فى الوقت نفسه وللهدف نفسه بالسودان منبع النيل، « لقد جعلوا الري غلا فى عنق مصر وقيدا فى رجلها دون الاستقلال، فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكل اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل أجزائه، والأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأيد » (١٢٨) •

تلك هى المساحة المصرية الحقيقية التى شغلتها المسألة السودانية فى ذلك الوقت • ومنها يظهر أن المصريين وان عاب نظرتهم الى السودان انحصارها فى نطاق العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا، فان هذا العيب يصح بافتراض ما يبدو من ظاهر موقفهم وأقوالهم، من أن سعيهم هو تحقيق السيادة على السودان بغير اهتمام بأشراك السودانيين فى الأمر • أما اذا نظر الى المسألة فى سياق ما سبق بيانه من مصالح حيوية رآها المصريون، ومحاذير محدقة استشعروها مهلكة، فان موقفهم يكتسب مضمونا آخر يمكن به استنباط مفاد آخر لأقوالهم، من حيث مقصودهم الحقيقى منها • وعلى وفق البيان السابق، يظهر أنهم ما حصروا السودان فى نطاق العلاقات المصرية البريطانية، الا لأنهم وجدوه سودانا لا يحكمه السودانيون، بل يسيطر عليه أعداؤهم الانجليز بقوتهم العسكرية والاقتصادية والعلمية، وباطماعهم فى مصر ذاتها • أى نظروا الى المسألة باعتبار ما يهدد استقلال مصر من سيطرة الانجليز على السودان • لأن حكم السودان يفيد تحكما فى مصر • واحتلالهم السودان كاحتلالهم مصر تماما، من جهة اثره الضاغط على الارادة المصرية ونفيه لاستقلالها • ولا يكفى لاستقلال مصر أن تنفلت قبضتهم عن « البوليس »، انما يلزم أن تنفلت أيضا عن « الماء » • كانوا طلاب استقلال تام لمصر، فوجدوا ان استقلالها لا يتم الا باستقلال السودان

أيضا • فنادوا بالاستقلالين معا ، وعازتهم الصفة السياسية كمصريين فى المطالبة باستقلال السودان وخروج الانجليز منه • فتكلموا عن السيادة وعما بذلت مصر للسودان من قبل ، وعن أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر • وانحصرت المسألة فى العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا . لأن « الخطر السودانى » على استقلال مصر لا يتأتى الا فى نطاق تلك العلاقات الثنائية •

وفى نطاق وضع السودان فى اطار العلاقات الثنائية تلك، حصر البريطانيون المسألة فى ضمان رى الأراضى المصرية المزروعة والقابلة للزراعة ، وحصروا هذا الضمان فى تصريحات يعدون بها واتفاقات يبدون استعدادهم لإبرامها مع مصر ، تنظم توزيع مياه النيل بين دوله الثلاث مصر والسودان وأوغندا • بينما نظر الوطنيون المصريون الى المسألة باعتبار ان الضمان الوحيد لهم لا يقل عن خروج الانجليز من السودان، وان أية اتفاقات أو وعود ليس من شأنها أن تتناسب مع خطورة وحيوية تلك المسألة ، وهى مع قوة بريطانيا الهائلة وضعف مصر البين ، لا تكون لها قيمة تزيد على قيمة الورق المكتوبة عليه • وكما أن استقلال مصر لا يتأتى الا بجلاء الانجليز عنها ، ولا يحققه أى اتفاق مع بقاء القوات الانجليزية فيها ، كذلك الشأن بالنسبة للامن الاستراتيجى لمصر المستقلة لا يتأتى الا بالجلاء عن السودان باعتباره من متمات استقلال مصر • كما نظروا الى التحفظ السودانى الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير ، لا من ناحية انه يعنى مجرد ارجاء تسوية مسألة السودان بين البلدين مع حفظ الأوضاع الراهنة ، ولكن باعتباره تحفظا أو قيда على استقلال مصر ، شأنه فى ذلك شأن النقاط الثلاث السابقة عليه • ولما كانت الحركة الوطنية السودانية الحديثة لا تزال فى مهدها ، ولا تقوى على انجاز استقلال سودانى يتعاصر مع ما يمكن للحركة المصرية انجازه فى مصر، فقد أهملوا فكرة استفتاء السودانين حول علاقتهم بمصر أو بريطانيا، باعتبار قدرة حكومة السودان الانجليزية على التحكم فى نتيجة

الاستفتاء ، وقدرتها على اصطناع نتيجة له تعزله عن مصر وتلقيه في قبضة بريطانيا المنفردة . ولم يجدوا فكرة يعبرون بها عن هذا الضمان الاستراتيجى الا فكرة السيادة على السودان ، بمعنى السيادة على النيل . ولم يرد على لسان واحد منهم قط أن لمصر حق أو سيادة على السودانين ، ولم يرد حديث عن السودانين قط الا فى صدد الحديث عن المساواة فى الحقوق والواجبات ، أو الحديث عن وحدة الدين واللغة والتقاليد .

أما الخلاف بين اتجاه عدلى يكن وسعد زغلول فى هذه المسألة ، فيظهر فى أن عدلى كان يكتفى - تحقيقا ل ضمان مصر - باتفاقية تعترف فيها بريطانيا بحق مصر وحدها فى السيطرة على مياه النيل وألويتها فى أخذ احتياجاتها من المياه ، كما أشار فى مفاوضاته مع كيرزون . بينما كان سعد زغلول لا يرى دون خروج الانجليز من السودان ضمانا لأمن مصر . والحاصل أنه حتى الصيغة التى طرحها عدلى يكن لم يصدر فيها عن ضمان لحق مصر فى المياه فى مواجهة السودانين ، بل فى مواجهة التحكم البريطانى فى السودان .

بلور سعد زغلول نظرته الحققة الى السودان فى حديث أجراه معه مراسل صحيفة المانية فى يونيو ١٩٢٤ ، ونشر بصحيفة البلاغ فى ١٥ يوليو ورد به « ليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين . ذلك ان امتلاك السودان معناه حكم مصر ، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة ، وأنفس ما تملكه . وانه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة ، التى يمكن أن تعرض كيانها للخطر . ان لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تخلق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى . ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر ، اذ كان الأصل المصرى راجعا فى سكان تلك البلاد . ان لا فائدة من استفتاء السودان ، ما دامت انكلترا تركز فيه على قوة الجنود وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء

حسيما تريد . . » (١٢٩) ومن ثم فإن الحركة الوطنية المصرية كانت
مصرية فحسب ، وحزبها الوفد كان مصرية فقط . واستقلال السودان
عندهما هو من متمات استقلال مصر ومن مكملاته . ولم تكن الحركة
الوطنية تلك حركة توحيد ، ولا كان الوفد حزبا وحدونيا .

بقيت نقطتان صغيرتان ، الأولى مسألة الهجرة الى السودان كهدف
احتياطي سعى اليه المصريون . أو كمصلحة مصرية مستقبلية تغيوها من
صلتهم بالسودان . وذلك على نحو ما ورد على لسان عدلى يكن فى
مفاوضاته مع كيرزون . وقد فصل هذه المسألة داود بركات فى كتابه،
فذكر أن مصر بالثلاثة عشر مليونا من سكانها المتزايدين سنويا ثلاثة فى
كل مائة ، وبالخمس ملايين ونصف من فدادينها المتزايدة بما لن يجاوز
مليونا ونصف آخرين ، لن تجد بعد خمسة وعشرين عاما ارضا تكفى
سكانها ، الا أن يركبوا النيل جنوبا الى السودان . على أنه لا يلحظ
أن المصريين بساستهم ومفكرهم قد ركزوا على هذا الأمر أو انه احتل
بؤرة اهتمامهم السودانى . وكان مبنى فكرة داود بركات أن التطور
الصناعى فى مصر « محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من
السكان » (١٣٠) فلم تنم فكرة الهجرة تلك بذنب تزايد أملهم فى النمو
الصناعى وفى التوسع المحصولى فى الزراعة .

والنقطة الثانية ، أشار اليها الدكتور عاصم الدسوقي فى بحثه القيم
عن كبار ملاك الأراضى الزراعية . اذ أشار الى أن أصحاب المصالح
الزراعية « لم يكن يهمهم فى تصريح ٢٨ فبراير من يحكم السودان
بقدر ما كان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل » (١٣١) . وما يستحق
التعليق هو ما قد يفهم من عبارة الأستاذ الباحث من أن الاهتمام بتأمين
مصادر مياه النيل ، أمر قاصر على أصحاب المصالح الزراعية فى مصر .
والصحيح فيما يبدو أن أصحاب تلك المصالح قد يكون لهم اهتمام خاص

بهذه المسألة ، يضاف الى الاهتمام العام بها ، وقد يكون لهم ثمة اهتمام قاصر عليهم بالنسبة لامكانيات منافسة القطن والحاصلات السودانية لاتاجهم فى السوق العالمى . أما الاهتمام « بتأمين مصادر مياه النيل » عامة ، فهو يتعلق بالأمن الاستراتيجى للوطن المصرى عامة ، وكان خليقا دائما بأن يكون على مستوى مسألة الاستقلال الوطنى من حيث الأهمية والخطورة .

الباب الثالث حكومة الوفد

١ حكومة الوفد وحكومة العمال

فى الشهر ذاته الذى تولى فيه سعد رئاسة أول وزارة وفدية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، تولى رامزى ماكدونالد زعيم حزب العمال البريطانى رئاسة أول وزارة عمالية فى بريطانيا . وسقطت الوزارتان أيضا فى نوفمبر من السنة نفسها . واذا كان هذا التوافق التاريخى لا يحمل فى ذاته معنى ما . فان التوافق ذا الدلالة بينهما ، ان كلا منهما كان يمثل قوة تقدمية بمعنى ما فى ظروف بلده ، وانه تولى الحكم لأول مرة ، وانه لم يستطع أن يسيطر على أجهزة الحكم ولا استطاع أن يعدل تعديلا ذا بال من موازينها وروحها المحافظة التقليدية . وسقط كل منهما لأن القوى المحافظة قد تأمرت عليه وحاصرتة ونجحت فى الالتقاء به بعيدا . . . ومن الخلافات ذات الدلالة بينهما ، انه بينما تولى الوفد الوزارة ، مؤيدا بأغلبية برلمانية كاسحة ، فان حزب العمال البريطانى كان يتولى الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يستمد تلك الاغلبية من تأييد حزب الاحرار لوزارته ، على ما بين الحزبين من قباين

فى السىاسات • لذلک فان ماكدونالد كان یتسم مسلكه بطابع الاعتدال الذى یمیز حزب العمال عامة ، فضلا عن مراعاته مسلك أجهزة الحكم البريطانىة ، سيما بالنسبة لسیاسة المستعمرات ، وفضلا عن مراعاته سیاسة حزب الاحرار الذى یتند الى تأییده البرلمانى فى بقائه بالوزارة •

ترجع العلاقة بین سعد والوفد من جهة و بین ماكدونالد وحزب العمال من جهة أخرى الى بدايات ١٩٢٠ • اذ صار حزب العمال قوة جديدة فعالة فى السیاسة البريطانىة بعد الحرب العالمیة الأولى ، وكان الوفد یبحث عن قوة سیاسیة تنصره فى بریطانىا •

ویحكى الأستاذ محمد كامل سلیم عن بداية هذا الاتصال ، انه فى ینایر ١٩٢٠ حضر من لندن الى الوفد فى باريس من یمثلون جمعیة الطلبة المصریین فى بریطانىا ، ومنهم الدكتور حامد محمود الذى طلب من سعد أن یقبله متطوعا لخدمة الوفد ، ورحب سعد بعد معارفته علاقة حامد محمود برجال من حزب العمال ، واستغل هذه الصلة فى الاتصال بصحیفة العمال « دلیى هیرالد » ، فصارت تدافع عن قضیة استقلال مصر والغاء الحماية ، وكان حامد محمود على معرفة بمستر لا نسبورى رئیس تحریرها وعلى صداقة بمستر ایوار رئیس قسم السیاسة الخارجیة بها ، وقابل هذا الآخر سعدا بباریس مرات ونشر له حدیثین هامین وقتها • ومن خلال تلك الصلة أيضا وجه عدد من نواب العمال أسئلة الى الحكومة تبدى العطف على القضیة المصریة ، ومنهم مستر مالون ومستر سبور ، كما أنشئت « اللجنة الانجلیزیة المصریة » من عشرين من أعضاء حزب العمال وصحفییه ، وكانت تصدر نشرة عن مصر وعن السیاسة البريطانىة بها ووعد بریطانىا بالجلء عنها ، وفى مقدمة هؤلاء مستر لانجدون دیفیز (١٣٢) • وكان لهذا النشاط أثره فى تكوين رأى عام بریطانى متعاطف مع مصر ، وفى دعوة الحكومة لسعد زغلول للتفاوض مع ملتر فى ١٩٢٠ (١٣٣) •

وبعد تصاعد الخلاف بين العدليين والسعديين في مصر ، وسفر عدلى يكن رئيس الوزارة لمفاوضة كيرزون ، ومقاومة سعد زغلول له ولوزارته بمصر وتعرضه هو وأنصاره لاجراءات القمع التى كان يجريها نائب رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت • دعا الوفد جماعة من حزب العمال البرلمانيين الى مصر على رأسهم مستر سوان • ويحكى يوسف نحاس أن الحكومة البريطانية لم تستطع منعهم من الحضور الى مصر وطلبت من الحكومة المصرية أن تفعل ، ووافق ثروت على ذلك ، الا أن عدلى يكن لم يجسر على الموافقة على هذا القرار ، مفضلا أن يجيء المنع من كيرزون • وهكذا حضر الوفد العمالى واستقبله الوفد المصرى استقبالا حافلا ، واستغل سعد وجود هذا الوفد وخرج الحكومة ازاءه ، لتصعيد الهجوم على الحكومة • وظهر بذلك للوفد البريطانى مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبى ومدى عزلة عدلى يكن فى مصر، مما كان له أثره فى اضعاف عدلى كمفاوض مصرى (١٣٤) •

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٢ وصل رامزى مكدونالد الى بور سعيد من فلسطين فى طريق عودته الى بلاده حيث قضى ليلة واحدة ، أعد له فيها رجال الوفد المحليين حفلة شاي خطب فيها على بك لهيطة وأهداه هدية نيابة عن الشعب المصرى • وتحدث مكدونالد مبديا عطفه على مطالب المصريين ، وذاكرا أن المصريين لا يثقون ضد الانجليز وانما ضد حكومتهم فقط ، وان الشعب الانجليزى سيدرك سريعا سوء حكومته ، وأن مصر سوف تمسك بزمام أمورها ، اذ لا يمكن حكم بلد بالقوة، ثم عبر عن أمله فى أن يعود سعد زغلول من منفاه (١٣٥) •

وما دام حزب العمال هو القوة السياسية الفعالة الوحيدة التى أبدت قدرا من التفهم لمطالب المصريين ، فان فرحة المصريين بتولى الوفد الحكم زادها تولى مكدونالد حكومة بريطانيا • وعظم لديهم ولدى الوفد وسعد الرجاء فى تحقيق مطالب مصر الوطنية • كان سعد فى قمة

قوته • حتى بدا كما لو كان القوة العليا في السياسة المصرية ، الأحرار والحزب الوطني لا يظهر لأى منهما أثر ما ، والمملك بعدما حقق الوفد من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته • والمندوب السامى ظهر له أن تصريح ٢٨ فبراير لم يفد فى شد أزر حلفائه الأحرار، فبدأ انقاذا لسياسة ٢٨ فبراير يتجه الى سعد زغلول بدلا من الأحرار ، وأظهر التعاطف والصداقة له • وقبيل تشكيل الوزارة زار مستر كار (من دار المندوب السامى) سعدا مرتين ، ثم زاره بعد تشكيل وزارته مخالفا تقليدا متبعما بأن يكون رئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامى أولا • وتوسم اللبى فى سعد ملامح رجل الدولة (١٣٦) • فلما طلب سعد موافقة الانجليز على الافراج عن المسجونين السياسيين فيما عدا من حكم عليه فى حوادث ضد الانجليز، وافق ماكدونالد على الافراج عن الجميع بغير استثناء (١٣٧) • ثم ارسل برقية الى سعد مع افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس حيا فيها مصر « وريثة أقدم المدينيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم » ، وعرض استعداد حكومته للتفاوض معه ، الأمر الذى اعتبره اللورد لويد فيما بعد سقطه من السياسة البريطانية فيما أفصحت عنه من تلهف على المفاوضة •

ومن الواضح ان كان الانجليز متلهفين على المفاوضة • وقد سبقت الإشارة الى أنهم — من وجهة نظرهم فى تصريح ٢٨ فبراير — دفعوا معجلا ما يريدون تحصيل مقابله فيما بعد • وخانهم التوفيق مع الأحرار الدستوريين ، ولم يبق الا الوفد وسعد يستميلونه للحصول على مقابل الاعتراف باستقلال مصر ، وهو عقد الاتفاق الذى يقرر شرعية وجودهم بها • ويذكر اللورد لويد أن اللبى كان يتصور أن سعدا صار هو الأمل الوحيد للانجليز فى مصر، مما يتعين معه معاملته برفق، واستمالته للمفاوضة بأية طريقة ممكنة ، لذلك اقترح فى ١٦ ابريل على ماكدونالد أن يعرض على سعد الموافقة على حلف دفاعى هجومى ، تكون به مصر بلدا محاربا فى أى وقت تجد بريطانيا نفسها فيه فى حالة حرب ، وذلك

مقابل ان تنظر الحكومة البريطانية في جلاء قواتها عن القاهرة والاسكندرية ، وتسحب ادعاءها بحماية الأجانب والاقليات ، وتمنح مصر اشتراكا فعلياً في ادارة السودان ، وتنظر في الغناء منصبى المستشارين المالى والقضائى (١٣٨) . على أنه لم يقدر لهذا العرض أن يصل الى سعد اذ بقى هدف الانجليز ان يحصلوا منه على «اعتراف بوجود بريطاني فعال» فى مصر (١٣٩) .

على أن سعدا الذى لم يستجب من قبل مع المصريين للقمع والبطش ولا لمناورات ملتر وحصار المعتدلين له ، ولم يلب مع الشعور البين بالضعف فى أواخر ١٩٢٠ ، هذا سعد بدا انه لا يستجيب أيضا لمحاولات الاستمالة ، فاستمر على موقفه فى رفض تصريح ٢٨ فبراير وغيره ، مما سبقت الاشارة اليه بالنسبة لتصريحاته المتتابعة فى مجلس النواب المصرى . وقد استشعر بوصوله الى الوزارة بهذا التأييد الشعبى الضخم ، استشعر قوة اراد أن يستثمرها فى صراعه الديمقراطى مع الملك ، وصراعه الوطنى مع الانجليز . كان فى البداية يأمل الخير من وجود ماكدونالد ، وعبر عن ذلك فى ٢٥ يناير « ومن علامات اذن الله بنجاح مسعانا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحققة ، والى تسوية الخلاف بيننا » . وسرعان ما اكتشف موقف وزارة ماكدونالد من تصريح أعلنه رئيسها فى مجلس العموم فى ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، بأن وزارته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد سبقت الاشارة الى الموقف الثابت للوفد من رفض هذا التصريح منذ صدوره . فكشف بيان ماكدونالد أن ثمة فجوة بعيدة القاع بين موقف الحكومتين ، ورد منعذ متمسكا بسياسته وبألا يدخل مفاوضات الا طليقا من كل قيد . وكان شديد الحذر عظيم الشك فى نوايا الانجليز . كما كانت تصريحاته تشيع التوتر لدى الحكومة البريطانية . كتب ماكدونالد الى اللبى مرات يقول له أنه لن يكون مستعدا لمفاوضة سعد ، الا اذا علم أن مطالب سعد لا تتعارض مع مطالب بريطانيا بشأن السودان والدفاع

عن قناة السويس • وان سعدا يبالغ في تصوير الصعوبات التي تعترضه بمصر في طريق التفاوض ، مستهدفا من ذلك أن يظهر للانجليز انه لن يكون لتصريح ٢٨ فبراير فاعلية بدون اعتراف مصر به ، وان يظهر الحكومة البريطانية في مظهر المتلهف بأى ثمن على التفاوض لتكسب وضعاً شرعياً ، وانه اذا بقى سعد ملتزماً بتصريحاته العلنية فلن يكون ثمة أمل في المفاوضات (١٤٠) • كما أن اللبى لم يتحمس لأن تبدأ المباحثات فى مصر ، لأن سعدا يريد اجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة، ولأن جو القاهرة المتفجر لا يسمح بمباحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين (١٤١) • فوافق ماكدونالد على دعوة سعد للمباحثات بلندن فى غضون يونيو ويوليو ، مؤكدا انه لن يناقش تنازلات مع سعد ولن يبادر بتقديم مقترحات من جانبه •

ثم تفجرت مشكلة السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة • وبدأ الاحتكاك من جانب سعد زغلول ببرقية الى حاكم عام السودان السير لى ستاك فى ابريل ١٩٢٤ ، يحتج لديه فيها على اشتراك حكومة السودان فى معرض ويمبلى الذى أقيم للمستعمرات البريطانية ، وقال له « كيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية » ، فأحال ستاك الأمر الى اللبى وفقا للتقليد المتبع من قبل ، من أن حكومة السودان تخاطب الحكومة المصرية عن طريق المندوب السامى ، وارسل اللبى الى سعد بأنه طلب معلومات الحكومة البريطانية • ولكن سعدا بعث الى ستاك يعنفه على أنه لم يرسل ردا اليه مباشرة ، فرد عليه معتذرا عن التأخير وذاكرا انه رد عليه بالطريق المعتاد من خلال المندوب السامى ، فرد سعد فى ٩ يونيو مستنكرا أن يكون المندوب السامى حلقة اتصال بين الحكومة المصرية وموظف مصرى يعين بمرسوم ملكى هو الحاكم العام للسودان • وازاء جنوح الانجليز الى التهدة مع سعد وقتها اكتفى باثبات هذا الموقف ، وحرص الا يوصد الباب مع الانجليز ، فابدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان

المعرض غير قاصر على المستعمرات البريطانية • وعبر عن أسفه لأن يحدث هذا الحادث وهم على أبواب المفاوضات التى ستشمل السودان •

وفى ٨ مايو أرسل ستاك الى اللبى يخطره أن الدعاية المصرية تتصاعد فى السودان ، مما صار له أثره فى هياج مدن الشمال خاصة • ونصحه بوجوب مواجهة هذه الحالة بإجراءات محددة • وفى تلك الفترة كانت حكومة السودان تجمع توقيعات من رؤساء القبائل والرؤساء الدينيين تعلن الولاء لها ولبريطانيا ضد مصر ، ونشطت العناصر الموالية لمصر فى حركة مضادة حسبما سبقت الاشارة • وكانت جمعية اللواء الأبيض بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت نشاطها الجماهيرى ، وبعثت وفدا لمصر يحمل عرائض تأييد لها من السودانيين ، فقبضت عليهم السلطات البريطانية وأرسل المقيوض عليهم برقية احتجاج لمجلس النواب المصرى فى ١٧ يونيو ، فعبر المجلس وسعد رئيس الوزراء على احتجاج المجلس والحكومة على اجراءات الحكومة البريطانية وحكومة السودان فصل السودان عن مصر (جلسة ٢٣ يونيو) • وذلك فى وقت كانت فيه المظاهرات تنتشر فى مدن السودان منذ ١٩ يونيو ، مما واجهته حكومة السودان بإجراءات القمع والقبض على منظمى الحركة وزعماء اللواء الأبيض ، وعلى رأسهم على عبد اللطيف الذى حكم عليه فى يوليو بالسجن سبع سنوات • وواجهت الحكومة البريطانية الموقف المصرى بتصريح أفصح فيه اللورد بارمور بمجلس اللوردات فى ٢٥ يوليو ، عن أن الحكومة لن تنوى ترك السودان أو التفريط فى مركزها فيه • فقبل التصريح بموجة عاصفة من الاستياء والاحتجاج فى مصر ، عبرت عنها المظاهرات التى ازدحمت بها شوارع القاهرة فى ٢٧ يونيو ، وعبر عنها مجلس النواب فى ٢٨ يونيو حيث ألقى سعد بيانا هاجم فيه التصريح البريطانى ، واستنكر ما ورد به من اعتبار تصريح ٢٨ فبراير أساسا للمفاوضات المقبلة ، ثم قدم استقالته فى ٢٩ يونيو • وكان من الطبيعى أن يقف البرلمان وراء سعد مدعما موقفه ، وإن

يضطر الملك الى رفض استقالته ، مما علق عليه النبي ان كان هدف
سعد من تقديم استقالته أن يعود الى الحكم في مظاهرة يشترك فيها الملك
والبرلمان والشعب ليعلم الانجليز ان الأمة كلها وراءه (١٤١) •

لم تقض تلك الأحداث على امكانيات المفاوضة وان اضعفت من
احتمالاتها • وقد أخبر النبي مكدونالد في ٢٩ يونيو ان سعدا يرى أن
احتمالات المفاوضة آخذة في الابتعاد (١٤٢) • وفي الوقت نفسه فيبدو
أن الطرفين كانا حريصين على تخطي العقبة • فارسل مكدونالد الى
النبي يطلب اليه أن يخطر سعدا بأنه اذا كان يطلب تأكيدا من مكدونالد
بأنه لا ينوى تقييد نطاق المباحثات المقبلة ولا الأسس التي تقوم عليها ،
فان مكدونالد سيق أن أوضح للوزير المفوض المصري بلندن في ١٥ مايو
« بأن توضيح أى طرف لموقفه في المفاوضات لا يقيد الطرف الآخر
بالاعتراف بهذا الموقف » • كما أوضح في ٢٧ مايو انه مستعد لسماع
أية اقتراحات يقدمها سعد ، وان لسعد الحرية في اضافة أية مسألة
لجدول الأعمال • وأنه بمناسبة موقف سعد من اشتراك السودان في
معرض ويمبلي أرسل مذكرة الى وزير مصر المفوض في ٢ يونيو تتضمن
أن مكدونالد ليس لديه « أية رغبة في عدم اشتراك دولته في المفاوضات
المقبلة على قدم المساواة التامة » • ثم ذكر انه رغم كل ذلك فان سعدا
طلب في ٨ يونيو ضمانا أكبر بأن المفاوضات ستكون خالية من أية
شروط تقيده وان اشتراكه فيها لن يؤخذ عليه • وعلق مكدونالد على
ذلك بأنه يشعر ان سعدا لن يقتنع بأى ضمان آخره وأن الظروف اضطرته
لأن يحدد موقفه بشأن السودان قبل المفاوضات ، ويؤسفه أن سعدا
وجد في ذلك عقبة في طريق المفاوضات (١٤٣) • وقد أبلغ النبي سعدا
بفحوى هذا الكتاب في ٣ يوليو ، وتلقى منه ردا عليه في ٦ يوليو
تضمن شكر سعد لماكدونالد على عنايته بتحديد موقفه ، وعلى ما يعلقه
من أهمية بالنسبة للتوصل الى اتفاق بين البلدين ، وأبدى ارتياحه
أن المباحثات ستجرى على قدم المساواة بين البلدين ، ولن يتقيد طرف

بما سيتخذ الطرف الآخر من موقف ، ولن يتأثر بالاشتراك في تلك المناقشات الحرة ، وانه لن تحدد أسس للمفاوضات التي ستجرى ولا لموضوعاتها . ومن ثم لا يعنى الدخول فيها اعترافا بحدوث تغيير في موقف اى طرف ولا فى وجهة نظره . ثم طلب تحديد التاريخ الذى فيه « سيكون لى شرف اللقاء مع مستر ماكدونالد » علما بأنه سيسافر الى فرنسا فى ٢٥ يوليو وسيكون تحت تصرف ماكدونالد فى الزمان والمكان اللذين يحددهما (١٤٤) .

وفى ١٤ يوليو أخطر ماكدونالد اللبى بأن ضغط الأعمال عليه، وحاجته وحاجة سعد الى الراحة ، يجعل من الملائم تحديد لقائهما فى أواخر سبتمبر ، وانه يأمل فى المرحلة الأولى من المباحثات أن تكون غير رسمية محصورة بين سعد وبينه ، فى الموضوعين الكبيرين : الحامية البريطانية والسودان ، لأن الاخفاق فى الوصول الى اتفاق فى واحد من هذين الاساسين ، يجعل المفاوضات عديمة الجدوى ، وانتقد طريقة سعد فى معالجة المسألة « مما جعل لدى بعض الشك فى اقتراح أى شىء قد يجعله يظن أننى مستعد أن ادع الوضع القائم للأشياء معلقا الى ما لا نهاية » ، وعرض على اللبى أنه قد تكون فرنسا هى مكان اللقاء بين الطرفين (١٤٥) . وقد تراخت المراسلات فى هذا الشأن أياما بسبب محاولة الاعتداء على حياة سعد زغلول فى ١٢ يوليو بواسطة أحد المتطرفين . وقد علق اللبى على تلك المحاولة بما يفهم منه أن سعدا قد صار بعدها أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء ، مما قد يجعله أكثر عنادا . ووافق اللبى على رأى ماكدونالد أن تكون المباحثات المقيمة تمهيدية فحسب ، وانه يعتقد أن سعدا يستحسن ذلك أيضا ، واقترح أن يجرى اللقاء فى انجلترا بدلا من فرنسا ، وذلك حتى لا يبدو الجانب البريطانى مفرط القلق والتلهف بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة ، فى وقت كان سعد فيه يتخذ خطواته بدقة أكثر . فضلا على أن سعدا فى فرنسا سيكون خاضعا للمؤثرات

الأجنبية ولنفوذ واصف غالى الذى يعتقد «أنه أكثر تشددا من سعد» .
ثم اقترح على حكومته أن توضح لسعد أن رفضه توقيع اتفاقية
مع بريطانيا لن يمكنه من استبقاء الوضع الحالى الى ما لانهاية (١٤٦) .
واقترح ماكدونالد بهذا وبوجوب أن يجرى اللقاء فى لندن وطلب من
النبي تكذيب ما أشيع من احتمال ذهابه الى فيشى لمقابلة سعد ، ورأى
أيضا ان ليس من ضرورة التعجل فى تحديد موعد اللقاء الا بعد مرور
شهر (١٤٧) .

يظهر من هذا السباق ، انه رغم حرص الطرفين على أن يجرى
بينهما اللقاء ، فان كلا منهما يقف على أرض منفصلة . ماكدونالد يعلن
صراحة أن حكومته متمسكة بتصريح ٢٨ فبراير ، وبصرف النظر عن
أية نوايا حسنة أظهرها الرجل ، فان هذا التمسك يفيد أن سياسته فى
جوهاها هى سياسة سلفيه لويد جورج واللورد كيرزون . وعلى النقيض
تماما يتمسك سعد بموقف الوفد الثابت من رفض هذا التصريح .
ومن الجلى على ما سبقت الاشارة أن التمسك بالتصريح
من جانب ورفضه من الجانب الآخر ، انما يتعلق كلاهما
بالتحفظات الواردة بالتصريح لا بما تضمن من اعتراف باستقلال
مصر . فالتحفظات هى أساس الوجود الشرعى البريطانى بمصر مما
يستمسك به الانجليز ويرفضه المصريون . وكان سعد عظيم الحذر
من أن تؤول أية خطوة له فى طريق التفاوض على أنها اعتراف أو قبول
للتحفظات ، ومن هنا كان سعد يلح فى أن يستخلص من ماكدونالد
اعترافا بأن المحادثات ستجرى حرة من كل قيد ، هادفا من ذلك أن
جريان مباحثات طليقة من أى قيد بين بريطانيا وبين مصر المعترف
باستقلالها ، من شأنه أن ينحى تحفظات التصريح عن مائدة المفاوضة .
وكان ذلك يكون مكسبا لا شك فيه لموقفه كمفاوض ، وقد استغل
فى سبيله كافة الوسائل المتاحة له من استعراض للقوة واستغلال
للتلف الانجليزى على المفاوضة . على أن ماكدونالد المرتبط بتصريح

٢٨ فبراير ، قد وصل الى ما ظنه صيغة وسط ، وهي أن أيا من الطرفين لا يتقيد بما يبيده الطرف الآخر من آراء ولا يلتزم بها ولا يتأثر بها موقفه . وهي صيغة تمكن الطرفين من اللقاء الذي يحرصان عليه ، ولكنها تعنى أنه لقاء يتم بغير اتصال بين بعضهما البعض . وهي تعنى أنهما سيجلسان معا ولكن على مائدتين منفصلتين .

والظاهر ثانيا ، ان مكدونالد في تركيزه على مسألتى حماية القناة (القاعدة العسكرية) والسودان ، لم يكن يتنازل عن أى من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير . فالقاعدة العسكرية تشغل التحفظين الأولين الخاصين بحماية المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبى ، والسودان تشغل التحفظ الرابع . أما التحفظ الثالث الخاص بحماية الاجانب والاقليات فى مصر ، فلم ترد أية اشارة صريحة أو ضمنية بتنازله عنه . وضمان القاعدة العسكرية هو ما يضمن للسياسة البريطانية نفوذا فعليا على الحكومة المصرية مما قصد بالتحفظ الثالث توفيره . ومن ثم كان موقف مكدونالد يعنى التمسك بجوهر السياسة البريطانية السابقة عليه ، دون أن يتنازل عن شيء من تفاصيلها حتى الآن . وان ما ورد فى مراسلات مكدونالد واللىبى سالفه الذكر من أن الوضع الراهن لن يستمر اذا بقى سعد رافضا توقيع الاتفاق مع بريطانيا ، ليدل على أن وعد الانجليز بجريان المباحثات على قدم المساواة بين البلدين ، هو مجرد وهم وتضليل ، فلا مساواة بين طرفين يملك أحدهما تعديل الوضع الراهن بالنسبة للآخر ، وينوى أن يفعل ، ويخطر الطرف الآخر بهذا الذى ينويه ، أى يهدده به . وقد حدث فى بداية حكومة سعد أن طلب تعديل القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعويضات الموظفين الأجانب لما رآه فى تلك التعويضات من مبالغة ، فرفض مكدونالد وحذره من ذلك ، مما جعل سعدا يتراجع عن التعديل ويشير المسألة بمجلس النواب بعبارته الشهيرة ، أن ثمة فارقا بين أن

تعلن بطلان شيء وجسوره وبين أن تمتنع عن تنفيذه . وإذا كان
ماكدونالد لم تلن قناته في تعويضات لبعض الموظفين ، فكيف به يفعل
بالنسبة للوجود البريطاني في مصر ، وكيف يمكن تصور وجود
قاعدة عسكرية على أرض بلد ما بغير تفوذ سياسى على حكومة هذا
البلد . وكان هذا المنطق واضحا لدى سعد منذ مفاوضاته مع ملتر
على ما سلفت الاشارة ، وهو لا شك كان مصدر ترددده وشكه العظيم
فى كل الصيغ الوسط التى طرحها عليه ماكدونالد كأساس للمفاوضة .
فكان سعد يقرأها وعينه لا تغض عن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير .

والظاهر ثالثا ، ان المسألة السودانية قد عمقت بها الفجوة
بين الطرفين . ولماكدونالد مع جهاز المستعمرات البريطانية موقف حازم
فى الا يتركوا السودان ولا يتخلوا عن مركزهم به . والاوفد موقف حازم
أيضا فى أن استقلال السودان لا يتم استقلال مصر المبتغى الا به .
وزاد الفتق على الراقق باحداث أغسطس ١٩٢٤ ، اذ خرج طلبة المدرسة
العسكرية فى ٩ أغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان يهتفون لعلى
عبد اللطيف ، واستقلال وادى النيل ، وحياة مصر والسودان ،
وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد زغلول . فتصدت
لهم أورطة انجليزية واستولت على ذخيرة المدرسة ، وامتنع
الطلبة عن تسليم أسلحتهم وهددوا باستعمالها اذا استخدم الانجليز
معهم القوة . ثم خرجت أورطة السكة الحديد بعطبرة فى مظاهرة
قمعتها فصيلتان من الجيش فقتل عدد وأصيب عدد آخر . فقررت
حكومة السودان طرد أورطة سكة حديد عطبرة المصرية من السودان .
واستجاب الرأى العام المصرى للاحداث بمظاهرات واسعة . وأصدر
مجلس الوزراء المصرى بيانا وصف فيه الأحداث ، وسجل انه أرسل
الى الحاكم العام يستعلم عن تفاصيلها ، وانه أبلغ وزير مصر المفوض
بلندن باحتجائه على تلك التصرفات، وطالب بوقف المحاكمات وتشكيل
لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة . فردت الحكومة البريطانية

بيان أعلنت به تأييدها لحكومة السودان فيما اتخذته من اجراءات لحفظ النظام ، وانها فوضتها في ابعاد أورطة السكة الحديد وكل قوة أخرى يلزم ابعادها ، وانها تعتبر البرلمان والصحافة المصرية مسئولين عن تلك الخواث . فردت حكومة مصر بأنها لا تعترف بأن حاكم السودان يتصرف في الجيش المصرى هناك بدون رأيها ، والحاكم العام هو سردار الجيش المصرى وهو موظف مصرى ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف باذن بريطانيا ، فردت بريطانيا بأن اعادت فعلا أورطة السكة الحديد الى مصر وعززت الحاميات البريطانية بالخرطوم .

بعث ماكدونالد الى سعد محاولا وقف تدهور الموقف ، وعبر عن رغبته فى بحث تسوية للمسائل المعلقة، مع حفظ الأوضاع الراهنة بالنسبة لكل ما سيكون محلا للمفاوضة ، واتهم حكومة مصر بأنها وراء أحداث السودان الأخيرة وانها مرلتها ، وان الحكومة المصرية اذ تلقى تبعة تلك الاحداث على حكومة السودان انما تكشف عن سوء النية لديها ، مما خيب أمل ماكدونالد فى التعامل « مع رجال شرفاء » يسعون الى تسوية المسائل بوسائل شريفة مستقيمة . وذكر أن مصر تريد أن تصل الى نتائج بغير مفاوضات . وان الحكومة البريطانية لا ترهبها تلك الوسائل التى تصير معها كل مفاوضة ودية مجرد حسن ظن فى غير موضعه . فبعث اليه سعد من باريس فى ٢٩ أغسطس محتجا على ما نسبته لوزارته من تمويل للأحداث ، وذكر أن الأحداث كانت رد فعل لحملة عرائض الولاء التى أوعزت بها بريطانيا ، وانه اذا كان هناك رجال غير شرفاء فيسهل التعرف عليهم بالبحث عن له مصلحة فى ابقاء الحالة الحاضرة . ثم لوح مهددا ان تلك الأحداث اضعفت أمله فى تحقيق الهدوء والطمأنينة بمصر بواسطة اتفاق صريح مع رجل صريح ، ثم عبر عن رغبته فى إعادة حسن النية المتبادلة وتبديد السحب الكثيفة التى تمنع رجالا شرفاء من أن يتعرفوا على رجال شرفاء آخرين

•• ورد ماكدونالد يأسف على عدم امكان اجراء المفاوضات وان كان يوافق على اقتراح سعد تبديد السحب ومطالبة اعادة حسن النية ، واقترح لذلك موعدا هو ٢٤ سبتمبر ، فرد سعد فى ١١ سبتمبر يعبر عن ارتياحه لرغبة ماكدونالد هذه ويقبل الدعوة ويحدد موعدا لوصوله الى لندن ٢٣ سبتمبر ليـسـكون تحت تصرف ماكدونالد فى ٢٥ سبتمبر (١٤٨) • وأعلن سعد فى باريس أن المفاوضات قد صارت مستحيلة وان كان يوافق على اجراء مباحثات لتصفية سوء التفاهم (١٤٩) •

بهذا تحولت آمال المفاوضة بين الرجلين ، والتي تبادلـا الترحيب فيها منذ توليا الحكم فى شهر واحد ، تحولت الى مباحثات لا يلتزم طرف فيها بوجهة نظر الطرف الآخر فى يوليو ، ثم الى مجرد مباحثات لتصفية سوء التفاهم ، مع الادراك المتبادل ان المفاوضات قد صارت مستحيلة • وفى هذه الظروف الخشنة تقابلا •

٢ المشروع البريطاني

قبيل اجتماع ماكدونالد بسعد زغلول ، عقد ماكدونالد اجتماعا في ٢٣ سبتمبر مع السير لي ستاك حاكم عام السودان وبعض كبار موظفي ومستشاري الخارجية البريطانية هم ، مستر بونسبي ، سير وليم تيريل ، كولونيل شوستر ، مستر سلبى ، مستر موراي • وأهم ما يكشف عنه هذا الاجتماع ، الموقف الشخصى لماكدونالد فى اطار السياسة البريطانية ازاء مصر والسودان ، وهو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وان اختلف عنها فى أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما فى اقتراح المبادرات بشأنها • كما يكشف عن أن مسألة السودان كانت ذات الأولوية فى اهتمامهم جميعا فى ذلك الوقت اذ شغلت الوقت الغالب للاجتماع •

بدأ ماكدونالد حديثه بأنه يرى تصريح ٢٨ فبراير قد حرمه من أن يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية ، اذ جعل مصر بلدا

مستقلا ، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل فى شئون مصر تقودهم الى الخطأ . وحدد أن أهم نقطتين تناقشان مع سعد ، هى تأمين المواصلات الامبراطورية ومسألة السودان . ولم تشغل المسألة الأولى أكثر من فقرة واحدة من حديثهم ، ذكر فيها ماكدونالد أن تصريح ٢٨ فبراير ترك الحكومتين البريطانية والمصرية فى وضع شاذ، اذ منحت مصر استقلالها ولكن بقيت حامية بريطانية فى عاصمة البلاد، فقيت الحكومة البريطانية مسئولة عن حفظ النظام وتحمل العبء عندما تسقط الحكومة المصرية ، ومن ثم فهو يرى ان حان الوقت لالقاء تلك المسئولية عن عاتق البريطانيين وحصر مسئوليتهم فى نطاق حماية القناة والمواصلات الجوية الامبراطورية ، ولكنه اثار ما قد تواجهه هذه الخطوة من معارضة من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية ، فعقب السير لى ستاك بأنها خطوة جديرة بأن تلقى تلك المعارضة ، ولكنه أوضح أن ما يوفره وجود تلك القوات بالقاهرة من أمن يمكن الحكومة المصرية من القيام بمخاطر تهيج رأى العام المصرى واثارة المتاعب فى السودان ، وان عدم وجود تلك القوات بالقاهرة قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات .

وان تلك الملاحظة الوحيدة التى ابدت عن المسألة المصرية لتوضح ، أن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة ، لم تكن محسومة تماما فى السياسة البريطانية ، لما ظنه ماكدونالد وما رجحه ستاك من معارضة المصالح الأجنبية والبريطانية للانسحاب ، وهى المصالح التى أشير إليها فى التحفظ الثالث من تصريح ٢٨ فبراير ، وهى المصدر الأساسى الذى يدعى به البريطانيون حقا لهم فى التدخل فى شئون الحكم والادارة المصرية ، كما أن فكرة الانسحاب من القاهرة هذه، انما التقى عليها كل من ماكدونالد وستاك لا بهدف الاعتراف بأن لاحق لبريطانيا فى التدخل فى شئون مصر، ولكن بهدف أن يتهدد النظام والأمن بمصر ، وان تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها . ومن

الطبيعي أن تكون الحكومة المصرية دون البريطانية هي المسؤولة عن حفظ النظام في بلدها ، وكان هذا من أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ومن أسس الاستقلال المصري . ولكن اثاره ماكدونالد وستاك لهذه المسألة بهذه الصورة ، يبدو منها كما لو كان للسياسة البريطانية مصلحة، لا في تخليها عن حفظ الأمن بمصر، ولكن فيما تصوره مترتباً على ذلك من تهديد الأمن والنظام ، مما يعيد الى الذاكرة احداث ١٨٨٢ عندما ساهم الانجليز والأجانب في اثاره الاضطرابات وخاصة بالاسكندرية توطئة لاحتلال مصر بدعوى حماية الأمن وحفظ النظام . ومن الطبيعي أنه لم يكن في مقدور السياسة البريطانية اثاره الشعب ضد الحكومة المصرية وتحميلها نتائج هذا الشعب ، ما دامت قواتها موجودة بالقاهرة ولها حق التنقل في كافة الأقاليم . لقد كانت بريطانيا تسيطر على الحكومة المصرية قبل ١٩١٩ ، فكان وجود القوات البريطانية مما يضمن هذه السيطرة وما يحفظ الأمن حماية لاعمال تلك السيطرة . فلما ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ ، ان تولت حكم مصر حكومة الوفد الوطنية التي لا تخضع للسيطرة البريطانية ، فقدت تلك القوات وظيفتها . أو على الأقل هددت بفقدانها، من حيث ضمان السيطرة البريطانية على الحكم . ومن ثم فلن تعدو وظيفتها ان يثير وجودها حفيظة المصريين . وصار ما عسى أن يكون يبقى عليها من مسئولية ولو فعلية عن حفظ الأمن ، صار ذلك مما يخدم سياسة مصرية وطنية معادية لها . وعلى الأقل فقد صار وجود تلك القوات بالقاهرة ، مما يعوق السياسة البريطانية ، عما قد ترى اللجوء اليه من أعمال الشعب ضد حكومة معادية لها . وقد جاء مقتل السير لي ستاك بعد هذا الاجتماع بأقل من شهرين، واتخذت السياسة البريطانية بعده من الاجراءات ما كشف الى أي مدى كانت تتحرق شوقاً الى الشعب ، لتبرر استعادة ما تريد من تفوذها المتقلص، بوضع وجودها المهدد بمصر والسودان . وعلى أي حال فقد أرجأ

ماكدونالد البت فى مسألة القوات البريطانية بمصر للرجوع الى وزارة الحرية •

وبالنسبة للسودان ، فقد حدد رئيس الوزراء هدفه الكامل ، بأنه اكتشاف صيغة اتفاق تبقى للانجليز تحريتهم الطليقة غير المقيدة ، وفى الوقت ذاته تمكنه من اجراء تنازل ما للحكومة المصرية • فعلق شوستر بأنه ازاء موقف الحكومة المصرية الحالى ، فمن المستحيل ايجاد أى شكل من أشكال الاشراف الثنائى على السودان ، واقترح كاشتراك مظهرى للمصريين فى حكم السودان أن تنشأ مجالس استشارية مشتركة ، شريطة أن تجتمع فى لندن بعيدا عن البرلمان المصرى •

وتحدث ماكدونالد عن صعوبات الموقف البريطانى ، التى تنجم عما أعلنته الحكومة البريطانية منذ الثمانينات من أنها تعمل بالسودان نيابة عن مصر ووكالة عن حكومتها ، على ما حدث فى فاشودة • وان اتفاقية ١٨٩٩ لم تخول بريطانيا أكثر من نصيب فى ادارة السودان ، فلم تقلل من كون السودان تركيا أو مصريا ولا جعلته بأى حال من الممتلكات البريطانية • فشرح له كل من شوستر وموراى بذلاقة لسان استعمارية أصيلة ، ما غم على فكره المستقيم من التواءات • باعتبار أن الاتفاقية سوت بريطانيا ومصر ، فصارتا معا شريكتين أصليتين من الناحية النظرية ، ولبريطانيا القدر المعلى عمليا • وهى ان لم تجعل السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فقد فصلته تماما عن مصر فصار دولة متميزة تماما ، وان الاتفاقية صيغت على هذا النحو لمجرد الحرص على كرامة مصر •

ثم عرج الحديث الى النقطة الأساسية ، وهى رسم الخطة العملية التى يتعين على الانجليز اتخاذها بشأن السودان ، فاقترح ستاك أن يطلب ماكدونالد من سعد فى لقاءهما ، رحيل مصر من السودان ، بعد

أن أنشأ سعد بمسلكه أوضاعا تجعل من المستحيل اشتراك البلدين في حكم السودان . فذكر مكدونالد أن هذا الاقتراح مما يصعب تمييزه، وأبدى خشيته من أن اخراج جميع المصريين من السودان قد يحدث ثورة في مصر ، وقد يستقيل سعد من الوزارة ولا ينجح الانجليز في الحصول على وزارة مصرية تدير البلد « مع وجود كل موظف مصرى ضدنا » . ولكن سيلبى اشارة الى ما ظهر أخيرا من ضعف المقاومة المصرية ، فان سياسة التشدد البريطانى لم تنتج رد فعل مصرى عنيف كما كان منتظرا . ولعله يقصد بذلك الاشارة الى أن نفى سعد زغلول فى ديسمبر ١٩٢١ لم ينتج العنف المصرى ذاته الذى ألتجه فيه فى مارس ١٩١٩ . وان ما كان يخشاه النبى من استحالة حكومة مصر فى ١٩٢١ ، وهى الخشية التى دفعته ودفعت الحكومة البريطانية الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، لم يتحقق بعد ذلك . على أن مكدونالد رفض كلام سلبي مصرحا باستحالة الاعتماد على مثل ذلك الاستنتاج .

ثم أشار شوستر الى أنه ما لم تظهر بريطانيا رفضا قاطعا لمطالب المصريين بالسودان فان الزعماء المحليين بالسودان سيحاولون الاتصال بمصر . ثم أشار الى أن موقف حكومة سعد جعلت ولاء الموظفين المصريين بالسودان لحكومتهم المصرية متعارضا مع ولائهم لحكومة السودان . ومن ثم يصبح وجودهم وخاصة الجيش المصرى ، مصدر خطر حقيقى . وأكد ستاك هذه النظرة . فذكر ان الجيش المصرى يحتفظ بولائه لمصر ، وحكومة مصر تسيء لحكومة السودان ، ومن ثم يستحيل منع انتشار الكراهية لتلك الحكومة ، مما يهدد بخطر الانفجار فى جميع أنحاء السودان . وأطنب فى الدفاع عن اجلاء الجيش المصرى من السودان ووجوب تعزيز الحامية البريطانية هناك ، مع تحويل المجندين السودانيين الى قوات درك . فنبه مكدونالد الى خطورة ما ينجم عن ذلك واحتمال أن تندلع ثورة لا يعلم متى تنتهم . وقال انه

يفضل الاستمرار فى سياسة الأجلاء الفورى لأى فرد يظهر التآمر على النظام ، فلا يلجأ للأجراء الشامل الذى يقترحه ستاك الا اذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة • فعارضه ستاك قائلا ان الشر قد لا يكتشف الا بعد أن يستشرى ، وانه من الصعب الوصول الى مايدل على أن المصريين يثرون السخط وسط كتائب السودانيين • ولم يكن ستاك يعلم أن مقتله بعد ذلك بأقل من شهرين هو الذى سيسمح الوزارة البريطانية المبرر لتنفيذ تلك الخطة التى دعا اليها بهذا الحماس • • • وهى طرد الجيش المصرى عامة من السودان •

وفى النهاية أثار ماكدونالد التساؤل عما سيحدث عندما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك ، وترفض حكومة مصر تعيين خلف له بمن تختارهم بريطانيا • فقال ستاك، كما لو كان يكتب بظهر الغيب وصيته، انه نذب من ينوب عنه كحاكم عام ، ويمكن لهذا النائب أن يقوم مقام الحاكم العام حتى تصل الحكومتان الى اتفاق • ولكن ماكدونالد ابدى تشككه فى قانونية هذا الاجراء (١٥٠) •

والوثيقة الهامة الأخرى التى لم تتح للجانب المصرى معرفتها والتى تعكس تفكير الجانب البريطانى ، تتعلق بمشروع معاهدة أعدته وزارة الخارجية البريطانية أثناء محادثات سعد ماكدونالد فى أول أكتوبر ١٩٢٤ ، وقد أعد حسب التعليمات الشفهية لماكدونالد • ويظهر من المذكرة التى قدم بها المشروع الى ماكدونالد من الوزارة ، انه يمثل فعسب اطارا عاما للمعاهدة ، وانه يتضمن « أقل مايكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التى لا يمكن انقاصها بدون التفريط فى القيود التى تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر » • ولم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول لأنه مبنى على أساس بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى مصر مما رفضه سعد فى مباحثاته رفضا جازما •

تضمن المشروع معاهدة تحالف بين الدولتين ، اذ تساعد بريطانيا مصر فى الدفاع عن أراضيها ضد العدوان (مادة ١) وتمد مصر بريطانيا داخل الاراضى المصرية بكافة التسهيلات والمساعدات التى يقدمها حليف أثناء حرب يشترك فيها كلاهما ، وذلك فى وقت توتر العلاقات ، أو فى حالة الحرب ، حتى ولو لم تهدد وحدة الاراضى المصرية (مادة ٢) . وقد اشر تعليقاً على هذا النص ، بأنه صيغ على نحو يعطى بريطانيا « سلطات واسعة ولكنها موضوعة على أن تمد الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها أمام النقاد الوطنيين » . وتيسيراً لهذا التعاون تتعهد مصر فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة احتمال انطوائى :

(أ) بأن تحصل على موافقة بريطانيا لشراء الأسلحة والمعدات المطلوبة للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها ، وتشغيل غير المصريين .

(ب) تشغيل غير المصريين سواء الضباط أو المعلمين أو الموظفين الذين تراهم مصر ضروريين لتدريب العاملين بها عسكريين أو مدنيين .

(ج) تؤجر الى بريطانيا الاراضى الواقعة بين قناة السويس غرباً وحدود مصر مع فلسطين شرقاً ، فضلاً عن شبه جزيرة سيناء مقابل مبلغ تقدى .

(د) « عمل الترتيب لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الاراضى المصرية » ، وذلك فى حالة توتر العلاقات بين بريطانيا وأية دولة أخرى (مادة ٣) . وقد اشر تعليقاً على هذا النص أنه موضوع لمنع الجيش المصرى والادارة المدنية المصرية من الخضوع لتفوذ أجنبى ، وان تأجير الاراضى المصرية شرق قناة السويس يتضمن فيما يتضمن السيطرة على سكة حديد القنطرة رفح ذات الأهمية

الكبرى لدى وزارتي الطيران والمستعمرات ، وان البند الأخير يتضمن ضرورة ائرقابة البريطانية على البريد والبرق •

وفضلا على ذلك تسمح مصر لبريطانيا باستخدام المطارات والتجهيزات اللاسلكية ومصانع الغاز غربى قناة السويس ، فضلا على التسهيلات اللازمة فى الموانى والمطارات والاعفاءات الجمركية والتنقل والنقل بالسكة الحديدية (مادة ٤) • وفى مقابل ذلك توافق بريطانيا الا تبقى قوات بريطانية فى الاراضى المصرية الا فى الاراضى المحددة بالمادة الثالثة ، والا فى الظروف الموضحة بالمادتين الاولى والثانية، وتجلو عن القاهرة خلال عامين ، وعن ثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية خلال خمسة أعوام وعن مطار أبو قير ومخيمات المعسكر فى عشرة أعوام • وان ما ستخلى عنه بريطانيا من ارض و ثكنات ومبان ومصانع بما فيها محطة أبو زعل اللاسلكية تستولى عليها مصر بقيمة تقدرها لجنة مشتركة (مادة ٤ ، ٥) •

وتضمن أن يكون التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا بدرجة سفير ، وان تتعهد مصر ألا يكون تبادلها التمثيل السياسى مع البلاد الأخرى بأعلى من درجة وزير مفوض (مادة ٦) • وان تتعهد مصر بتعويض الموظفين الأجانب وفقا للقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فضلا على ضمانات أخرى لهم (مادة ٧) •

وبالنسبة للسودان تضمن المشروع اتفاقا بين البلدين على « تحسين مصالح السودانين واستقلال البلاد النهائى » بضمان استمرار النظام القائم بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ الذى لا يعاد النظر فيه الا بعد خمس وعشرين سنة ، وأن يكون الدفاع عن السودان بواسطة قوة سودانية تحت قيادة الحاكم العام ، تلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية ، ويفوض مجلس عصبة الأمم بتقرير ما يضمن حقوق المصريين فى مياه النيل وتقدير ديون مصر على السودان (مادة ٨ ، ٩) • وأشر

أمام هذين النصين انهما لا يكفلان فقط استمرار الوضع القائم ولكن تحقيق الغرض النهائي وهو استقلال السودان مع اطلاق سلطة الحاكم العام .

وورد بالمذكرة التي أرفق بها المشروع ، أن ثمة ثلاث نقاط لم تذكر بعد بالمشروع رغم أهميتها الكبيرة ، وهي :

(أ) استبعاد خطوط الكابلات الأجنبية من الرسو بمصر بمد احتكار الشركة الحالية التي ينتهى امتيازها فى ١٩٣٢ .

(ب) تأمين الفئارات المصرية على البحرين الأبيض والأحمر وتزويدها بموظفين معتمد عليهم .

(ج) مدى خضوع القوات البريطانية غرب القنال للسلطان القضائى ولسيادة الدولة المصرية . (١٥١) .

من هذا المشروع تتضح نوايا حكومة ماكدونالد كاملة ازاء المسألة المصرية . ويتعين النظر الى هذا المشروع فى ضوء ملاحظتين وردت احدهما فى المذكرة المرفق بها ، والاخرى فى الملاحظات المسجلة عليه ، وهما أن المشروع يتضمن الاطار العام فقط والحد الأدنى الذى لا يمكن النزول عنه ، وانه صيغ ليمنح بريطانيا سلطات واسعة ، ولكنها مصوغة بشكل يمكن حكومة مصر من أن تبرر موقفها أمام نقد الوطنيين لها . وان هاتين الملاحظتين ، فضلا على معناهما الصريح ، فهما يعينان أن المشروع مصوغ على نحو يمكن فى التطبيق من تحريك أحكامه بطريقة تلائم مصالح من أعدوه ، بمعنى أنه مصوغ بطريقة بعيدة عن موجبات حسن النية بين الطرفين .

وفى هذا الضوء يمكن ملاحظة :

أولا : أنه أقام حلفا دائما غير مقيد بمدة، ووجودا عسكرية غير مقيد بمدة وسيطرة رسمية على شرق قناة السويس غير مقيدة بمدة ماء .

والملاحظ ثانيا : أنه جعل أساس الوجود العسكرى البريطانى فى
هرق قناة السويس وهو وجود يمتد الى غرب قناة السويس امتدادا غير
محدد تحديدا جغرافيا وان كان يجد حدوده فى الاستفادة الدائمة
المنظمة بالمطارات والموانى والسكك الحديدية ومحطات اللاسلكى
أى كافة المرافق وقنوات الاتصال ، كما أن هذا الوجود العسكرى
يتسع ليشمل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية لا فى حالة
الحرب انتى تكون بريطانيا طرفا فيها فقط ، ولكن فى حالة وجود
توتر ما فى العلاقات بين بريطانيا وبين أية دولة أخرى ، ولو لم تهدد
الأراضى المصرية • وبهذا تكون المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ قد غطت
التحفظين الأول والثانى من تصريح ٢٨ فبراير • وإذا كان مشروع
كيرزون فى ١٩٢١ لم يعترف بمبدأ انحصار القاعدة العسكرية البريطانية
فى أماكن محددة (مادة ١٠) مما يجعل مشروع مكدونالد أصلح بلا
شك للمصريين منه ، فان مشروع ملر الأول (١٧ يوليو ١٩٢٠) كان
سلم بمبدأ تحديد المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها القاعدة واحال
فى تحديدها الى اتفاق لاحق (مادة ٣) • وجاراه فى ذلك مشروع
ملر الثانى (١٨ أغسطس ١٩٢٠) فى المادة ٤ • أما مشروع الوفد الى
ملر (١٧ يوليو ١٩٢٠) فقد وافق على وجود القاعدة وحصرها فى
الشاطئ الشرقى من قناة السويس ويجرى تحديدها بواسطة لجنة
مشتركة (مادة ٨) • ومن ثم فان مبدأ تحديد مكان القاعدة معترف
به فى مشروعى ملر وان لم يجر تحديده جغرافيا • على أن مشروع
الوفد حصرها فى مكان محدد على الشاطئ الآسيوى لقناة السويس ،
بينما أتى مشروع مكدونالد ليخضع القسم الآسيوى من الأراضى المصرية
كله للسيطرة البريطانية دون اكتفاء بقاعدة محددة فيه • أما حق استعمال
الموانى والمطارات وطرق المواصلات فى كل الأوقات لا فى وقت الحرب
فقط ، فقد ورد بمشروع ملر الأول ومشروع كيرزون ، وأشير اليه
فى مشروع ملر الثانى (الذى اتخذ شكل مذكرة لا مشروع متكامل)

بعبارة « وتسوى ما نستتبعه من المسائل التى تحتاج الى تسوية » .

بهذا يظهر أن تحديد مكان القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر كان أظهر فى مشروع مكدونالد منه فى المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة عليه، ومن ثم كان أصلح للمصريين منها، وإن كان أقل صلاحية من مشروع الوفد الى ملنر . وقد عوض البريطانيون هذا التنازل بما أشير اليه من حقهم فى استعمال بعض المرافق كأجهزة اللاسلكى واحتكار خطوط الاتصال الخارجية * فضلا على ذلك استعاضوا عن تنازلهم هذا بما ورد بالمادة ٢ من المشروع، بأن تقدم مصر اليهم كل تسهيل ومساعدة لا فى حالة الحرب أو التهديد بها فقط ولكن فى حالة « توتر العلاقات » ، وهى عبارة لم ترد فى أى من المشروعات السابقة وتتيح للجانب البريطانى - ان واثته الظروف السياسية - أن تتحول حالة التوتر هذه الى حالة دائمة فى صدد تنفيذهم للاتفاقية .

والملاحظ ثالثا ، ان مشروع مكدونالد أسقط ما سبق أن ورد بمشروعى ملنر ومشروع كيرزون فيما يتعلق بالمستشارين المالى والقضائى ، وهو نهج لا شك فى أفضليته للمصريين من نهج المشروعات السابقة . وهو نهج فرضه على الجانب البريطانى أن مشروعه هو أول مشروع يصاغ بعد تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترف باستقلال مصر ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ الذى أقام نظاما برلمانيا يتعارض مع أية سلطات تخول لمستشارين بريطانيين على الحكومة المصرية . فهذا التنازل يعتبر أثرا من آثار تصريح ٢٨ فبراير . على أن المشروع حاول فى المادة ٣ منه أن يفتح نافذتين يطل منهما الانجليز على أجهزة الحكم المصرية، الأولى اشرافهم على الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش المصرى ، والثانية اشرافهم على تشغيل غير المصريين فى الحكومة المصرية، سواء كانوا فى القوات المسلحة أو فى جهاز الحكومة المدنى . وكانت مصر فى ذلك الوقت فى حاجة ماسة الى الخبرات الأجنبية سواء

بالنسبة لتطوير الجيش وإعادة بنائه ، أو بالنسبة لبعض فروع الخبرة في الأعمال المدنية . كما أن قيام الامتيازات الأجنبية كان يفرض عليها اتصالاً بالأجانب ضماناً لتلك الامتيازات ولديون الأجانب على مصر ، مما كان من شأنه عندما يثار أن يتيح للانجليز التدخل في هذه المسألة . . . ومن ثم فإن المادة الثالثة هذه تتعلق بالتحفظ الثالث من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الخاصة بحماية الأجانب والأقليات في مصر .

والملاحظ رابعاً ، أن المشروع أسقط ما ورد في المشروعات السابقة من قيود تتعلق بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، والاشراف البريطانى على تلك السياسة ولكن وجود القاعدة العسكرية مع اتفاقية التحالف مع الاشراف على توظيف الأجانب بمصر كان من شأنه أن يضمن للانجليز في الواقع ما لم يرد بالمشروع صراحة في هذا الشأن . وفضلاً على ذلك فقد صيغ الوضع الممتاز لبريطانيا في مصر الذي حرصت المشروعات السابقة على تأكيده ، صيغ في شكل أكثر لباقة وهو أن يكون التمثيل السياسى بين البلدين هو التمثيل الوحيد لمصر الذي يتم على مستوى السفراء .

والملاحظ خامساً ، أن المشروع تضمن بالنسبة للسودان ما لم يرد في المشروعات السابقة كلها من تأكيد اتفاقية ١٨٩٩ التى كان ينادى المصريون بابطالها ، ومن اطلاق سلطات الحاكم العام وتأكيد هيمنته على أجهزة الحكومة بالسودان ، حتى ولو لم يكن هو ذاته سردار الجيش المصرى مما سبق أن نصح به تقرير لجنة ملر ، ومن تقلص الوجود المصرى العسكرى بالسودان بقصره على كتيبة واحدة ، ومن اقرار مصر صراحة بفصل السودان عنها تحت عبارة « استقلال السودان » ، بما كان يعنى فى ضوء أحكام الاتفاق كلها استقلال السودان تحت السيطرة البريطانية المنفردة ، أى فصله عن مصر لصالح بريطانيا .

أما بالنسبة لجلاء القوات البريطانية من القاهرة وثكنات الاسكندرية ، فقد سبقت الإشارة الى ما ورد على لسان مكدونالد وستاك فى اجتماع ٢٣ سبتمبر بالنسبة للدوافع البريطانية من هذا الجلاء .

وفى ضوء تلك الملاحظات جميعا ، فانه يظهر من جهة ، أن المشروع كان أفضل للمصريين من كافة المشروعات البريطانية السابقة عليه، وهو مشروع جرى اعداده بعقلية تصريح ٢٨ فبراير، وصيغ على نحو يتناسب من حيث الشكل مع ما يليق بدولة معترف باستقلالها وليست تابعة ولا محمية . وهذا وجه خلاف بينه وبين سوابقه . كما أنه صيغ بلهجة سياسية مهذبة تليق بكونه يقدم الى زعيم معترف به فى بلده وشعبه ، زعيم مرهوب الجانب قاد ثورة من قبل ، وله القدرة على تفجيرها من جديد والاضرار بمصالح الطرف الآخر . وذلك على عكس تماما ما عومل به عدلى يكن . على ما تؤكد المقارنة بين عدلى وسعد فى هذا الشأن .

ويظهر من جهة ثانية ، أن المشروع قد خطط بأسلوب التنازل عن كل التفاصيل والاعراض من أجل المحافظة على الجوهر . والجوهر هو وجود القاعدة العسكرية . وقد سبقت الإشارة فى بدايات هذه الدراسة ، الى أنه لا ضمان لوجود القاعدة العسكرية فى بلد ما الا بالتأثير على سياسة هذا البلد وحكومته ، كما أن القاعدة العسكرية تفقد وظيفتها الرئيسية ، وهى الوظيفة السياسية لها - اذا لم يستطع وجودها أن يكفل سيطرة على سياسة هذا البلد . وحتى لو اقتصر هدف الانجليز على حماية طرق مواصلاتهم، فليس هذا الهدف محصورا فى قناة السويس بل يمتد عبر الأراضى المصرية عامة . وحتى لو اقتصر على قناة السويس ، فليس للقناة وجود عمرانى مستقل عن مصر وعن وادى النيل من حيث ضرورات الحياة ولوازم العمل والنشاط . ويستحيل وجود القاعدة العسكرية الا ممتدة الى القاهرة والا شائعة فى السياسة

عبر الأراضي المصرية عامة . وقد سبق ايضاح مسالك هذا الامتداد التي رسمها المشروع من خلال المواد ٢ ، ٣ ، ٤ منه خاصة . على أن تحصن الجانب البريطاني في مسألة القاعدة العسكرية أساسا ، قد أعدم مجال المناورة والأخذ والعطاء بين الطرفين . فالانجليز ارتدوا الى ما ليس في نيتهم التفريط فيه ، والمصريون أعلنوا على لسان سعد مرارا أنه « لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال » . كما أن تمسك الانجليز بالسودان على هذا النحو المتصلب أعدم فرص اللقاء أيضا .

بقيت نقطة في التعقيب على هذا المشروع ، ماذا كان يمكن للحركة الوطنية المصرية أن تكسبه لو قدر أن عرض المشروع على سعد وقبله؟ يمكن القول بأن هذا المشروع لو كان عرضه ملنر أو كيرزون قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لكان له شأن غير مشروعات هؤلاء . ان التحفظات التي قدمها الوفد المصري على مشروع ملنر الثاني ، تعلقت بإلغاء الحماية صراحة وبالامتيازات الأجنبية والمستشارين المالي والقضائي وبانطلاق حرية مصر في عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وعقد الاتفاقات السياسية بما لا يضر بالمصالح البريطانية . فضلا على ضمان مياه النيل وسيادة مصر على السودان . وفيما عدا وضع السودان . فلا شك أن مشروع ماكدونالد بعد الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية ، أحسن بما لا يقارن من مشروع ملنر لو عدل حسب التحفظات المصرية .

على أن تلك المقارنة لا تصلح أن تكون المقارنة الأساسية ، فقد جرت مياه كثيرة بعد مشروع ملنر ، لصالح الحركة الوطنية . وأهم تلك التغييرات ان العنصر المعتدل الذي كان يمثل الغالبية في قيادة الوفد، قد صنف من قيادة الوفد مع بقاء الوفد محتفظا بشعبيته الكاملة . . انما يلزم أن يجرى تقدير المشروع اعتبارا من تصريح ٢٨ فبراير خاصة . لقد سبقت الإشارة في صدد تقييم هذا التصريح ، ان مصر

حصلت به على الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، واعطى الانجليز هذا التنازل ليتقاضوا ثمنه فيما بعد . وكانت خطة الوفد انه حق استرد لا يؤدي عنه ثمن ، لذلك أصر على موقف رفض التصريح قاصدا رفض ما اشتمل من تحفظات ، ووصم قابلي التصريح من المصريين بالخيانة ، لأن قبولهم له لا يعنى الا قبول التحفظات ، أى قبول القيود التى وضعها الانجليز على استقلال مصر . بينما رفض التصريح هو خير موقف يمكن به تخليص الاستقلال من التحفظات ، واستخلاصه مما علق به من قيود . وبهذا نظرت الحركة الوطنية الى عرض مكدونالد ، كبلد مستقل يحتله الانجليز ، لا كبلد محما . فى عهد الحماية — قبل التصريح — كان الوطنى المصرى يطلب تحقيق الاستقلال التام ، أى الغاء الحماية واجلاء الاحتلال البريطانى معا . ولكنه كان كمفاوض ومساوم ، يعرض أن يعترف بوجود قاعدة عسكرية محدودة الزمن والمكان (مشروع الوفد ١٧ يوليو ١٩٢٠) مقابل أن يحصل على الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . أما بعد أن حصل على هذا الالغاء والاعتراف ، فهو لم ينس انه مطالب باستقلال تام يتضمن الجلاء التام عن أرضه ، وهو لا يؤدي ثمنا عن حق استرده ، لذلك اتخذ فى مفاوضاته ومساوماته وضعاً جديداً جديراً بموقفه المستقل ، وهو أن يعرض معاهدة تحالف مشترك بين مصر وبريطانيا فى حالة الحرب ، مقابل أن يحصل على الجلاء التام . وكان هذا موقف سعد فى مباحثاته مع مكدونالد . وبالنسبة للمسألة المصرية .

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان مشروع مكدونالد من وجهة النظر المصرية ، جديراً بأن ينظر اليه باعتباره تردياً وانحداراً عن أى موقف سابق . لأنه كان يعنى صراحة فصل السودان تماماً عن مصر لصالح الانجليز لا لصالح السودانين . وقد سبقت الإشارة الى أن الوجود البريطانى فى السودان كان مما ترى فيه الحركة الوطنية المصرية

قيدا خطيرا وتهديدا حالا لاستقلال مصر ذاتها وسياستها كبلد
مستقل .

لذلك فإن السؤال يتبلور في أنه ، ماذا كانت تكسب مصر من
مشروع مكدونالد أكثر مما كسبته من تصريح ٢٨ فبراير ، كانت
ستكسب جلاء للقوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية (على مدى
زمن من غامين الى عشرة) ، مقابل اعترافها وتسليمها بشرعية الوجود
العسكري البريطاني الدائم والتحالف الدائم ، ومقابل تسليمها
السودان للانجليز تسليما شرعيا أيضا . يمكن القول بأنها كانت
ستكسب اسقاط النص على الاشراف البريطاني على الحكومة المصرية
من خلال المستشارين المالي والقضائي . ولكن تلك المسألة لم يكن من
شأن مشروع مكدونالد أن يحقق للمصريين فيها كسبا كبيرا ولا
خاصا ، لأن اغفال المشروع لهما لا يفيد يقينا تفريطا بريطانيا فيهما .
ويمكن أن يعود الانجليز الى التمسك بهما عن طريق مناورات سياسية
دولية أوسع مع الدول صاحبة الامتيازات . وقد سبقت الإشارة الى
أن المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة ، كانت تربط بين هاتين
الوظيفتين وبين مسألة الامتيازات الأجنبية . ويمكن أن تثيرها مع
حكومة مصرية أخرى غير حكومة الوفد . كما سبقت الإشارة الى
ما منحت المادة ٣ من مشروع مكدونالد من نوافذ على أجهزة الحكومة
المصرية ، وهي نوافذ يمكن أن تضيق وان تتسع حسب موازين القوى
والصراعات المستقبلية . فضلا على ذلك فإن وظيفتي المستشارين المالي
والقضائي ، قد صارتا محاصرتين من الجانب المصري بعد تصريح ٢٨
فبراير والعمل بدستور ١٩٢٣ ، بحيث صارت الحركة الوطنية المصرية
تملك بعد توليها السلطة وفي ظروف سياسية مواتية أن تصفهما
بارادتها هي . بمعنى أن تلك الوظيفتين صارتا خاضعتين لحصيلة
الصراع الديمقراطي بين القوى السياسية المصرية . فلم يكن مشروع
مكدونالد منا يفيد مضر كثيرا في هذا الصدد . وبهذا تصبح الحصيلة

النهائية للمشروع ، هي الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وغيرهما من الأراضي المصرية غرب القنال ، مقابل الاعتراف بالقاعدة الدائمة شرق القنال ، ومقابل التحالف الدائم وامتداد الوجود العسكرى البريطانى الى كافة اراضي مصر فى حالة « توتر العلاقات » ، ومقابل تسليم السودان نهائيا للانجليز .

واذا كان الوفد والحركة الوطنية . قد قبلوا عروض ماكدونالد ووافقا على مشروعه بعد عرضه . فلا شك ان حزب الحركة الوطنية كان خليقا به أن يسلك فى تنفيذ الاتفاقية مسلكا يتفق مع المصالح المصرية وفرض القيود على الأطماع البريطانية ، وذلك فى اطار تنفيذ الاتفاق .

ولكن هل كان الوفد يبقى على قوته بعد الاتفاق واحتمال ظهور معارضة وطنية قوية له . وهل كان الانجليز يحرصون على بقاءه ويحتملون تشدده فى التنفيذ معهم ، أم كانت وظيفته لديهم أن يستخلصوا منه توقيعهم على الاتفاق فحسب ، فان خضع لهم فى التنفيذ بعد ذلك بقى ، وان تشدد عاد الاحرار الدستوريون على انقاضه يرثون تركته . ان الاتفاق لو كان تم . لكان من شأنه ان يؤثر فى التوازنات الداخلية وفى حصيلة الصراع الديمقراطى داخل مصر ، بما لا يضمن معه أن يجرى تنفيذ الاتفاق بعد ذلك بتفسيرات تحقق المصالح المصرية الوطنية .

٣

بين سعد وماكدونالد

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر، ورامزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها في صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ • بدأ الحديث بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث ابعدت روح التفاهم ، وتبادل العزم على اعادة حسن النية ، ثم عرج ماكدونالد على الفور الى موضوع السودان ، الذي استنفد الجلسة كلها • بدأ بنقد ماكدونالد لسعد عن تصريحاته بالبرلمان في شهر يونيو التي رأى ماكدونالد انها أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاق ، فرد سعد بأن تصريحاته ليست جديدة فهي تعكس طلبا مصرياً دائماً باستقلال السودان • ثم انتقل الحديث الى القاء كل طرف مسئولية أحداث السودان الأخيرة على الطرف الآخر ، سعد يتهم حكومة السودان بالعداء لمصر ، وماكدونالد يتهم حكومة مصر بتمويل « الاضطرابات » في السودان • ثم انتقل الى بيان الحكومة المصرية في أغسطس ورد الانجليز عليه ورسالة ماكدونالد الى سعد التي أشار فيها الى أن الحكومة غير شريفة ، وعمل.

سعد على محاصرة مكدونالد ليعترف بخطئه عن استخدامه هذا التعبير، حتى اضطر مكدونالد بعد لاي أن يؤول عبارته بأن كان القصد منها ان البلاغ غير أمين . و انتهى الاجتماع الأول على غير طائل . وأهم ما يلحظ عن هذا الاجتماع ، أن سعدا وإن أبدى صلابة شديدة ازاء وجهة النظر البريطانية ، وشجاعة واضحة في ادانة السياسة البريطانية في السودان . فإن هذا الموقف كان ظاهره القوة وباطنه الضعف ، لأنه استغرق في مناقشة أحداث السودان الأخيرة ، دون أن يظهر أن ثمة رؤية سياسية مستقبلية تهديه في موقفه العملي ، ويحاول طرحها في النقاش . وكما غلبت على تصريحاته السودانية في يونيو السابق طابع الحديث المجرد عن الحقوق ، يغطي بها غموض الأهداف العملية ، غلب على حديثه مع مكدونالد الاستغراق في مناقشة الأحداث التفصيلية ، يغطي بها أيضا فيما يبدو غموض الأهداف السياسية العملية . فكان محاميا يقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يستشرف المسالك العملية ، واهتم بتقديم الحجج لا بطرح الحلول . والحق أن مكدونالد كان هو من حاول أن ينقل الحوار الى مجال رسم السياسة المستقبلية ، فتحدث عن الوضع الرسمي للسودان والحكم المشترك ، وعن الوضع العملي له والسيطرة البريطانية ، وإن التغييرات التي حدثت في مصر تستوجب إعادة النظر في العلاقات بالنسبة للسودان ، وإن أحداث السودان الأخيرة شكلت أزمة في غير أوانها، وإن المشكلة المطروحة هي كيف تستمر بريطانيا في الوفاء « بما تعتقد أنه التزاماتها الأدبية نحو السودانيين » (أى السيطرة على السودان) مع ارضاء الحكومة المصرية في الوقت نفسه . فأبدى سعد استعدادا للحديث في هذه المسائل ، بشرط أن يعرف أن « سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما » ثم عاد الى الحديث عن تفاصيل الأحداث الأخيرة (١٥٢) .

والحاصل فيما يبدو من مطالعه محاضر تلك الجلسات ، ان سعدا لم يكن على استعداد للتعرض فى مباحثاته لأسس المسألة السودانية . وبعد انتهاء الاجتماع أرسل ماكدونالد الى سعد خطابا يحدد فيه موعد الاجتماع الثانى ، ويوضح انه يلزم فى هذا الاجتماع أن « تعالج أولا المشاكل الرئيسية » وانه يستحيل عليه الموافقة على أى اقتراح « يتعارض مع التعهدات التى تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين » (١٥٣) • فاستثار هذا الخطاب فى سعد حذره التقليدى من فرض أى قيد على حرية المباحثات ، معبرا عن استحالة تفاوضه على أى أساس مقيد (١٥٤) • فرد عليه ماكدونالد مصححا ما فهمه سعد (١٥٥) •

وفى الاجتماع الثانى فى ٢٩ سبتمبر ، وبعد حديث سريع عن تفسير ماكدونالد لقصده من خطابه السابق ، أعاد ماكدونالد طرح مسألة السودان فعاد سعد يتحدث عن « ازالة سوء الفهم » ، وألح سعد على هذه المسألة مما أدى بماكدونالد الى توجيه تساؤل مغيظ اليه عما « اذا كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم انهم فقط يحومون حول الموضوع » • وقرر انه راض ان يترك مسائل « سوء الفهم » تلك فى وضعها ، فوافقه سعد الا فيما ورد بكتاب ماكدونالد الأخير عن السودان ، فنبهه ماكدونالد الى أن السودان نقطة مفاوضة ، وليست نقطة سوء تفاهم ، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبدء المناقشة • فلما طلب ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة العاجلة المتفجرة ، أصر سعد على البدء بالحديث عن مصر ، واستغرق النقاش حول هذه النقطة وقتا ، تمسك فيه سعد بوجوب البدء بمصر حتى وافقه ماكدونالد على مضض ، مع تنبيهه سعدا الى أن مسألة السودان لا ينبغى أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم لآخر •

وهكذا علفت مسألة السودان فى مباحثات الرجلين ، لم يشتمل

الحوار بشأنها على أي مغزى سياسى هام • وإذا كان يبدو من هذا الموقف أن سعدا لم يكن لديه ما يقوله عن السودان ، وأنه كان ينظر الى المسألة السودانية كأمر مرجأ ، لا تثار المفاوضة بشأنه إلا بعد تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية ، فإن هذا الموقف قد أضاف شاهدا الى ما سبق ايضاحه من شواهد ، عن غموض الفكر السياسى المصرى وتضاربه بشأن المسألة السودانية • وأنه لم يستطع فى ذلك الوقت أن يصل الى تحديدات عملية لا للوسائل ولا للاهداف • ولم يكن مرجع هذا الموقف الى مجرد ضعف فى قدرات سعد زغلول على المفاوضة • بل لعل اصراره على ارجاء هذه المسألة كان مستهدفا لاقتقاده وضوح الرؤية بشأنها ، واتباعا لصيحته فى نواب الحزب الوطنى من قبل « لا تكشفوا عن ضعف الأمة » ، على أنه ان كان يقصد بمجلس النواب وقتها الاشارة الى ضعف الامة فى الوسائل المادية (العسكرية) ، فإن حقيقة ضعفها فى هذه المسألة كان يتعلق بالوسائل السياسية عامة • مما سبقت الاشارة اليه • بدليل أن سعدا لم يستعمل هذه العبارة قط فى حديثه ، عن المسألة المصرية ، بل على العكس يتحدث عن قوة الضعفاء باتحادهم ، أى القوة السياسية للضعفاء عسكريا •

ولم يقدر لسعد زغلول أن يطالع مشروع الاتفاق البريطانى الذى سبقت الاشارة اليه ، ولكن من الراجح انه كان يدرك نوايا البريطانيين تماما بشأن السودان حسبما بلورها هذا المشروع ، وان ماكدونالد لم يترك هذه النوايا خفية فى اشاراته العابرة خلال المباحثات • وعلى ذلك فلا يبدو لمطالع التاريخ اليوم أن سعدا قد قصر كمفاوض من اصراره ارجاء الحديث عن السودان ، لأن طرح المشكلة كان خليقا بقيام مواجهة بين الطرفين ليس فى مقدور ايهما حله • وكان خليقا بالمفاوضة أن تفشل كما فشلت فعلا ، ولكن قبل الحديث عن المسألة المصرية ، وقد أوضح

ماكدونالد فى هذا الاجتماع أن فشل المباحثات فى احدى المسألتين
سيعرقل الاتفاق كله .

انتقل الحديث الى مصر ، وهنا وقف سعد على أرضه ، قويا
واضحا مصادملا يتهرب ولا يلتوى . بدأه مكدونالد بالسؤال عما
يطلبه ، فأجاب سعد بأن الدار داره وان مصر للمصريين ، فما عسى بأن
يطلب مكدونالد . فقال مكدونالد ان ثمة أمرا واقعا وسعد يريد تغييره
فماذا يريد ، فقال سعد ان الأمر الواقع شاذ وانه يريد استقلال مصر .
ثم عرضا لعناصر المسألة ، فسأله مكدونالد عما يريد بالنسبة للموقف
العسكرى ، فأجاب « ان للبريطانيين جيشا فى مصر وانه يريد انسحابه »
ثم « الا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة
المصرية » ، وان المستشارين المالى والقضائى شأنهما كشأن الجيش
يتعين سحبهما ، ثم الا تقيّد علاقات مصر بالدول الأجنبية بالاعلان
البريطانى الى هذه الدول فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وان يكون مثل
بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين ، ثم أن تتنازل بريطانيا عن دعواها
حماية الأجانب بمصر والأقليات وقناة السويس . هنا توقف مكدونالد
واستعاد سعدا ، هل يقصد الا تتدخل بريطانيا فى حماية القناة ، فأجاب
سعد « اطلاقا » ، فعلق مكدونالد أنه يأسف لسماع ذلك ، فرد سعد
أنه يأسف هو أيضا « أليست القناة أيضا فى مصر » .

هكذا كان طريق «المطالب المصرية» طريقا مغلقا فى وجه الاتصان
المصرى البريطانى ، ولكن بقى طريق «المطالب البريطانية» . ومن هنا
كان سعد محقا كمفاوض فى أن يقترح فى البداية طرح الموضوع
من وجهة المطالب البريطانية ، لولا أن مكدونالد أصر على البداية
من « الأمر الواقع » أى الوجود البريطانى بمصر . فلما بلغت المطالب
المصرية الى حد رفض سعد حماية بريطانيا لقناة السويس ، « اطلاقا » ،
انتقل مكدونالد الى فكرة معاهدة التحالف والرباط الوثيق بين بريطانيا

ومصر ، وذكر أنه عندما مر بمصر ابدى من قابلهم من رجال الوفد استعدادهم لتلك المعاقدة ، فأجابه سعد « أنه يريد مخلصا أن يعقد تحال. خاصا مع بريطانيا العظمى » ، فوجد ماكدونالد فرجة في الجدار المصمت ، بعد أن استعاد سعادا في مبدأ التحالف فأعاد عليه سعد موافقته ، وذكر أن مثل هذا التحالف يكفل ضمانا كافيا للبلدين ضد مخاطر تهدد المواصلات الامبراطورية وغزو مصر وما شابه ، وان أول ما يتعين عمله هو الوصول الى أساس لهذا التحالف • وبعد أن تحسس ماكدونالد بحذر طريقه الى موقف سعد هذا ، قفز به الأمل الى أن « فى امكانهم الرجوع الى النقاط الأخرى التى ظلت دون حل » ثم أجل الاجتماع بعد مناقشة فى طريقة اعداد مشروع اتفاق يعرض بعد الاجتماع التالى الذى حدد له يوم الجمعة ٣ أكتوبر (١٩١٩) • وفى ضوء ما أسفرت عنه مباحثات الاجتماع الثانى هذا طلب ماكدونالد من مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذي قدم اليه فى أكتوبر ولم تتح الفرصة لعرضه على سعد •

بدأ الاجتماع الثالث فى موعده ، بمحاولة حذره من ماكدونالد للتأكد من صحة ما ساقه اليه أمله المتعجل فى نهايات الجلسة السابقة ، فبدأ بقناة السويس ووجوب حماية بريطانيا لها لأن « جميع استراتيجية الامبراطورية تدور حولها » • فرد سعد بأن التحالف يكفى حماية لها « ولا ضرورة لأن يكون أى جزء من مصر تحت الحكم البريطانى أو الاحتلال البريطانى » ، فعلق ماكدونالد بأن لا فائدة من الحديث عن التحالف أو أية تأكيدات غامضة • ولما سأل سعد عما يريد بالضبط أجاب أنه يريد « مواقع تتخذها الجيوش البريطانية محطات بغرض حماية القناة » فرفض سعد جازما • وتبادل الطرفان الحجج التى يمكن أن تثور والتي ثارت من قبل بين مصر وبريطانيا منذ ١٩١٩ فى أية

مواجهة سياسية • ماكدونالد يتحدث عن حماية القناة ، وسعد يسأل
ضد من تكون الحماية ، ويسأل هل المسألة قوة
أم حق ، فيجيب الآخر « مسألة اتفاق » • وسعد يقول
احموا القناة من فلسطين التي احتلها الانجليز ومن البحر وهم سادة
البحار • وماكدونالد يتحدث عن أهمية القناة لهم ، فيقول سعد انها
مصلحة عالمية فلماذا يطلب الانجليز احتكارها ، والأول يقول الا ضمان
لمصالح بريطانيا بغير الجيش ، والثاني يقول الا ضمان لاستقلال مصر
مع وجود هذا الجيش • والأول يقول ان برلمانه سيرفض حتما الجلاء
عن مصر ، والثاني يقول وشعبه سيرفض حتما احتلال مصر • والأول
يتحدث عن الثقة بين البلدين ، والثاني يقول ان للمصريين عذرهم
في انعدام الثقة بعد ستين وعدا بريطانيا بالجلاء عن بلادهم لم يتحقق
لنها واحد • وتوقف الحوار بقول سعد أنه عاجز عن فهم الموقف
البريطاني « منذ رفض اقتراحه الخاص بالتحالف ووضع القناة تحت
اشراف عصبة الأمم » وقول ماكدونالد « لا فائدة من الكلام عن تحالف
دون أساس » وتبادلا الأسف لما انتهت اليه المباحثات من فشل •

وقبل أن يفتقا تبادلا حديثا في مسألتين طرحهما ماكدونالد ،
أولهما موقف حكومة سعد زغلول العدائي من الموظفين الأجانب •
وثانيهما مسألة الديون التركية المضمونة بالجزية المصرية • وهي ديون
يستحقها دائنون أوروبيون استدان منهم تركيا في القرن التاسع
عشر بضمان ما تدفعه مصر اليها من جزية بحكم تبعية مصر السياسية
لها • وكان وجهة نظر حكومة مصر أنها لم تعد مسئولة عن دفع الجزية
بعد انفصالها عن تركيا ، ولم تشأ الامتناع عن الدفع ، فأودعت أقساط
الديون المستحقة في حساب خاص توطئة لعرض المسألة على محكمة
العدل الدولية ، وأغضب الحكومة البريطانية هذا الموقف ، وهدد
ماكدونالد سعدا بأن عدم الوفاء يفيد امتناعا من الحكومة عن الدفع مما

بلحق بسمعتها المالية أوخم العواقب • ورفض سعد الدفع بغير اللجوء
الى محكمة العدل الدولية • وبدأ فى حديث الرجلين بشأن هذه المسألة
الجزئية ، ان فشل مباحثاتها قد ألقى فى نفسيهما شحنة من التوتر
الواضح (١٥٧) •

خاتمة وتعقيب

لم تنشر من قبل المحاضر الرسمية لتلك المباحثات • وان مجموعة الوثائق الرسمية التي أصدرتها الحكومة المصرية في ١٩٥٥ عن «القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤» • لم تشر لتلك المباحثات الا في فقرة واحدة حددت زمان جريانها وطلبات سعد الأساسية ورفض ماكدونالد لها (١٥٨) • ولا يكاد يظهر منشورا متداولاً من الوثائق عنها الا ما يسمى بالكتاب الأبيض ، وهو عبارة عن رسالة بعث بها ماكدونالد الى اللبى في ٧ أكتوبر لخص فيها ما جرى في تلك الجلسات • وقد نشرته وقتها الصحف المصرية ونشرها الأستاذ الجزيري والأستاذ أحمد شفيق (١٥٩) • ومن هذا المأخذ ومن خطب سعد عقب المباحثات استندت دراسات الباحثين المصريين ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي والدكتور شفيق غربال والدكتور عبد العظيم رمضان • أما الكتاب الانجليز ، فالراجح أن اللورد لويد قد أتيح له اطلاع عليها بما أثبتته عنها في كتابه « مصر منذ عهد كرومر » ، وكذلك المارشال ويفل في

كتابه عن اللورد اللنبى ، وكان لكل منهما بحكم وظيفته أن يطالع تلك المحاضر حتى قبل أن يتاح الاطلاع العام عليها . ثم أمكن للباحثين مطالعتها من أرشيفات الوثائق البريطانية . على أن أحدا فيما نعلم ممن أتتحت له مطالعتها لم يقم بنشرها أو الاتيان بملخص واف لها ، الا ما كان من الدكتور عبد الخالق لاشين الذى طالع نص محاضر الجلسات فى مذكرات سعد زغلول واهتم بأن يسد هذا النقص بما أثبتته فى كتابه عن « سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية » من تلخيص واف لما جرى فى تلك الجلسات . فكان صنيعة أول مطالعة مصرية لمحاضر المباحثات فيما نعلم . أما بالنسبة لاجتماع ماكدونالد مع مستشاريه وحاكم عام السودان فى ٢٣ سبتمبر ، ومشروع المعاهدة الذى أعدته الخارجية البريطانية لماكدونالد فى أول أكتوبر ، فلا يبدو أنها تدوولا فى البحث فيما أتتحت معالجته من دراسات . وأهميتهما تركز فيما يفصحان عنه من نوايا السياسة البريطانية وقتها مما يلقي ضوءا على السؤال الذى تردد كثيرا لدى الساسة والباحثين — هل أخطأ سعد أم أصاب فى موقفه هذا البالغ التشدد ، وهل خسرت به الحركة الوطنية أم كسبت .

ان اللورد لويد مثلا يسمى مباحثات سعد ماكدونالد « مهزلة » تردى فيها الأمر جميعه (١٦٠) . والمارشال ويفل يذكر أنها انتهت بالفشل الكامل وان موقف سعد كان متشددا غير قابل للمصالحة وأن سعدا مضلل يستطيع اهاجة الجماهير ولكن تعوزه الحكمة والشجاعة للسيطرة عليها ، وأنه ضيق الأفق وشكاك وليست لديه موهبة الأخذ والعطاء ولا موهبة التفاوض .، وهو يستطيع أن يتناول قضيته بقوة ويخوض معركة بجسارة ولكنه يتوقع أن تتدلى ثمار النصر اليه مقطوفة على صفحة (١٦١) . وبهذا التعليل الذى يرد الفشل الى تعنت سعد زغلول ، جرى الساسة الانجليز والعديد من كتابات الباحثين مثل

جون مارلو (١٦٢) وجورج كيرك (١٦٣) • وان حصر المسألة في سعد « المتصلب » أو « ضيق الأفق » لهو ادخل في السياسات الجارية منه في التحليل الموضوعي • ولا يعدو هذا التعليل الا الدعوة لاعتدال المصريين حتى يكسبوا استقلالهم ، وان التشدد ينطوى على التفريط في حقوق الوطن • وهى دعوة طالما روجها المعتدلون في السياسة المصرية • على أنه لا يبدو في دراسات المحدثين تركيز على هذه النقطة . فقد غابت تلك النعمة لدى الباحثين الذين نظروا الى سعد فى اطار الحركة الوطنية المصرية ومطالبها مثل فانيكيوتس (١٦٤) ويتر مانسفيلد الذى ذكر أنه لم يكن ثمة سياسى فى مصر يجرؤ على تسوية تحفظات تصريح ٢٨ فبراير بطريقة يقبلها الانجليز (١٦٥) ، ودزموند ستوارت الذى عزا الفشل لأن ماكدونالد المثالى قد صار واقعا بطريقة محزنة (١٦٦) •

ومن وجهة النظر المصرية ، فلا يظهر أن دارسا رعى باللائمة على سعد فى فشل المباحثات • والأستاذ الرافعى رغم خصومته الظاهرة لسعد وللوفد ذكر ان موقفه هنا كان سليما صحح به سعد موقفه مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٦٧) • واستدل الدكتور عيد العظيم من موقف سعد على نضج الوعي السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ « (١٦٨) • ويعلق الدكتور يونان لبيب رزق بأن سياسة بناء الجسور بين الطرفين كانت مقضيا عليها بالفشل ، ما دام الانجليز يصرون على وجودهم الفعال بمصر والمصريون يصرون على استقلالهم الوطنى الحقيقى (١٦٩) • والدكتور عبد الخالق لاشين « لا يملك الا أن يبدى تقديره واعجابه بصلابة سعد وقوة حجته » (١٧٠) ، رغم أن الأستاذ الباحث فى كتابه عن سعد زغلول انما يغتصب نفسه اغتصابا عند الحديث عن أى محادثة فى هذا الذى قاد ثورة المصريين فى ١٩١٩ • وهو يرجع سبب هذا التشدد المحمود من سعد

« المتهاون » الى ان تجربة ثمانية شهور من الحكم علمته ما لم يكن يعلم عن « حقيقة الاستقلال » .

على أن لعبد العظيم رمضان يؤيده لاشين . مأخذا على قبول سعد مبدأ المباحثة فى تلك الظروف السيئة ، اذ أجهض بذلك فرصة كان يمكن أن تجيء مواتية فى ظروف أفضل ، وان سعدا لم يقدر ماسيترتب على الفشل بالنسبة لآمال الأمة وبالنسبة لما ينبغى على حكومته عمله ، وانه « استخف باللقاء .. دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه .. فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هذا الخطأ » .

ولا يبدو أن سعدا اختار ظرفا سيئا ليفاوض فيه استخفافا من جانبه واقتقادا للتقدير ، لا يبدو ذلك بقدر ما ان البادى ان فرضت عليه المباحثات فى ظرف سيء . لقد كانت الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها هى المفاوضة ، وقد تولت قيادة تلك الحركة الحكم ودعاها الانجليز للتفاوض وابدوا معها فى البداية الكثير من مظاهر البخل ، واشترط المصريون دخول المفاوضة بغير قيد ولا شرط فوافقوا . فلم يعد ثمة مندوحة من خوض التجربة . والا بدت القيادة المصرية فى موقف هازل ، اما من حيث صدق اقتناعها بالمفاوضة كوسيلة منتجة ، واما من حيث حرصها على السير فى طريق يترجح لديها احتمال تحقيق مطالبها من خلاله ، واما من حيث تحملها مسؤولية شعاراتها السياسية . وقد ظلت حذرة متوجسة لا تمل من طلب التأكيدات انها تدخل مفاوضات طليقة من كل قيد ، فكانت تعطى هذه التأكيدات . ثم جاءت احداث السودان فوقت ازاءها موقفا فيه من الحزم ما ينبغى تكالبها على التفاوض ، وكانت تصريحات سعد واجراءات حكومته تؤكد هذا الموقف . وكان التكالب من جانب ماكدونالد والنبى أوضح منه من جانب سعد . ورغم تصريحاته وتصرفاته التى

أغاظت الانجليز ، ورغم خفوت أمله فى المفاوضة وخفوت أملهم ظلوا يدعونه للمفاوضة أو للمباحثات • وكان سعد هو الذى ذكر أن المفاوضات صارت مستحيلة فى أغسطس وكان هو من قال انها مجرد مباحثات لازالة سوء الفهم • ومع ذلك دعوه فى حدود هذا الاطار فلم يكن بد من خوض التجربة •

ولا يبدو أيضا ان كانت ستجىء ظروف مواتية أفضل أجهضها سعد بفعلته • وسعد فى عنفوان قوته السياسية ظهر خلال تلك الشهور من حكمه كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله أن يكون القوة الأساسية فى السياسة المصرية • والاحرار الدستوريون ضامرون والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره فى نطاق أهدافهم • ومن جهة ثانية فان وزارة مكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الأخرى ، فهى ليست أسوأ منها فى علاقتهم جميعا بمصر • وهى وزارة قلقة الوجود أتت الى الحكم لأول مرة وتستند الى أقلية برلمانية لحزب العمال فى مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب • فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر فى السياسة البريطانية ، وذلك ادعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة أو التأنى أن يحسم أمرا عويضا كهذا الأمر •

ومن جهة ثالثة فان صميم المشكلة التى فشلت المباحثات عند التصدى لها لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية أو غير مواتية، انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية ، ولا يقال ان الطرف السىء أفسد الفرصة بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة. والأمر لا يرد الى مجرد سوء توقيت أو فساد تدبير • والمشكلة بين

سعد وماكدونالد لم تكن - حسب تعبيرات ماكدونالد - نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن لولا الظرف السيء - أن يقبل ماكدونالد وحزب الأحرار البريطانى وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر وترك السودان . أو ان يكون تفادى الفشل على حساب المصريين يفرطون فى مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام . وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة . ان الظرف التاريخى فرض وقتها على الطرفين أن يصطدما وليس فى مقدور أحدهما أن ينهى الآخر قهيا تاما . فلم يكن من سبيل الا أن يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنين التالية ، بين استعمار فتى وحركة وطنية ناضجة طموح .

ولا يبدو ثالثا، أن ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهية، كان بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا ان هذا الذى جنوه كان يمكن تفاديه لو أن سعدا لم يباحث . فخروج الجيش المصرى من السودان كان مطروحا فى السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات . وسقوط وزارة سعد كان خليقا أن يحدث لو أن سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقعه آنذاك أعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه فى جديته وقدرته على المواجهة .

والحاصل أن سعدا لم يعد من مباحثاته تلك ضعيفا ، منظورا فى حساب قوته الى مدى ما يتمتع به من تأييد شعبى . بل انه تباهى بعودته « مرفوع الرأس موفور الكرامة » ، وأعلن بأنه سيستأنف الجهاد المشروع . وصرح على الشمس ومكرم عبيد (من الوفد) بأن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها وأن المصريين سيشددون المقاومة المسلحة . ومضى سعد يخطب عن التمسك بالجلاء والسودان ويعبىء

النفوس • انما جاء الضعف من ناحية ان الانجليز قرروا التآمر على وزارته وتحالفوا مع الملك لضربها • وبدأ الملك يعمل ، فاستغل أن للأزهريين بعض المطالب الاقتصادية ، ودفعهم الى التظاهر ضد سعد، وروج أنصاره لاشاعة الاضطراب بين الموظفين ، ثم دفع توفيق نسيم الى الاستقالة احياء بتزعزع موقف الوزارة • وبدأ يتجدى السلطات الدستورية للوزارة • ورد سعد على ذلك بطريقته المعهودة ، أن بادر بتقديم استقالة وزارته مشيرا الى أن دسائس تحاك ضده ليشد انتباه الجماهير وحذرهم • وانطلقت المظاهرات تهتف « سعد أو الثورة » ثم سحب استقالته بعد هذا الاستعراض للقوة ، وبدأ يعمل لاحكام قبضته على الحكم ، فعين فتح الله بركات وزيرا للداخلية ، ومحمود فهمي النقراشي وكيلا للداخلية ، وأحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأخيران كانا معروفين بأنهما من أنشط أعضاء التنظيم السري للوفد • وكان في تعيين بركات والنقراشي ما يدل على اتجاه الحكومة أحكام قبضتها على أجهزة الأمن خاصة • وصرح سعد بأن هدفه جعل الوزارة زغلولية لحما ودما • ثم أشار في خطاب العرش في نوفمبر ١٩٢٤ الى ان من أهدافه زيادة قوة الجيش (١٧١) •

ولكن جاء مقتل السردار وحاكم عام السودان السير لى ستاك في ١٩ نوفمبر ليبتسر هذا « الكفاح المشروع » الذي جهدت وزارة الوفد في انجازه بعد فشل المباحثات • وعجل مقتل السردار بتحريك اللورد اللنبي والانجليز لدفع سعد الى اختيار واحد من ثلاثة بدائل، الاستقالة ، أو الموافقة على اخراج الجيش المصري من السودان ، أو التهديد بالقوة المسلحة • فقدم استقالته • واذا كان سقوط وزارة الوفد يمكن أن يكون واحدا من آثار فشل المباحثات ، لأن الدسائس بدأت تحاك حول الوزارة منذ فشلت مباحثات سعد ماكدونالد ، فان ما عجل بها وأتمها على هذه الصورة الذاهلة هو مقتل السير لى ستاك وسرعة

استغلال النبي وحكومته للحادث في تصفية المسائل المعلقة بينهم وبين سعد • أما فشل المباحثات فلم يكن يتيح اسقاط وزارة سعد واجلاء الجيش المصرى على هذه الصورة السريعة الباترة •

وعلى أية حال ، فان موقف الجانب المصرى فى مباحثات ١٩٢٤ ، كان يعكس فى ضميمه رفض المصريين الاعتراف بشرعية وجود جندي اجنبى على ارضهم • وابقى الوجود الانجليزى على حاله السابق من القلق ، وابقى الحركة الوطنية المصرية على حالها من التهيؤ • وأتعب سعد المفاوضين بعده • ولم يقدر للانجليز أن يحصلوا على ما ظنوه ثمنا لاعترافهم باستقلال مصر ، مما كانت تعتبره مصر مجرد استرداد لحق لها اغتالوه ، واستردته هى قنصا بكفاحها وثورتها • ولم تبرم معاهدة بين مصر وبريطانيا الا بعد اثنتى عشرة سنة فى ظروف سياسية مصرية ودولية مختلفة • أبرمها الوفد فى ١٩٣٦ ، فقوجىء بمن يذكره بوقفة سعد فى ١٩٢٤ •

(تم بحمد الله)

طارق البشرى

الهوامش

الباب الأول :

- (١) محمد إبراهيم الجزيري ، جمع وترتيب : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب (١٩٢٧) ص ٣٣٤ - ٣٥٧ .
- (٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلى . كتاب اليوم مارس ١٩٧٦ . ص ١٣٠ - ١٣١ .
- (٣) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٥) ص ٢٥٥ .
- (٤) مؤسسة الأهرام . مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - ١٩٧٠ ص ٣٠٨ - ٣٣٦ .
- (٥) الكتاب الأبيض الانجليزي . ترجمة عبد القادر المازني المحرر بجريدة الاخبار (مارس ١٩٢٢) ص ٤ ، ٥ .
- (٦) الكتاب الأبيض . المرجع السابق . ص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ .
- (٧) الكتاب الأبيض . المرجع السابق . ص ٣٣ .
- (٨) محمد كامل سليم : صراع سعد في أوروبا كتاب اليوم (يولية ١٩٧٥) ص ٦٨ .
- (٩) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليوم (مايو ١٩٧٥) .
- صراع سعد في أوروبا . كتاب اليوم (يونيو ١٩٧٥) .
- أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، كتاب اليوم (مارس ١٩٧٦) .
- (١٠) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى . المرجع السابق . ص ٤٤ - ٤٥ .
- (١١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ . المرجع السابق . ص ١٢ .
- (١٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد الكبرى . المرجع السابق . ص ١٧٩ .
- (١٣) محمد إبراهيم الجزيري . المرجع السابق . ص ٣٦٣ - ٣٦٥ .
- (١٤) محمد كامل سليم : صراع سعد . المرجع السابق . ص ٤٣ .
- (١٥) محمد كامل سليم . صراع سعد . المرجع السابق : ص ١٠ - ١٦ .
- (١٦) محمد كامل سليم . صراع سعد . المرجع السابق . ص ٩٠ .
- (١٧) محمد كامل سليم . صراع سعد . المرجع السابق . ص ٢٠ - ٢٨ .
- (١٨) محمد كامل سليم . صراع سعد . المرجع السابق . ص ١٦ - ١٨ .

- (١٩) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٤١ .
- (٢٠) Cromer, Modern Egypt, Vol. II (1908), pp. 430-431.
- (٢١) اللورد كرومر . تقرير عن المالية والادارة والحسالة العمومية في مصر ولفي السودان سنة ١٩٠٦ . ترجمة المقطم (١٩٠٧) ص ٣٥ - ٤٥ .
- (٢٢) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ ، الجزء الاول . مرجع سابق . ص ٧١ - ٧٢ .
- (٢٣) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ١٩ - ٢٠ ، ٢٥ .
- (٢٤) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٣٤ - ٣٦ ، ٩٥ .
- (٢٥) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٥٨ - ٥٩ .
- (٢٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ . مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٥) . يراجع نص المشروع فيها . ص ٨٧ - ٩٢ .
- (٢٧) يراجع نص المشروع في « القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » . مرجع سابق . ص ٦٦ - ٦٨ ، وكذلك في « عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ . الجزء الثاني (طبعة ١٩٥٥) ص ١٥٧ - ١٦٠ » .
- (٢٨) يراجع كتاب « الامتيازات الأجنبية » . محمد عبد الباري . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، (١٩٣٠) . وقد ذكر المؤلف (ص ١٧٦ - ١٧٧) . « كان من أعظم الأخطاء ربط الكلام في الامتيازات الاجنبية بتسوية العلاقات المصرية البريطانية ، وهو خطأ وقع فيه كل الساسة والمفاوضين المصريين . ووجه الخطأ أن هذا يعطل تسوية مسألة الامتيازات وحل مسألة علاقات انجلترا بمصر جميعا . لأن انجلترا ترتب على الفناء الامتيازات الاعتراف بحقوق تزعمها تذهب باستقلال مصر الفعلي . وهذا ما ينفر المصريين ويدعوهم الى النظر نحو نيات انجلترا بعين الحذر الشديد » .
- والملاحظة صحيحة ، الا فيما يتعلق بأن هذا الخطأ كان مذهب جميع المفاوضين . فقد كشفت المادة التاريخية التي لم تكن متاحة للمؤلف ، عن أن سعدا حاول فصل المسألتين بعهما عن بعض ، ولم يقبل ربطهما الا بضغط المعتدلين .
- (٢٩) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .
- (٣٠) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثاني .. المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
- (٣١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ٥٨ - ٥٩ .
- (٣٢) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ ، ٦٢ - ١٦٣ .
- (٣٣) د . عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ (١٩٦٨) ، ص ٣٠١ - ٣٠٧ .
- (٣٤) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ص ٢٢٤ .. الخ .
- (٣٥) أحمد شليق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثاني ص ٣٢ - ٥٢ وبه وصف تفصيلي شيق لاستقبال الجماهير لسعد زهلول .

- (٣٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٨٥ - ١٨٦ .
- (٣٧) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٨ .
- ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨ .
- (٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٤٤ .
- (٣٩) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٣٢ .
- (٤٠) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٧٤ .
- (٤١) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٤٥ .. المرجع السابق . ص ١٩٢ .. الخ .
- (٤٢) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . ص ٨ - ٩ ، ص ١٣ (رسالة ١١ ديسمبر) .
- (٤٣) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . ص ٣١ - ٤١ .
- Elie Kedourie, *The Chatham House Version and the Middle-Eastern Studies* (1970), pp. 148-158.
- F.O. 407/192 No. 144, From Allenby to Curzon, March 13, 1922. (٤٤)
- (٤٥) اسماعيل صدقي . مذكراتي . دار الهلال (١٩٥٠) ص ٢٨ . يراجع أيضا خطاب استقالة عبد الحالق ثروت .
- (٤٦) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة . جمعها محمود فؤاد (طبعة ١٩٢٤) .
- من خطاب سعد زغلول في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ . ص ٢٠ .
- (٤٧) مجموعة خطب .. المرجع السابق . من خطاب سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ١١١ .
- (٤٨) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ . ص ٢٥ .
- (٤٩) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد في ٧ ديسمبر ١٩٢٣ . وقد أطلق سعد على تصريح ٢٨ فبراير عبارة « استقلال بالنبوت » أي بالعصا الخليفة .
- (٥٠) مجموعة خطب .. المرجع السابق ، من خطاب سعد في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ١٠٥ ، ١١١ .
- (٥١) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٢٢ .
- (٥٢) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ١٠٦ .
- (٥٣) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . من رسالة اللنبى الى كيرزون في ١٢ ديسمبر ١٩٢١ . ص ١٦ .
- (٥٤) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٨٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .
- (٥٥)
- (٥٦) محمد ابراهيم الجزيري .. المرجع السابق . ص ١٤٥ - ١٤٧ .
- أحمد شفيق .. الحولية الأولى .. المرجع السابق . ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٥٧) عبد الرحمن الرافعي . في أعقاب الثورة . الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٩)
ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٥٨) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II, 1934, pp. 88, 93.

كما أشار المارشال ويفل الى أن سعدا قد عمل على تحويل المستشارين المالي والقضائي الى وضع لا قيمة له ، وان سعدا شعر أنه من القوة بحيث يستطيع معاملة رجال اللورد اللنبى الذين ذهبوا اليه لمناقشته بشأن المستشار القضائي ، فعاملهم بصلف اقتضى تذكيره بأنه يخاطب ممثلى حكومة بريطانيا العظمى .

Wavell, Allenby, Soldier and Statesman, 1954, pp. 331-332.

(٥٩) Lord Lloyd المرجع السابق ص ٨٤ .

الباب الثاني :

- (٦٠) برقية اللورد كرومر الى اللورد سالزبوري رقم ١٠٢ فى ٣٠ مايو ١٨٩٩ .
(٦١) برقية اللورد اللنبى الى ماكدونالد رقم ٤٨٢ فى ٢٦ يولية ١٩٢٤ .
(٦٢) د . ابراهيم محمد حاج موسى . التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان (١٩٧٠) ص ٨ .
(٦٣) د . زاهر رياض . السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ - ١٩٥٣ . (١٩٦٦) . ص ٢٠ .
(٦٤) د الباحث المطلع محزون ، ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (١٩٣١) ص ٣٥ - ٥٠ . وبالتعميل المصرى شيدت خطوط السكك الحديدية وميناء بورسودان وشبكات البرق وغيرها من المرافق .
(٦٥) د . حسين خلاف . تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة (١٩٦٦) ص ١٣ - ١٤ .
(٦٦) د . زاهر رياض . المرجع السابق . ص ٢١٠ .
(٦٧) داود بركات . السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية (١٩٢٤) ص ١٥٣ - ١٥٤ .
(٦٨) داود بركات . المرجع السابق ص ١٥٢ - ١٥٧ .
د . عبد العظيم رمضان . الجيش المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى . مجلة السياسة الدولية (يولية ١٩٧٢) . ص ٣١ - ٣٢ ، ٢٩ .
د . عبد العظيم رمضان . موقع الجيش المصرى فى ثورة ١٩١٩ . مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٧٣) . ص ١٠٠ - ١٠١ .
(٦٩) د محزون ، . المرجع السابق . ص ٥٠ .
(٧٠) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد ، والأميرالاي أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان (١٩٣٦) . ص ١١ - ٢٣ .
(٧١) د محزون ، . المرجع السابق . ص ٥٧ - ٥٩ ، ٦٣ .
(٧٢) داود بركات . المرجع السابق . ص ٨٦ - ٨٧ .

- (٧٣) « المعزوق » .. المرجع السابق . ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ .
- (٧٤) عبد الرحمن الرافعي . مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (طبعة ١٩٣٩) ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ٢٢٥ .
- (٧٥) صحيفة اللواء ، ٣ يونيو ١٩٠٢ . نقلا عن مجلة اللواء . الجزء الثاني ، أبريل ومايو ويونيو ١٩٠٢ . ص ٤٩ - ٥٣ .
- (٧٦) صحيفة اللواء ، ١٨ نوفمبر ١٩٠٢ . نقلا عن مجلة اللواء . الجزء الرابع ، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢ . ص ٣٦ - ٤٠ .
- (٧٧) صحيفة اللواء ، ٢٣ مايو ١٩٠٤ . نقلا عن مجلة اللواء . الجزء الثاني ، أبريل ومايو ويونية ١٩٠٤ . ص ٣١ - ٣٤ .
- (٧٨) خطابه بطل الوطنية مصطفى كامل باشا ، التي ألقاها بتياترو زيزينيا بمدينة الاسكندرية في مساء يوم الثلاثاء ١٥ رمضان عام ١٣٢٥ ، ٢٢ أكتوبر ١٩١٧ .
- (٧٩) عبد الرحمن الرافعي . محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية (طبعة ١٩٤٨) ص ٧٦ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٩ - ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ .
- (٨٠) تراجع نصوص برامج الأحزاب الثلاثة في مجلة الطلبة عدد فبراير ١٩٦٥ .
- (٨١) عبد الرحمن الرافعي . محمد فريد .. المرجع السابق ص ٦٨ - ٦٩ ، ٨٤ .
- (٨٢) د . محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان وتاريخ وحدة وادي النيل السياسية القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ (١٩٦٣) . ص ٨ .
- (٨٣) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١٤٣ .. الق .
- (٨٤) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١١٥ - ١٢٠ .
- (٨٥) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق ، ص ١٤٧ .
- (٨٦) مجلة الطلبة ، فبراير ١٩٦٥ .
- (٨٧) محمود سليمان غنام . المعاهدة المصرية الانجليزية ودراساتها من الوجهة العملية (١٩٣٦) ص ٣٠٨ .
- (٨٨) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .
- (٨٩) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ .
- « السودان » من ٢٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ . مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٣) ص ١٠ - ١١ .
- (٩٠) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ١٩١٩ الجزء الثاني .. المرجع السابق ص ١٩١ .
- (٩١) « السودان » .. مجموعة وثائق ، المرجع السابق ص ١١ - ١٤ .
- (٩٢) د . ابراهيم محمد حاج موسى .. المرجع السابق ص ١٢ - ١٤ .
- (٩٣) Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, London, 1974, pp. 63-66.

- (٩٤) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق ص ١٠١ .
- (٩٥) « السودان » .. مجموعة وثائق .. المرجع السابق ص ١٥ .
- (٩٦) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ .. المرجع السابق ص ١٨٤ .
- (٩٧) صحيفة السياسة ٢١ ابريل ١٩٢٣ . نقلا عن : البرت شقير . الدستور المصري والحكم النيابي (١٩٢٤) . ص ١٤٤ - ١٤٧ .
- (٩٨) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٤١ - ٢٥٣ .
- (٩٩) رسالة كيرزون الى اللنبي في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢ ، نقسلا عن : يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .
- ٣٦٨ ، ٣٩٢ - ٣٩٦ .
- F.O. 407/196, No. 24. From Allenby to Curzon, January 14, 1923. (١٠٠)
- F.O. 407/196, No. 24. From Curzon to Allenby, January 18, 1923. (١٠١)
- F.O. 407/196, No. 39. From Allenby to Lindsay, January 25, 1923. (١٠٢)
- F.O. 407/196, No. 41, 42, 43. From Allenby to Lindsay and Curzon, January 25, 26, 1923. (١٠٣)
- F.O. 407/196, No. 46. From Allenby to Sir Eyre Crowe, January 29, 1923. (١٠٤)
- F.O. 407/196, No. 247. From Curzon to Allenby, January 30, 1923.
- F.O. 407/196, No. 47. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.
- F.O. 407/196, No. 17. From Curzon to Allenby, February 1, 1923. (١٠٥)
- F.O. 407/196, No. 14. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.
- F.O. 407/196, No. 83. From Allenby to Curzon, February 11, 1923. (١٠٦)
- (١٠٧) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث (١٩٢٨) . ص ٣٤٥ - ٣٤٩ .
- (١٠٨) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث . ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٣٩٢ - ٣٩٦ .
- (١٠٩) البرت شقير .. المرجع السابق . ص ١٨٤ - ١٩٥ .
- (١١٠) أحمد شفيق .. حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث . ص ٢٣ : .
- (١١١) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٤٥ .
- (١١٢) مجموعة خطب سعد باشا .. المرجع السابق ص ٨٠ - ٨١ .
- (١١٣) محمد ابراهيم الجزيري .. المرجع السابق . ص ١٤٧ .
- (١١٤) مجلس النواب (٢٣ يولية ١٩٢٤) .
- (١١٥) داود بركات .. المرجع السابق . ص ١٣٨ ، ١٦٨ .
- (١١٦) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٨٣ .
- «المحزون» .. المرجع السابق . ص ٦١ .
- (١١٧) «المحزون» .. المرجع السابق . ص ٧١ - ٧٢ .
- (١١٨) د. محمد أنيس . حركة اللواء الأبيض بعد ٥٠ سنة في مصر والسودان . دراسة نشرت في صحيفة الأهرام من ٢٩ يولية ١٩٧٣ ، الى ٢ يولية ١٩٧٣ .

- (١١٩) د. محمد أنيس .. المرجع السابق .
- (١٢٠) د. محمد أنيس .. المرجع السابق .
- (١٢١) د. عاصم الدسوقي . كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ (١٩٧٥) ص ٢١٤ .
- (١٢٢) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٢٤ - ٢٥ .
- (١٢٣) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٦٧ - ٦٨ .
- (١٢٤) د. محمد حسين هيكل . عشرة أيام في السودان . سلسلة كتب للجميع (١٩٤٩) . ص ٨٣ .
- (١٢٥) د. محمد حسين هيكل .. المرجع السابق . ص ١٠٨ .
- (١٢٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ .. المرجع السابق . ص ٤٦٤ . يراجع أيضا رسالة دكتوراه غير منشورة : د. تمام حمام تمام .
- مواقف حزب الوفد المصري من مسألة السودان في الفترة من ١٩١٩ - ١٩٥٤ .
- يولية ١٩٧٤ . ص ٧٩ .
- (١٢٧) داود بركات .. المرجع السابق . ص ١٠٨ - ١١٣ .
- (١٢٨) محمد ابراهيم الجزيري .. المرجع السابق . ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .
- (١٣٠) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٩٩ - ١٠٠ .
- (١٣١) د. عاصم الدسوقي .. المرجع السابق . ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

الباب الثالث :

- (١٣٢) محمد كامل سليم . أزمة الوفد .. المرجع السابق . ص ٨٥ - ٨٦ .
- (١٣٣) د. محمد أنيس . ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطاني . مجلة الهلال أكتوبر ١٩٦٤ .
- (١٣٤) يوسف نحاس . صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث ، مفاوضات على كيزون (١٩٥١) . ص ٥٥ - ٦٠ ، ٦٨ .
- F.O. 407/196, No. 154. From Allenby to Curzon, March 5, (١٣٥) 1922.
- (١٣٦) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- (١٣٧) Lord Lloyd, op. cit., p. 83.
- (١٣٨) Lord Lloyd, op. cit., p. 86.
- (١٣٩) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧٢ .
- (١٤٠) Lord Lloyd, op. cit., pp. 84-85, 89.
- (١٤١) Wavell, op. cit., p. 327; Lloyd, op. cit., p. 87.
- د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧٣ .

F.O. 407/199, No. 6. From Allenby to MacDonald, July 2, 1924, Tel. No. 222.

F.O. 407/199, No. 213. From Allenby to MacDonald, June 29, (١٤٧) 1924.

F.O. 407/199, No. 136. From MacDonald to Allenby, July 1, (١٤٧) 1924.

F.O. 407/199, No. 225. From Allenby to MacDonald, July, 7, (١٤٨) 1924.

F.O. 407/199, No. 145. From MacDonald to Allenby, July 14, (١٤٨) 1924.

F.O. 407/199, No. 246. From Allenby to MacDonald, July 28, (١٤٧) 1924.

F.O. 407/199, No. 154. From MacDonald to Allenby, July 31, (١٤٧) 1924.

(١٤٨) د. عبد الحالى لاشين . سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية (١٩٧٥) .
ص ٣٩٩ - ٤٠٢

Wavell, op. cit., p. 230. (١٤٩)

F.O. 407/199, No. 214. Record to Conference held at 10, Downing Street, on Tuesday, September 23, 1924. (١٥٠)

F.O. 407/199, No. 222. Memorandum respecting a draft agreement between Great Britain and Egypt. (١٥١)

F.O. 407/199, No. 216. Record of Conference held at 10, Downing Street, on September 25, 1924. (١٥٢)

F.O. 407/199, No. 217. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 25, 1924. (١٥٣)

F.O. 407/199, No. 221. Zaghlul Pasha to Mr. MacDonald. (١٥٤)

F.O. 407/199, No. 218. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 26, 1924. (١٥٥)

F.O. 407/199, No. 220. Record of Second Conference held at 10, Downing Street on September 29, 1924. (١٥٦)

F.O. 407/199, No. 224. Record of Third Conference held at 10, Downing Street, on October 3, 1924. (١٥٧)

(١٥٨) القضية المصرية . المرجع السابق . ص ٢١٧

(١٥٩) محمد ابراهيم الجزايرى . المرجع السابق . ص ٣٤٨ - ٣٥١

احمد شفيق . حوايات مصر السياسية . الحولية الاولى ١٩٢٤ (طبعة ١٩٢٨) .
ص ٣٠٩ - ٣٤٥

Lord Lloyd, op. cit., p. 93. (١٦٠)

Wavell, op. cit., pp. 325, 330. (١٦١)

John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953. London 1954. (١٦٢)
pp. 265-266.

George E. Kink, A Short History of the Middle East (1960), p. 167. (١٦٣)

P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (1969), p. 276. (١٦٤)

Peter Mansfield, The British in Egypt (1971), p. 253. (١٦٥)

- (١٦٦) دزموند ستيوارت • تاريخ الشرق الأوسط الحديث (١٩٧١) ترجمة زهدى جاد الله (١٩٧٤ بيروت) • ص ٢٥٦ •
- (١٦٧) عبد الرحمن الرافعي • في أعقاب الثورة الجزء الأول (طبعة ١٩٥٥) ص ١٨٠ •
- (١٦٨) د • عبد العظيم رمضان • تطور الحركة الوطنية في مصر • المرجع السابق • ص ٤٥٣ •
- (١٦٩) د • يونان لييب رزق • المرجع السابق • ص ٢٧٢ •
- (١٧٠) د • عبد الخالق لاشين • المرجع السابق • ص ٤٠٣ - ٤١٠ •
- (١٧١) طارق البشري • ثورة ١٩١٩ والسلطة السياسية • مجلة الكاتب • أكتوبر ١٩٦٧ •
- د • يونان لييب رزق • المرجع السابق • ص ٢٧٤ - ٢٧٥ •
- أحمد شليق • الحولية الأولى • المرجع السابق • ص ٣٢٥ - ٣٦٣ •

الوثائق

**محضر الجلسة المنعقدة في ١٠ وادنتج ستريت ، يوم الثلاثاء
٢٣ سبتمبر في الساعة العاشرة صباحاً**

حضر الاجتماع رئيس الوزراء والمستر بونسنبى والسير لي ستاك
والسير ولیم تيريل والكولونيل ليسيستر والمستر سلبى والمستر مورى .

عند افتتاح الجلسة قال رئيس الوزراء انه اراد أن يوضح بصراحة
الصعوبات التي تعترض الموقف الذي وجد نفسه فيه . لقد ظهر له أن
تصريح فبراير ١٩٢٢ والسياسة التي أدت بحكومة صاحب الجلالة أن
تصدره قد حرمته من العوامل التي كان يمكنه بها في الظروف المواتية
أن يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية . لقد جعلت حكومة صاحب
الجلالة من مصر بلداً مستقلاً ، واذا كانت الظروف قد أجبرتنا من وقت الى
آخر أن نحاول فرض نفوذنا عليها ، فإن كل محاولة من تلك المحاولات
كانت تقودنا الى الخطأ .

كان زغلول باشا في طريقه الى لندن ذلك اليوم ، وكان عليه أن
يقابله (ماكدونالد) يوم الخميس . وأهم موضوعين كان عليهما أن يتناقشا
فيهما ، هما الطريقة التي تؤمن بها المواصلات الامبراطورية في مصر ،
وكيف يحل الموقف في السودان . وفيما يتعلق بالموضوع الأخير
(السودان) فإنه سيقابل بالنقد الذي يحدث كلما بدأنا الاهتمام بهذا
الموضوع ، أي منذ الثمانينيات من القرن الماضي ، أن الحكومات المتتالية
أعلنت دائماً أنها كانت تعمل في السودان نيابة عن مصر وكوكيل عن

الحكومة المصرية . وكان ذلك هو الحال في وقت حادثة فاشودة وبعدها
كما كان قبلها .

وأشار الكولونيل تشوستر Schuster الى أن اللعاهدة
الانجليزية المصرية في ١٨٩٩ قد حددت مركز كل من الحكومتين .
وبمقتضى تلك الاتفاقية كان من الواضح أن الحكومة البريطانية ليست
مجرد وكيل ، ولكنها كانت شريكة أصلية . وقد وضعت المعاهدة عمدا
لتؤكد أن الحكومة البريطانية كانت هي الشريك الأعلى . (ملاحظة -
وقعت حادثة فاشودة التي أشار اليها رئيس الوزراء قبل توقيع معاهدة
١٨٩٩ . وقبل أن يتحدد الموقف بمقتضى تلك المعاهدة فإن الاتجاه
الذي اتخذه اللورد كتشنر في فاشودة كان صحيحا بلا شك) .

وهنا قرأ رئيس الوزراء مقدمة تلك الاتفاقية ، وأشار الى أنه
بمقتضاها لم تطالب الحكومة البريطانية بأكثر من نصيبها في ادارة
السودان ، وأنه على الرغم من أن المادة الثالثة كانت تنص على أن ترشح
الحكومة البريطانية الحاكم العام ، الذي لا يخرج من الخدمة الا بموافقتها ،
فإن الجانب الفعال الحقيقي في الموضوع كان تعيين ذلك الضابط بمرسوم
خديوي . وأنه لا يرى ان الاتفاقية قللت من كون السودان تركيا أو مصريا
ولا إنها جعلته بأي حال نوعا من الممتلكات البريطانية .

وأوضح المستر موري Murray ان اللورد كرومر لم يخف حقيقة
ان الاتفاقية قد صيغت عمدا بهدف الحرص على كرامة مصر . وإذا كانت
الاتفاقية لم تضيف في ظاهرها كثيرا من الحقوق على حكومة صاحب
الجلالة ، فإن حقيقة ان الحاكم العام يختاره الانجليز ويمارس وظيفته
بموافقتهم ، هذه الحقيقة منحتهم في الواقع الاشراف التام على الادارة .
وإذا كانت المعاهدة لم تجعل من السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية،
فإنها قد فصلته تماما عن مصر . ولو لم يكن الأمر كذلك لطبقت
الامتيازات على السودان . وقد طرح هذا الأمر أمام المحاكم المختلطة
المصرية ، التي قررت في عام ١٩١٠ أو ١٩١١ أن السودان هو في الحقيقة
دولة منفصلة ومتميزة عن مصر ، وان له طبيعة الحكم الثنائي الانجليزي
المصري . وإذا أخذ في الاعتبار الهدف الذي من أجله وضعت المعاهدة ،
لكان من الصعب تعديلها تعديلا يقبله المصريون ولا سلبها المميزات
الأساسية من وجهة النظر البريطانية .

وقال رئيس الوزراء ان كل غرضه ان يكتشف ان أمكن صيغة للاتفاق

تتيح لنا في السودان حرية غير مقيدة كما كان الحال في الماضي ، وتمكنه في الوقت نفسه من تقديم نوع من التنازل للحكومة المصرية .

وأشار الكولونيل شوستر : الى أنه ازاء الاتجاه الحالي للحكومة المصرية بالنسبة للبريطانيين في السودان ، فإن أى شكل للإشراف الثنائي على الإدارة الداخلية للبلاد يعتبر مستحيلا . وإذا أريد إعطاء المصريين اشتراكا مظهريا في حكومة البلاد . فلا يمكن ذلك الا باختيار ممثلين لهم في نوع من المجالس الاستشارية المشتركة التي تجتمع في لندن . وقد وضع فعلا اقتراح على هذه الأسس في مذكرة حكومة السودان بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٤ . وأنه من الأمور الجوهرية أن يجتمع هذا المجلس في لندن وليس في القاهرة حتى لا تصبح أعمال السودان موضوعات دائمة للمناقشة في البرلمان المصري .

وقال رئيس الوزراء انه فهم أن السير لي ستاك يقترح عليه أن يقول لزغلول « انك قد أقمت أوضاعا تجعل من المستحيل إقامة أى نوع من الاشتراك في حكم السودان ، وعلى ذلك يجب عليك أن توحصل من السودان » . وأن هذا الاقتراح لهو من أعمال القوة القاهرة التي من الصعب تبريرها . وسيكون موقف زغلول منا كما يلي : انكم أنفسكم قد احتفظتم بمسألة السودان الى مناقشات تالية - وكل ما عملته هو أن أقرر ما اعتزم أن أقدمه كمطالب للمصريين في مثل هذه المناقشات . . . وأن هذا لا يبرر لك أن تتجاهل كل حقوق المصريين !! إنه (ماكدونالد) ليخشى أننا لو اتخذنا في مثل هذه الحالة اجراء تعسفيا باخراج جميع المصريين من السودان وأعلننا عزمنا على إدارة البلاد بأنفسنا ، فإن ذلك حرى به أن يحدث ثورة عنيفة في مصر . ومن المحتمل أن يستقيل زغلول وأن يلقي على عاتقنا إدارة حكومة البلاد دون أن يكون في الامكان إقامة وزارة ومع عداء كل موظف مصري لنا - بينما ينتظر كل صاحب متجر أجنبي أو تاجر صغير من قواتنا أن نحمله ضد حوادث العنف .

وأشار مستر صليب : الى انه بناء على التجربة الأخيرة فإن اتباع الحكومة البريطانية لطريق التشدد لم ينتج رد فعل عنيف في مصر كما كان منتظرا ، بل العكس .

وقال رئيس الوزراء ، انه من المستحيل الاعتماد على ذلك ، ثم عرج الى تحديد مشكلة الحامية البريطانية في مصر ، وكانت فكرته أن الوقت قد حان لانهاء الوضع الشاذ الذي ترك فيه تصريح فبراير ١٩٢٢ كلا من

الحكومة البريطانية ومصر . لقد منحت مصر استقلالها ولكن حامية بريطانية استمرت في عاصمة البلاد ، وبقيت الحكومة البريطانية مسئولة في النهاية عن حفظ النظام فيها والاستمرار في العمل اذا سقطت الحكومة المصرية . وكان (مكدونالد) يفكر في انه قد حان الوقت للتنحي عن هذه المسئولية وحصر واجب القوات البريطانية في مصر في حماية القنال وكذلك خطوط مواصلاتنا الجوية الامبراطورية . وقد سلم بأن مثل هذه الخطوة قد تلقى اعتراضا من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية في مصر ، وطلب رأى السير لي ستاك في هذه المسألة .

وقال السير لي ستاك انها بلا شك ستلقى هذه المعارضة ، ولكنه أشار الى أن الأمن الذى هياه وجود القوات البريطانية في القاهرة للحكومة المصرية ، مكنها من القيام بمخاطرات ربما كان من المحتمل أن تحجم عنها بدونه ، وانه اعتمادا على هذا الأمن كانوا يخاطرون بتهييج الراى لعام في مصر واثارة الاضطرابات العنيفة في السودان .

وقال رئيس الوزراء ، على أى حال ، فان مسألة القوات البريطانية في مصر لهى من المسائل التى سيناقشها مع وزير الحربية .

وأشار الكولونيل تشستر الى أن مسألة السودان كانت قد بحثت من زاوية تبرير التصرفات البريطانية ردا على ما يمكن أن يسوقه زغلول من حجج ، ولكن من المستحيل في الوقت نفسه التغافل عن حقائق الموقف المحل . وقد علم أبناء السودان ان حالة البلاد ستناقشها الحكومتان البريطانية والمصرية . وقد طال انتظارهم لهذه المباحثات ، وهم سيعلمون أن زغلول باشا كان الآن في لندن . لقد ذكر رئيس الوزراء انه لن تكون هناك مفاوضات ولكن مجرد محادثات ، وان انتهاء المحادثات لن ينظر اليها كإخفاق مما يجعل يحدث أزمة . ولكن السودانيين لا يدركون هذا التمييز . فاذا انتهت المحادثات دون أى علامة قاطعة بأن مطلب المصريين قد رفض نهائيا . فستستمر فترة القلق ، وسيكون من المستحيل وقف تفاقم أخطار الوضع المحل من الازدياد . فاذا تطرقت الفكرة الى الخارج فان المصريين سيصبحون أخيرا سادة البلاد ، وان الزعماء المحيين - سيحاولون حماية لانفسهم - أن يحسنوا علاقاتهم بهم . وقد قال رئيس الوزراء أن زغلول لم يطرح سوى ادعاء فقط ، ولكن الطريقة التى طرح بها ادعائه ، واساءته معاملة البريطانيين ، جعلت كل مصرى في السودان في وضع يشعر فيه ان ولائه لبلاده لا يتفق مع ولائه

للادارة الحالية في السودان . واذا لم ينكر زغلول علنا هذه التصريحات ، فان وجود المصريين سيكون مصدرا لخطر محقق وبصفة خاصة وحدات الجيش المصري .

وأشار السير لي ستاك : الى أن الجيش المصري في السودان كان هو النقطة المحيرة في الموقف كله ، فبينما بقي الجيش المصري محتفظا بولائه لمصر ، وبينما كانت الحكومة المصرية تسعى للادارة البريطانية في السودان وتقاومها ، صار من المستحيل منع انتشار الكراهية في ظل النظام القائم . واذا لم يوقف هذا فقد ينشأ موقف يولد انفجارا في جميع أنحاء البلاد . وقد وافق (لي ستاك) على إبعاد العنصر المصري من الجيش وتحويل العناصر المحلية من المجندين الى قوات درك ، سيكون عملا تحكيميا . ولكن زغلول نفسه بمقدرته الخطابية وموقف البرلمان المصري والصحافة لم يتركوا لنا مجالا للاختيار في هذا الأمر . وقد اعترف بالمصاعب التي أشار إليها رئيس الوزراء في تقرير مطلبنا باتخاذ اجراء ما يصاغ بالشكل المشار اليه وفقا لأي وضع قانوني ، وأنه يحسن تجنب الدخول في مناقشات على مثل هذه الأسس .

ان تصرفاتنا يجب أن تؤخذ حسب مايتيحها الموقف من مزايا فعلية . لقد تعهدنا صراحة الا نسمح للسودانيين مرة أخرى ان يكونوا رعايا للحكم المصري السيئ ، ان واجبنا هو خدمتهم ، واذا كان المصريون بتصرفاتهم الخاصة جعلوا من المستحيل علينا ان نتركهم في السودان ، فانه يجب علينا الاختيار بين اخراجهم منه أو اننا نكون قد خننا الأمانة التي في أعناقنا . ان مشروع اجلاء الوحدات المصرية واخراج الضباط المصريين من الوحدات العربية والسودانية كان عرضة بلا شك لكثير من الاعتراضات كما أشير إليها في خطابه المؤرخ ١٦ سبتمبر ، ولكنه (سير لي ستاك) أعاد التفكير في الموضوع ، المرة بعد المرة ولم يتضح له طريق آخر . ان الأمر يحتاج الى تعزيز مبدئي للحامية البريطانية في السودان .

وقال رئيس الوزراء انه شعر باعتراضات جسيمة بالنسبة للمطلب الأخير وتعزيز القوات البريطانية . وقال انه كان يؤمن بتحاشي التفكك النهائي للنظام القائم ما أمكنه ذلك . وان مجرد اندلاع لهيب الثورة لا يجعلك تدري متى تنتهي . وانه ليفضل كثيرا أن تستمر الحكومة السودانية في سياسة الاجلاء الفوري لأي فرد من المصريين الذين يظهرون التأمر ضد النظام القائم - وسوف لا يلجأ الى الاجراءات التي

أوصى بها السير لي ستاك ، إلا إذا ترتب على هذا اندلاع عنيف للثورة .
وفى تلك الحالة سيكون لعملهم ما يبرره .

وأشار السير لي ستاك الى أنه من من الصعب جدا الاستدلال على
ما يشهده الضباط المصريون من عوامل الضغط في صفوف الكتائب
السودانية . وقد لا يكتشف الشر إلا اذا استشرى بعد فوات الوقت .

وقال رئيس الوزراء انه لم يقرر بعد مجرى عمله . وانه يريد أن
يعقد اتفاقا مع زغلول اذا كان ذلك ممكنا ، وانه مستعد أن يواصل
المباحثات الى فترة طويلة . وانه سيرتب اجتماعا آخر بعد أن يكون قد
بدأ مباحثاته وبعد أن تتاح له فرصة التعرف على موقف زغلول .

ولقد تساءل رئيس الوزراء عما يجوز أن يحدث حينما تنتهى مدة
عمل السير لي ستاك ، اذا رفضت الحكومة المصرية أن تعين خلفا له تختاره
حكومة صاحب الجلالة . ذكر ان الاتفاقية لم تضع احتياطا مسبقا لمثل
هذه الحالة الطارئة .

وأوضح السير لي ستاك انه هو نفسه كحاكم عام قد انتدب أحد
الأفراد لينوب عنه وأن يقوم بكل أعماله . ان هذه السلطة انما يخوله
اياها كونه حاكما عاما ولا علاقة لها بمجلسه (مجلس الحكم العام) .
واذا رفضت الحكومة المصرية تعيين من ترشحه حكومة صاحب الجلالة
فان حكومة السودان تستمر فى عملها تحت اشراف قائم بأعمال الحاكم العام
حتى تصل الحكومتان المصرية والبريطانية الى اتفاق فى هذا الشأن .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كانت سلطة القائم بعمل الحاكم
العام الذى يعينه السير لي ستاك ستستمر حتى بعد انتهاء مدة خدمته
هو نفسه .

فقال السير لي ستاك انه يظن أنها ستستمر .

وقال رئيس الوزراء انه يشك فى ذلك وينبغى أن يترك بحثه
للخبراء القانونيين

محضر الجلسة المنعقدة في ١٠ داوننج ستريت في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ الساعة العاشرة والنصف صباحاً .

حضر الاجتماع رئيس الوزراء (رامزي ماكدونالد) وصاحب الدولة سعد باشا زغلول ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر موزى .

افتتح رئيس الوزراء الجلسة معرباً عن أسفه لعدم تمكنه من إجراء اتصال مباشر مع زغلول من عهد بعيد ، قبل وقوع الحوادث التي جعلت الأوضاع أكثر صعوبة لكل منهما .

كذلك تأسف زغلول باشا لأن الظروف الحالية ليست ملائمة بالمرّة . ومع ذلك فقد أيقن أنه مع حسن النية فإن كل شيء ممكن .

وقد وافقه رئيس الوزراء على ذلك وأكد له أن الجانب البريطاني لا يعوزه حسن النية . وأنهم هنا اليوم في حديث عام لا لبس فيه . وكان التعبير المستعمل « لازاحة الضباب » .

ووافق زغلول باشا على ذلك .

وقال رئيس الوزراء إن أول المسائل العديدة هو السودان . فقد أثار صعوبات كبيرة جداً بين الحكومتين البريطانية والمصرية . وتساءل زغلول باشا كيف كان ذلك وبأى طريقة يحول السودان دون الاتفاق .

وقال رئيس الوزراء إن هناك سببين مهمين بين عديد من الأسباب الأخرى ، أولهما ، تصريحات زغلول نفسه في البرلمان المصري في شهر يونية التي أغلقت الباب إلى حد ما دون الاتفاقية . وثانيهما الحوادث التي أجبرت الحكومة البريطانية على القيام بعمل كان يأمل ألا يكون له ضرورة . وقد لاحظ أنها كانت غلطة كبيرة أن يحاول أن يستبق إجراء معاهدة باختلاس خطوات يتقدم بها على الطرف الآخر من المفاوضات ، كما أنها تضع ذلك الجانب في موقف لا يطاق .

وقد لاحظ زغلول باشا في إجابته على هذه النقاط أن تصريحاته العامة بخصوص السودان لا تمثل شيئاً جديداً . فقد كان هناك دائماً مطالبة مستديمة في مصر باستقلال السودان . ومنذ ألف وزارته كان الرأي العام في مصر يطالب بالسودان الذي يعتقد المصريون أن البريطانيين قد أرغموه على الجلاء عنه وأن أي تصريح أعلنه بنفسه إنما كان مجرد

تعبير عن رأى مواطنيه . ومن الناحية الأخرى فإنه يعتقد ان الموظفين البريطانيين في السودان كانوا يحاولون اغراء السودانين بتفضيل الحكم البريطاني والتعبير عن كراهيتهم للمصريين . والمقصود بهذه المناورات قلب الوضع الشرعى للسودان الذى استقر منذ وقت طويل . واستشهد كمثال على ذلك الوفد السودان الذى أرسل الى إنجلترا ليطالب باستمرار الحكم البريطانى . وقد جمعت توقيعات على عرائض بهدف التعبير عن غرض مماثل فى جميع أنحاء البلاد . ووفقا للوضع الراهن فإن ادارة السودان تقع على عاتق الحكومتين البريطانية والمصرية ، وان مسألتى العرائض والوفد السودانى هذين لتتعارضان مع استمرار هذه الحالة الراهنة .

وقد سعت حكومة السودان بهذه الوسائل الى جعل السودانين يميلون الى الجانب البريطانى وقد بذلوا ما فى وسعهم لتشجيع أى حركة فى صالح بريطانيا العظمى ، فى حين كان يعاقب كل سودانى يحاول أن يظهر ولاءه لمصر .

وقد تساءل رئيس الوزراء متى .

وأجاب زغلول باشا انه يظن ان الحادثة التى يذكرها وقعت فى مايو من هذا العام . والى جانب ذلك فقد منع من حاولوا مبارحة السودان الى مصر للتعبير عن ولائهم للملك فؤاد والحكومة المصرية . واستشهد على سبيل المثال فقط بموضوع أحد القضاة السودانين الذى عاقب شخصا هتف « فؤاد ملك مصر والسودان » .

وقال رئيس الوزراء ان كل شيء يتوقف على الظروف ، فاذا كان العمل الذى قام به هذا المصرى فى السودان يستهدف احداث اضطراب مدنى ، فمن المؤكد ان القاضى الذى أدانته كان على حق . وحكم القاضى أكثر تبريرا ان كان اتخذ فى لحظة عرف فيها أن الاختلافات بين مصر وبريطانيا العظمى ستشكل موضوع المفاوضات المقبلة . انه لا ينتظر من البريطانيين أن يمنعوا اعلان الولاء لبريطانيا العظمى . وهى تصريحات لا تحدث أى اخلال بالنظام ، ان عمل المصريين هو الذى أوجد ذلك الاخلال لقد كنا مسئولين عن حفظ النظام وعلينا اتخاذ ما يلزم لوقف الاضطرابات . لقد قمنا بذلك وسنفعل ذلك مرة أخرى متى كان ضروريا .

وقال زغلول باشا انه اذا حدثت اضطرابات فى السودان فعلى الحكومتين ، البريطانية والمصرية أن تتعاونتا فى قمعها ، لقد ظهر ان الحكومة البريطانية تميل الى العمل متفردة . منذ متى كان لها الحق فى ذلك ؟

ان الوضع الراهن يقتضى التعاون ، ولكن الحكومة البريطانية قد نتحلت
لنفسها الحق فى أن تعمل منفردة . وهو لا يعارض لحظة واحدة فى حقيقة
ان أى شخص يخل بالنظام أو يسفح دما يجب أن يعاقب . وهو يضرب
الأمثال فحسب ليصور موقف حكومة السودان . ان الشخص الذى
يهتف باسم فؤاد يعاقب ، ولكن أى فرد يهتف باسم بريطانيا العظمى
لا يمس بسوء . ان الناس الذين يوقعون عرائض الولاء لبريطانيا العظمى
لا يعاقبون .

فأجاب رئيس الوزراء انهم بتوقيعهم العرائض لم يحدثوا اضطرابا
فى النظام العام . ان الوفود السلمية لزغلول باشا من أجل مصر ما كانت
لتعاقب . وظروف الحال يجب أن تكون دائما فى الاعتبار ، فمثلا اذا هتف
بعض الناس هنا « الى الجحيم أيها البابا » فى حى كنيسة كاثوليكية وجب
القبض عليهم فى الحال وايداعهم السجن .

وقال زغلول باشا ان الرجل الذى هتف للملك فؤاد لم يفعل ذلك
فى لحظة هياج جماهيرى ، ودليل ذلك تبرئته فى الاستئناف .

وتساءل رئيس الوزراء لمن تقدم بالاستئناف ؟

فأجاب زغلول باشا انه لا يعرف جنسية قاضى الاستئناف ولكن
نتيجة الاستئناف تشير الى أن قاضى محكمة أول درجة أبدى وجهات
نظر ساعدت على تكوين اقتناعه (اقتناع زغلول) .

فأجاب رئيس الوزراء انه أكبر سنا من أن يسقط فى شرك هذا
النوع من التعليل . رجل يهتف فى الشارع ويحدث اضطرابا . من الذى
يقبض عليه ؟ شرطى . لقد حوكم أمام محكمة أول درجة ، حسب كلام
زغلول ، بواسطة قاض انجليزى أو أى قاض يعمل تحت النفوذ المباشر
للحكومة البريطانية . ولكن النفوذ البريطانى اذا كان له أى تأثير ، فانه
يكون على المحكمة العليا لا على محكمة أول درجة ، بله على رجل الشرطة .

وقال زغلول باشا ان الاستئناف حدث بعد وقوع أحداث معينة
حاولت حكومة صاحب الجلالة أن تلقى تبعاتها على الحكومة المصرية .

فاكد له رئيس الوزراء أن هذه لم تكن الحالة .

وقال زغلول باشا انه لا يجادل فى أن الحكومة البريطانية قد أوجت
الى الحكومة السودانية أن تسلك هذا السلوك ، ولكن ظروف السودان

جعلت الموظفين الانجليز يظنون أنهم — بعملهم هذا — يرضون الحكومة البريطانية . وبعد أن وقعت أحداث عطبرة وغيرها ظنوا أن الحكومة البريطانية قد غيرت رأيها ، وتبعاً لذلك عدل الموظفون سلوكهم .

وأشار رئيس الوزراء الى انه في القضية الخاصة التي أشار اليها زغلول باشا كان القائم بأعمال الحاكم العام هو الذي أمر بتبرئة الرجل وكان ذلك بعد حوادث العطبرة .

وهنا اعتبر زغلول باشا التبرئة وكأنها حكم سياسي .

وقال رئيس الوزراء ان زغلول باشا قد غير رأيه كلية ، وانه يحاول الآن أن يعطى دلالة جديدة تماماً لهذه المسألة ، وان رئيس الوزراء حريص على اثبات أن تفسير زغلول الثاني خاطيء تماماً كتفسيره الاول .

وقال زغلول باشا انه لا يدعى ان القضاة كانوا يعملون تحت أي إحاء ، ولكن الجو (السياسي) في السودان جعل الموظفين البريطانيين هناك وكأنهم تخلوا عن حيادهم ، يعملون لمصلحة حكومتهم وضد مصر .

وقال رئيس الوزراء انه فهم تماماً النقطة التي يحاول زغلول باشا طرحها .

وقال زغلول باشا ان الموظف الصغير ملزم أن يبذل جهده ليرضى رئيسه .

والرئيس في مركزه السامي وباتصاله بحكومته قد يرى من الضروري أن يجعل وضعه ملائماً لأوضاعهم ، وهكذا يعدل تصرفاته . وليس للموظف الصغير مثل هذا الاتصال المباشر ، ومن ثم يتصرف تحت تأثير الجو الذي يحيط به وحده .

وقال رئيس الوزراء انه ليس هناك من هو مسئول عن ذلك .

وأجاب زغلول باشا ان الذي أوجد هذا الجو يجب أن يتحمل المسئولية .

وأجاب رئيس الوزراء بأن الذي أوجد هذا الجو هو الله وسلسلة كاملة من الظروف التاريخية ، مثل اختيار الحاكم العام بواسطة حكومة صاحب الجلالة ، وتنظيم مختلف المصالح السودانية برياسة البريطانيين . اننا لم ندخل تغييرات مفاجئة في عام ١٩٢٤ ، وان الظروف التي وصفها تجنح كلها الى خلق الجو الذي وجد في السودان .

وعلى أى حال فقد وجد نوع آخر من الجو • وإذا اتفق ان سمع ضابط صغير بالجيش ان ثمة نقودا يمكنه الحصول عليها ان هتف للملك فؤاد ، فان ذلك يكون طريقا آخر لخلق جو ما ، والضابط الصغير بسلوكه هذا يحاول ان يرضى رئيسا خلف الستار ، وقد لا يكون بعيدا جدا عنه •

وإذا كان الادعاء ضد بريطانيا العظمى يتمثل فى ان صغار الموطنين كانوا يعملون تحت تأثير الجو وسوء فهم رغبات حكومة جلالته • فان زغلول باشا يكون قد هبط بالمسألة الى ما يستحق حجز هؤلاء لخمس دقائق •

وقال زغلول باشا ان كل ما يحاول الوصول اليه انه كان هناك نوع خاص من الجو فى السودان •

وقال رئيس الوزراء « نعم » ولكنه تساءل عما اذا كان لا يمكنهم الوصول الى الشيء الحقيقى • فمنذ سنوات عديدة مضت قام نمط معين من التنظيم الحكومى فى السودان • وكان له وجهان ، وجه على الورق ووجه عملى • وإذا هو تطلع الى التصريحات والاتفاقيات القديمة لوجد ان هناك دائما اشتراكا بين انجلترا ومصر ، وهكذا فان الحديو كان يعين الحاكم العام ، ولكن حكومة صاحب الجلالة هى التى تختاره ، وكان فى امكان الحديو أن يعزل الحاكم العام ، ولكن تلزم موافقة حكومة صاحب الجلالة •

ذلك هو الوجه القائم على الورق • أما الآن بالنسبة للوجه الواقعى .
الفعال ، فماذا ترى ؟ سردار بريطانى يقود الجيش المصرى وجميع القوات الموجودة فى السودان ، وحاكم عام بريطانى ، وروساء بريطانيون للمصالح وأعضاء بريطانيون فى مجلس الحاكم العام • وكحقيقة واقعة فان حكومة صاحب الجلالة هى المسئولة عن القانون والنظام وعن التطور الاقتصادى للسودان •

وعلى أى حال فقد حدث تغيير فى مصر • انها ليست بعد ولاية تابعة لتركيا ولا هى تابعة لبريطانيا العظمى • انها تريد أن تعرف موقفها فى السودان • وان ذلك لأمر طبيعى • ولكن بينما تسير الأمور سيرها هذا فان أزمة كبيرة يعجل بحدوثها اضطراب فى غير أوانه • ان الذى يريد أن يعرفه هو ما اذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تفي بما كانت تعتقد انه التزاماتها الأخلاقية نحو السودانيين • وأن ترضى فى نفس الوقت الحكومة المصرية • وان من واجبه أن يقول فى الحال انه يستحيل

تماما عليهم الاتفاق على أى شىء يمكن أن يمس الوفاء بهذه الالتزامات •
وأجاب زغلولى باشا انه مستعد تماما أن يمضى فى هذه المسائل
إذا ما عرّف أن سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما • ويبدو
له ذلك فى سبيل التحقيق •

وقال رئيس الوزراء انه يريد أن يعرف لماذا يلزم نفسه قبل أن يقبل
ذلك الاقتراح • والموقف لا يزال مضطربا ، وهناك احتمال لحدوث اضطراب
خطير فى السودان •

وقال زغلولى باشا انه وحكومته ليسا مسئولين •

وأشار رئيس الوزراء انه اذا كان الاضطراب موحى به وممولا من
مصر فان الأمر يكون مختلفا تماما • ان على زغلولى أن يقدم برهانا بحسن
نيته يقضى على هذا الاضطراب • انه لا يمكن أن يزعم بالمسئولة المشتركة
عن القانون والنظام فى السودان ، وفى نفس الوقت يلحظ أنشطة هدامة
تحدث فى مصر وتصدر عنها •

وقال زغلولى باشا مؤكدا ان الحكومة المصرية تجهل تماما صدور
أية أموال من مصر الى السودان • وقد سبق له ذكر الكثير من ذلك فى
خطاب الى رئيس الوزراء •

وقال رئيس الوزراء انه – بالطبع يقبل تأكيدات زغلولى دون تحفظ ،
ولكن معلوماته على أية حال تفيد ان أموالا تسربت الى السودان •

وتساءل زغلولى باشا عما اذا كان يعرف من أرسل الأموال ، ومقدارها
ومن تسلمها •

وتعجب مستر هورى قائلا انه اذا حصلت حكومة السودان على كل
هذه المعلومات فان الأموال لن تصل الى الجهة المقصودة ولن تسبب أى
أضرار •

وتساءل رئيس الوزراء – تاركا الموضوع الآخر جانبا – عما اذا كان
يمكن أنكار إرسال تلك البرقيات الهدامة علنا من مصر الى السودان •

وتساءل زغلولى باشا لآى غرض • وهل كانت لاثارة المتاعب ؟

فرد رئيس الوزراء بالاجاب وقال ان ذلك هو الموقف •

وقال زغلولى باشا انه يتوق أن يعرف رئيس الوزراء أن السودانيين

لا يكرهون المصريين ، بل على العكس يحبونهم ، وهم فى الحقيقة يفضلونهم على الانجليز . واذا وضع رئيس الوزراء ذلك فى اعتباره لكان فيه عونا كبيرا . وقال زغلول باشا انه يتكلم عن علم ، وهو فى مصر على صلة بالموقع ، وهو ملم بكل ما يتحدث فيه . ويزيد على ذلك ان السودانيين لا يحبون الانجليز ، وليس من رابطة توحد بينهم ، لا الدين ولا اللغة ولا حتى الشراب . انه لا يستطيع أن يدرك كيف يتصور رئيس الوزراء انهم يرغبون فى الانجليز .

وقال رئيس الوزراء ان هذه مسائل كبيرة تتعلق بعلم أصول الانسان (الانثروبولوجى) وعلم الاجتماع (سسيولوجى) .

وقال زغلول باشا انه يأمل جدا أن يتقبل رئيس الوزراء تأكيدهم بأن السودانيين لا يحبون الانجليز كما تقبل تأكيدهم الآخر .

وقال رئيس الوزراء انه يعتقد ان ذلك هو رأى زغلول .

وقال زغلول باشا ان رئيس الوزراء اعتبر تصريحاته (تصريحات زغلول) مسئولة الى حد ما عن المتاعب فى السودان ، ولكن لماذا تعتبر هذه التصريحات أكثر مسئولية من تصريحات رئيس الوزراء نفسه .

وأجاب رئيس الوزراء أن المتاعب قامت قبل أن يدلى بتصريحاته التى أدت فى الحقيقة الى تهدئة الحال .

ولم يستطع زغلول باشا أن يتقبل هذا الرأى . فاذا كانت تصريحات رئيس الوزراء قد أدت الى إعادة النظام فلماذا وجب ارسال الطائرات والجيش والسفن ؟

وقال رئيس الوزراء انه اذا لم يكن لتصريحاته أثر مهدىء لاضطر أن يرسل ضعف هذا العدد .

وقال زغلول باشا ان الحكومة المصرية لم ترسل شيئا .

وقال رئيس الوزراء انه لم تكن ثمة ضرورة اذ كان ضباطهم المحرضون على نشر الفتنة موجودين فى جميع أنحاء السودان .

وقال زغلول باشا ان الكتيبة التى اتصلت بالاضطرابات لم توجد فى السودان للمحافظة على القانون والنظام ولكنها وجدت منذ ١٨٩٩ لانشاء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال العامة ، بينما أرسلت الحكومة البريطانية طائراتها للمحافظة على القانون والنظام .

وتهمك رئيس الوزراء قائلا انها ارسلت لاستعادة القانون والنظام
الذين قلبت اوضاعهما الدعاية المصرية .

وانكر زغلول باشا انه كانت هناك دعاية في السودان لصالح
مصر ، وحتى لو قبلنا من باب الجدل ذلك ، فليس في الأمر جريمة .

وأجاب رئيس الوزراء « لا » ، ولكن خلق الاخلال بالنظام جريمة .
وان القوات لم تتحرك الا بعد أن استوجبت الاضطرابات هذا التحرك .
لقد ثارت الاضطرابات في كتيبة مصرية ، وكان على القوات البريطانية
أن تحمي تلك الكتيبة من القوات العربية .

وتساءل زغلول باشا أية محكمة حاكمت أولئك الذين اتهموا باثارة
الفوضى ؟

وأجاب رئيس الوزراء انها محكمة مختلطة تضم موظفين مصريين
وبريطانيين .

وتساءل زغلول باشا عن الذى شكلها ؟

وأجاب رئيس الوزراء ان السلطات المختصة هي التى شكلتها . وهو
لم يوقع اتفاقية ١٨٩٩ . وتساءل عما اذا كان ثمة زعم بأن المحكمة أسىء
اختيارها .

وأجاب زغلول باشا ان أعضاء المحكمة من المصريين كانوا من صنائع
الحكومة البريطانية يدينون لها بكل شيء .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان المفروض أن يعين القضاة ممن
يستفيدون مباشرة من سقوط النظام الحالى . ان القضايا التى تقام
للمحاكمة قضايا عسكرية ، تمرد وخرق للنظام العسكرى . فأى نوع من
المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم عسكرية فى ظل الدستور
المصرى ؟ ورئيس الوزراء مستعد أن يساند الاجابات التى يدلى بها زغلول .

هذا صنف من القضايا ، ولكن هناك المدنى الذى أيد واغرى
المتمردين العسكريين . أين حوكم ؟ وهل زعم ان محاكم خاصة خسارج
القانون أو الدستور قد عقدت لمحاكمته ؟ اذا لم يكن حدث ذلك فليس
هناك قط أساس للشكوى من السلطات البريطانية .

وقد فهم ان زغلول باشا يعبر عن موافقة عامة .

وقال رئيس الوزراء أنه ربما كان حدث سوء تفاهم بينهما فى الماضى

ولكنه كان دائما يتلاقى معهم فى نفس الطريق وكان دائما مستقيما
تماما .

وأجاب زُغلول باشا انه يدرك تماما ان رئيس الوزراء شخصا
مستقيم دائما .

وأضاف رئيس الوزراء انه كان كذلك فظا للغاية .

وقال زُغلول باشا ان ثقته فى رئيس الوزراء جعلته لا يستسلم
لمشاعره حينما تسلم خطابه بتاريخ ٢٣ أغسطس .

وقال رئيس الوزراء انه لاقى بعض الصعوبة فى التحكم فى مشاعره
حينما قرأ بيان الحكومة المصرية ، وانه اذا لم يكن يعرف زُغلول شخصيا
لكان خطابه صيغ فى عبارة أشد .

وقد عبر زُغلول باشا عن أسفه لأن رئيس الوزراء انتقد بيان
الحكومة المصرية وقرأه بتلك الروح . وانه هو نفسه كان من الممكن أن
ينقده بطريقة مخالفة تماما . ولو كان فى مصر لما نشر البلاغ . ولكنه كان
ينشر مذكرات مستر كير نفسها . اذ أشارت احداها الى فصيلتين
بريطانيتين أرسلتا لحفظ النظام ، وذكرت الأخرى ان لم توجد فى الواقع
قوات بريطانية . وكان عليه أن يدع المصريين يصلون الى استنتاجهم .

وقال رئيس الوزراء انه للعمل بهذه الطريقة فلا بد من اخفاء بعض
الحقائق .

لقد تيقنت الحكومة المصرية فى الوقت الذى نشرت فيه بلاغها بتاريخ
١٥ أغسطس ان القوات التى أطلقت النار على كتائب السكك الحديدية
كانت قوات عربية برئاسة ضابط مصرى .

وقال زُغلول باشا انه اذا كانت المستندات قد نشرت بالنظام الذى
سلمت به ، لفهم المصريون ان القوات البريطانية هى التى أطلقت النار .
وقد صححت الأخبار الواردة فيما بعد - بالطبع - هذا الأثر وبينت انها
كانت - فى الحقيقة - قوات عربية . وكان البيان الرسمى حسبا كتبت
مسودته فى صالح الحكومة البريطانية الى حد ما . انها لم تكن مسألة
خداع : لقد قالت الحكومة البريطانية ان القوات البريطانية قد أرسلت
لفرض خاص - هو استعادة النظام . وحينما حدث اطلاق النار أخيرا
كان من الطبيعى استنتاج ان القوات البريطانية هى التى قامت بالضرب .

وقال رئيس الوزراء ان الفصيلتين البريطانيتين قامتتا حقيقة بحفظ السلام . ولكن حدث ذلك بين فرق السكك الحديدية والقوات العربية التي كانت تحرسها .

وقال زغلول باشا انه لا يريد ان يتوغل في الموضوع ولكنه لا يعتقد انه كان من الانصاف وصف الحكومة المصرية بما وصفت به ، وان في حوزته قصاصة من « الديلي اكسبريس » فيها نص برقية من مراسلهم بالخرطوم (وقد اورد ذكر اسمه) ذكر ان ضابطا ابلغه (واورد اسمه أيضا) انه اعطى الأمر بإطلاق النار في حالة الاثارة البالغة وحدها ومع الأسف .

وقال رئيس الوزراء انه لا يثق في كلمة تظهر في « الديلي اكسبريس » التي يقوم عليها مجموعة من أفراد يتسترون برداء من الاحترام ، حسب الاصطلاح الصحفى . وقال ذلك دون رغبة في الصاق أى تهمة شخصية بمراسلهم في السودان . وقد جرت معلوماته الى اظهار الحكومة المصرية عارفة بالحقائق ، ومع ذلك أصدرت بلاغها الرسمى الذى صيغ - اما خطأ أو عمدا - بطريقة تضلل الشعب المصرى . ان ذلك هو ما أثار مشاعره الى حد بعيد .

وقال زغلول باشا ان معلومات رئيس الوزراء ليست صحيحة .

وقال رئيس الوزراء ان ما يلفت النظر انه كان يجب أن تحتج دار المندوب السامى فور نشر البيان . وقد اتهمتنا الصحافة المصرية قبل ذلك النشر مباشرة باثارة الاضطراب لأهدافنا الخاصة وبقتل الوطنيين الأبرياء ، ثم جاء هذا البيان الرسمى . ثم تعمدت الحكومة المصرية - مع معرفتها جميع الحقائق - نشر ما يشعل المشاعر التي كانت أثارته الصحافة فعلا .

وقال زغلول باشا كم كان من الأفضل لو نشرت الحكومة المصرية مراسلاتها مع دار المندوب السامى ، دون البيان الرسمى . انه يعتقد ان ذلك كان سيثير نقمة أشد .

وقال رئيس الوزراء ان ليست تلك هي المسألة . ان الحكومة المصرية تعلم جميع الحقائق . وتعلم ان الموضوع الهام فى المحادثات هو عطبرة ، ومع ذلك تركوا الجمهور عمدا يظن ان القوات البريطانية هي من أطلق النار .

وأعاد زغلول باشا ما يعتقد أنه جازما أن كان واجبهم نشر الرسالة لا البيان ، حتى يصل الشعب المصرى الى نتيجة واحدة ، وهى أنه ما دام إطلاق النار حدث بعد وصول القوات البريطانية ، فتكون هذه القوات هى من أطلق النار .

وقال رئيس الوزراء أن هذا التسليم يثبت حقه .

وقال زغلول باشا أنه إذا فرضنا أن الحكومة المصرية لا تطمئن الى المعلومات المبلغة إليها ، فهل من الصواب اعتبارهم غير شرفاء ؟

وقال رئيس الوزراء أنه يجب أن يدعى يقرأ معلوماته بطريقته الخاصة ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك بنفس الطريقة التى يقرأ بها زغلول باشا معلوماته . فإذا افترضنا أن الحرس الاسكتلندى وجد هذا الصباح فى داوننج استريت من باب الاحتياط ، وقامت بعض الاضطرابات بعد وصول زغلول ، واستدعى رئيس الوزراء الحرس الايرلندى زيادة فى الأمن ، ونشر فى اليوم التالى بلاغ رسمى بأن الاضطرابات قامت وأن القوات أطلقت النار وأن زغلول باشا جرح لسوء الحظ ، فسيعتقد كل الناس أن الحرس الايرلندى هو الذى أصابه ، وربما كانوا هم فى الحقيقة من أنقذ حياته . أن بعض الحق كثيرا ما يكون باطلا متعمدا .

وقال زغلول باشا أن هناك درجتين : الخطأ أو الميل المتعمد للتضليل وهو يعتقد أن من الأمور الشاقة افتراض أن الحكومة المصرية صدرت عن هذا الدافع الثانى .

وقال رئيس الوزراء أنه لابد أن يفترض أن الحكومة المصرية تتكون من رجال على جانب كبير من الذكاء .

وقال زغلول باشا أنه حتى الأذكياء يخطئون أحيانا .

وقال رئيس الوزراء أن عليه أن يقدر ظروف الوقت فإذا لم يكن يذكر شئ فى الصحافة المصرية عن ١٤ أغسطس أو ما قبلها ، أو إذا كانت تعليقاتهم على الحوادث معتدلة ومنصفة ، فلم يكن لرئيس الوزراء أن يقول كلمة واحدة وعليه أن يفترض أن البيان كان غلطة .

وقال زغلول باشا أنه كثيرا ما يحدث أن ينسى شخص احدى الحقائق مع علمه بها جميعا . فمثلا ذكر رئيس الوزراء فى أحد خطابه الى زغلول أن زغلولا قرر ألا يتفاوض ، بينما كان رئيس الوزراء نفسه هو من قرر ذلك فى الحقيقة .

رجع رئيس الوزراء الى نص خطابه المؤرخ ٢٣ اغسطس وقرا الفقرة : « اننى مضطر على كره منى أن افترض ان الحكومة المصرية متنبهة تماما الى هذه الاعتبارات وأنها تتابع سياقها الحالى لتمنع المفاوضات التى بدأت بيننا . » انهم يقضون على الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقوم عليه المفاوضات ، وأن المسئولية بتمامها لتقع على الحكومة المصرية . » وقد أبعد زغلولاً عن تصرفاتهم (الحكومة المصرية) . وأباح لنفسه أن يخاطبه كصديق خاص لا كعضو أو رئيس للحكومة المصرية . وان نص الجملة يفيد أنه يفترض رغبة كليهما فى المفاوضات . انه لم يقل أن الأساس الوحيد قد قضى عليه ولكن الحكومة المصرية كانت تعمل على القضاء عليه - وهناك اختلاف واضح فى التعبيرين .

وقال زغلول باشا أنه يوجد سوء فهم آخر . ان رئيس الوزراء كتب وقال ان المفاوضات قد تجرى فى أواخر سبتمبر ، وأخبر زغلول اللورد اللبى ان هذا الموعد يناسبه ، وانتظر أن يصله التاريخ المحدد ، ثم صدر بيان وزارة الخارجية يذكر أن زغلولاً لم يجب أبدا دعوة رئيس الوزراء ، وأنه لم يعرف ما اذا كان اعتزم الحضور الى انجلترا أم لا .

وقد أوضح رئيس الوزراء أن لم يكن له شأن بهذا البيان فان كان قد صدر من وزارة الخارجية - الأمر الذى يشك فيه كثيرا - فانما يكون قد صدر وهو غائب عن لندن . وكثيرا ما تعلن الصحافة ان بيانات ما رسمية رغم عدم وجود شيء يتصف بهذا الوصف . ولا يستطيع زغلول تحديد متى صدر البيان ، هل صدر فى اغسطس أو أوائل سبتمبر . وهو لابد ان يتذكر أن كثيرا جدا من التصريحات حول نواياه أو ما يشبهها كانت تنتشر فى ذلك الوقت .

وقال زغلول باشا ان الموقف يتلخص فى ثلاثة أمور : أولا - ان المسلم به أنه ليس هو الذى اتخذ القرار بعدم المفاوضة ، وثانيا - أنه انتظر تحديد موعد ، فلم يتم الا بعد أن اقترح ترك الباب مفتوحا . وثالثا - ان الحكومة المصرية التى يرأسها لم تكن مخادعة .

وأجاب رئيس الوزراء أنه بالنسبة للنقطة الأولى فقد كان كلاهما سواء . ان واحدا منهما لم يقرر عدم المفاوضة ولو أنه حذر زغلولاً من أن الحوادث تجعل أمر المفاوضات صعبا . وهو على استعداد أن يقبل رأى زغلول فى النقطة الثانية . وأما فيما يختص بالنقطة الثالثة فقد أوضح

موقفه بأمانة تامة . وهو لا يزال عاجزا عن فهم كيف نشرت الحكومة المصرية ذلك البيان .

وقال زغلول باشا انه عاجز تماما عن أن يوافق على أن حكومته كانت بأية حال غير أمينة .

وقال رئيس الوزراء انه أوضح سبب استعماله العبارة التي قالها . ان زغلولا باشا لا يقدر على تقبلها ، وهسكذا لابد أن تستقر الأمور . والنقطة التي صاغها رئيس الوزراء في خطابه أن البيان كان غير أمين ومضللا . ومع كل ما في الوجود من رغبة نى عدم الهجوم فانه لا يفهم ان البيان كان أى شيء آخر الا انه غير أمين . والآن فان هناك نقطة رابعة وهي أنه هو وزغلول قد تلاقيا أخيرا .

وافق زغلول باشا ولكنه قال انه لا يزال يأسف أن رئيس الوزراء يعتبر نفسه يخاطب رئيس حكومة غير أمينة .

وقال رئيس الوزراء (لا) ان ما قاله كان عن بيان غير أمين .

وقال زغلول باشا ان الصفة لا تنطبق اذن على زملائه .

وقال رئيس الوزراء انه من الواضح تماما انه كان يشير الى البيان .

وألح زغلول باشا الى أنه لا يمكنه العمل أبدا مع حكومة غير أمينة .

وأجاب رئيس الوزراء انه متأكد أنه لا يمكنه ذلك .

وقال زغلول باشا انه قال ما فيه الكفاية وبوده أن يرى رئيس الوزراء مقتنعا .

وقال رئيس الوزراء ان زغلول باشا قد أوضح موقفه وهو يأمل أن يتحقق زغلول من أن شعوره (شعور رئيس الوزراء) عند الاطلاع على البيان كان شعورا بالغ السخط . وإذا كان قد شعر أن زغلولا باشا مسئول عنه فما كان في وسعه أن يكن له ثقة بعد ذلك .

وقال زغلول باشا ان رئيس الوزراء قد غضب بسبب البيان ، وانه مستعد أن تقف المسألة عند هذا الحد .

وقد عمل الترتيب بعد ذلك أن يعقد اجتماع آخر ، فى اليوم التالى اذا أمكن ، على أن يقرر ذلك فى فترة بعد الظهر .

وقد ووفق على القرار التالي للصحافة وانتهت الجلسة في الساعة
الواحدة والنصف بعد الظهر .

» عقد اجتماع هذا الصباح في ١٠ داوننج ستريت بين صاحب
الدولة سعد زغلول باشا ورئيس الوزراء . وكانت المباحثات ذات طبيعة
تمهيدية قصد بها جلاء موقف كل من الحكومتين البريطانية والمصرية
فيما يتعلق بمختلف وجوه سوء التفاهم التي كانت تنشأ بين حين وآخر
منذ وجهت الدعوة الأولى الى زغلول باشا في أبريل . وقد تقرر عقد
اجتماع لاحق » .

(٣)

من المستر ماكدونالد الى زغلول باشا

وزارة الخارجية في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

لقد سعدت بأن محادثتنا الودية الطويلة التى جرت هذا الصباح ،
قد مكنتنا من اقامة علاقة شخصية وثيقة كنت أقدر دائما أنها لازمة
للوصول الى تسوية مرضية بين بلدينا .

وأشعر أنه فى لقائنا القادم ، الذى أقترح أن ينعقد هنا فى الثانية
والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ، سنحاول أن نعالج المشاكل الرئيسية التى
تربغ رغبة صادقة أن نجد لها حلا . ومع مراعاة هذا الأمر فإنه ليسعدنى
أن أسمع وأن أبحث أى الاقتراحات قد ترغب دولتكم فى طرحها للتوفيق
بين المطالب المصرية المشروعة ، وبين المسئوليات البريطانية التى يتعين على
النهوض بها .

وفى تشكيل هذه المقترحات ، يلزم أن أرجو دولتكم أن تتذكروا
- كما أبلغتكم هذا الصباح - أنه من المستحيل على اطلاقا الموافقة على أى
اقتراح يتعارض مع انجاز ما تعهدت به الحكومة البريطانية للسودانيين
أو يمنعنا من ضمان استمرار سياسة التطور الداخلى والتهدة التى تعتبر
مسئولين عنها دوما وبمثل النجاح الحاصل .

وانى أطلع الى لقائكم اذا تلائم هذا الموعد مع راحتكم وتأكد
أئنى .. الخ .. الخ

ج* رامزى ماكدونالد

من زغلول باشا الى المستر ماكنونالد (تسلم في وزارة الخارجية ..
١ أكتوبر)

فندق كلارديج شارع بروك

٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

يسرنى كل السرور أن ألظ ما كان لاجتماعنا من نتائج سعيدة
باقامة اتصال شخصى وثيق مرغوب فيه بين شخصينا . وأننى سعيد
بالمثل ، لما فهمته من اقتراحكم التبكير بالمفاوضة من أن سوء الفهم الذى
نشأ أخيرا بين حكومتينا قد تبدد .

وعلى كل حال فانه يلزمنى أن أسجل أسفى العميق من أن الاقتراحات
المبينة فى خطابكم لا تتفق مع ما تحمله المراسلات المتبادلة بيننا مباشرة
أو عن طريق اللورد اللنبى .

وكان المفهوم بيننا أن المفاوضات ستكون حرة وغير مقيدة ، وأن
حقيقة اشتراكنا فيها لا تجحف ، بأى حال ، بالحقوق المصرية .

ان القيود المفروضة على المفاوضات الجرة كما يقررها خطابكم ، على
الأقل فيما يختص بالسودان ، قد تخطت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى
أيدته حكومتكم ورفض من جانبى .

وفى ظل هذه الظروف ، يؤسفنى أنه على الرغم من رغبتى المخلصة
الصادقة لاقامة اتفاق ودى بين بلدينا ، فمن المستحيل اطلاقا على أن
اتفاوض على هذه الأسس ، وأن أخضع للقيود المبينة فى خطابك .

وانى آمل ، على أى حال ، أن تسنح فرصة أخرى لنجتمع ونبحث ،
على قدم المساواة ، أحسن الوسائل الموصلة الى تسوية ودية بين بلدينا .

ولا زلت الخ .. الخ

س . زغلول

من المستر ماكسوناك الى زغلول باشا
وزارة الخارجية في ٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

أتقدم لدولتكم بالشكر على خطابكم المؤرخ ٢٦ الجارى * وبغير التعرض لمحتوياته التى لا أظن أنها تقوم على أساس ما قصصت كتابته ، فانى أفترض أنك مستعد لمواصلة محادثاتنا ، وانك توافق على اقتراحى لعقد اجتماع يوم الاثنين فى الثانية والنصف مساء ، بعد الغذاء الذى آمل أن تسعدنى فيه رؤيتك .

وتأكد اننى . . الخ . . الخ .

ج . رامزى ماك دونالد

* * *

محضر الجلسة الثانية المنعقدة فى ١٠ داوننج ستريث فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ فى الساعة الخامسة مساء .

حضر الاجتماع رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر مورى .

تأسف زغلول باشا أن جاءت زيارته فى وقت انشغال رئيس الوزراء .

وقال رئيس الوزراء انه يأسف بالمثل ولكن متى يمكن أن يتوقع ألا يكون مشغولا ؟

وقال زغلول باشا حين لا تكون هناك مسألة إيرلندية ولا معاهدة روسية تقلقان باله .

من المستر كير الى المستر ماك دونالد (تسلم فى ٢٩ سبتمبر) (رقم ٣١٨)
الاسكندرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ (بالبرق)

أبلغ زغلول باشا الملك فؤاد أن اجتماعه بكم يوم ٢٥ سبتمبر كان مرضيا ، وانه ليس فاقد الرجاء فى أن تكون المفاوضات ممكنة .

وقال رئيس الوزراء ان عليه أن يتناول الأمور كما وجدها ، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من أن يعتبر وقته ملكا له . وبوده أن يوضح أن عبارات خطابه المؤرخ ٢٥ سبتمبر لا تعنى قط ما يبدو أن زغلول باشا قد فهمه منها . فاذا كان زغلول باشا يريد إبلاغه أن الراى العام المصرى الزمه باتخاذ موقف معين ، فإن رئيس الوزراء لا يعتبر نفسه مقيدا بذلك أكثر مما ينوى الزام زغلول به ، مما يأخذه رئيس الوزراء فى اعتباره من المؤثرات ، وكلاهما خاضع للقيود التى يفرضها عليهما الراى العام لديه ، وليس أى منهما فى موقف يسمح له بفرض أى قيود على الآخر . وعلى هذا الأساس فهو مستعد أن يصفى لما يريد زغلول قوله .

وقال زغلول باشا ان مفهومه عن المفاوضات يعنى أن شخصين تقابلا لمناقشة مسألة ما على أساس المساواة التامة . لقد فهم من خطاب رئيس الوزراء أنه (زغلول) مطلوب منه صياغة اقتراحات تراعى الوضع البريطانى فى مصر ، وساعتها يزن رئيس الوزراء اقتراحاته (زغلول) ويقدرها . والاجراء الصحيح فى رأى زغلول أن نطرح المشكلة أولا ثم يبحثها الجانبان على قدم المساواة . والحادث من الناحية العملية أنه محظور عليه التقدم بأى اقتراحات ، مادام أنه لا يرد ذكر السودان حتى تفرض القيود فورا .

وقال رئيس الوزراء انه كتب خطابه بوضوح لكى يحدد المشكلة ، وليضعها على بساط البحث ، لا ليحد من حرية زغلول .

وقال زغلول باشا انه يكتفى بهذا التوضيح .

واستفسر رئيس الوزراء عما اذا كانا بلغا درجة يستطيع فيها زغلول باشا أن يذكر ما يقترحه عن السودان .

وقال زغلول باشا انه لا يريد أن يصل الى هذه المسألة الآن ، وما يريد معرفته هو هل تبدد سوء الفهم بخصوص مصر ولم يبق ما يأسف له رئيس الوزراء .

وقال رئيس الوزراء أن الاقتراح الأخير فضفاض الى حد ما ، وفى رأيه أن سوء الفهم قد تبدد الى درجة أنهم صاروا فى موقف يسمح لهم بمعالجة المشاكل الكبرى وهو على استعداد تام للبدء ان كان زغلول مستعدا بالمثل .

وتساءل زغلول باشا هل يفهم فى هذه الظروف وبغض النظر عن

المشاكل الكبرى ، انه لا يوجد خلاف آخر معلق بين الحكومتين المصرية
والبريطانية .

وقال رئيس الوزراء ان هناك التحفظات الأربعة وأى شيء آخر يرغب
زغلول باشا فى اثارته .

وكرر زغلول باشا أنه يرغب فى الاطمئنان أن سوء الفهم قد تبدد .
وتساءل رئيس الوزراء عما يعتزم زغلول باشا بالضبط أو ماذا
يريد .

وأجاب زغلول باشا ان ما يدور فى رأسه هو المسائل المشار اليها
فى خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٣ أغسطس ، فهل هذه المسائل التى
سببت أسف رئيس الوزراء قد أزيلت الآن الى الحد المرضى .

وقال رئيس الوزراء انه لابد من جلاء هذه المسألة تماما . الى أى
الأحداث يشير زغلول باشا ؟

وافترض زغلول باشا أن رئيس الوزراء يشير الى خطابه الخاص .
وكرر رئيس الوزراء استفساره « الى أى الأحداث يشير زغلول
باشا ؟ »

فأجاب زغلول باشا انه كانت هناك نقاط أربع : -

١ - المسائل المذكورة بصورة عامة .

٢ - تخلص الحكومة المصرية من كل المسئوليات عن حوادث السودان
ووقوع تلك المسئوليات على كاهل بريطانيا العظمى .

٣ - بيان الحكومة المصرية .

٤ - تصريحاته الخاصة فى البرلمان .

وتساءل رئيس الوزراء اذا ما كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية
أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع . ان جميع هذه الموضوعات قد درست
فى لقائهم الأخير ، وهو راض أن يتركها فى هذا الوضع . فهل زغلول
كذلك ؟

وقال زغلول باشا انه راض أيضا اللهم الا عن التحفظ الخاص
بالسودان .

وتساءل رئيس الوزراء « أى تحفظ » ؟

واجاب زغلول باشا انها النقطة التى ذكرت فى مناقشتهم الأخيرة
والتي أكدها خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ سبتمبر ومفادها أنه يستحيل
على الحكومة البريطانية أن تتنازل عن مسئولياتها .

وقال رئيس الوزراء ان هذه لم تكن نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة
مفاوضات . فهل زغلول باشا مستعد لمناقشتها ؟

وقال زغلول باشا انه وقد انجلت جميع النقاط التى أسوء فهمها فهو
مستعد تماما لبدء المناقشات .

وسال رئيس الوزراء عما اذا كان زغلول مستعدا للافصاح عن
موقفه ، فهو مستعد بدوره أن يدلى لزغلول باشا برأيه .

وقال زغلول باشا ان عليهم أن يتبعوا النظام الطبيعى للأشياء وأن
يبدأوا بالحديث عن مصر ثم يناقشون مسألة السودان فيما بعد .

وقال رئيس الوزراء ان مسألة السودان مسألة عاجلة ، وأن الأحداث
تتوالى بسرعة وتلح فى طلب الحل ، وليس الأمر كذلك بخصوص مصر .

وكرر زغلول باشا انه لا يريد قلب النظام الطبيعى للأشياء .

وأوضح رئيس الوزراء أنه ما كان ليخفى أمرا عن زغلول ، وعليه
أن يعالج الموقف فى السودان من يوم الى آخر . ولا يمكنه أن يتركه معلقا
الى ما لا نهاية ، وهو يريد أن يعرف دون توان ، هل يمكن أن يصل الى
اتفاق بشأنه . وتساءل عما اذا كان زغلول مستعدا أن يصل بالمناقشة
الى مثل هذا الاتفاق .

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أنه لا يرتاب فى احتياله بلوغ
هذا الوضع . وأنه يثق فى كونه مخلصا كاخلاصه هو لهذه المسألة ،
والخلاف الوحيد بينهما هو مجرد تباين فى رأى . إذ يريد رئيس الوزراء
أن يبدأ بالسودان ويريد هو أن يبدأ بمصر .

وقال رئيس الوزراء ان عبارة « النظام الطبيعى » لا تعنى شيئا فى
نظره .

وقال زغلول باشا انه اذا كان لا خلاف بين الأمرين فى رأى رئيس

الوزراء ، واذا كان من رأى زغلول أن تبدأ المناقشة بمصر ، فلم يرفض رئيس الوزراء أن ينزل على رأيه ؟ .

وقال رئيس الوزراء انه منذ تولى زغلول الوزارة ، كانت حكومة صاحب الجلالة تتسلم عشرين رسالة عن السودان مقابل كل رسالة عن مصر ، مما جعله يتصور أن مسألة السودان هي ما يشد اهتمام زغلول باشا .

وقال زغلول باشا ان السودان لا يزال يعتبر في مصر حتى اليوم أكثر أهمية من أية مسألة أخرى . فهل ثمة فرصة لإيجاد حل له ؟ .

وقال رئيس الوزراء ان أى اتفاق يصلان اليه يجب أن يشمل كلا من مصر والسودان . وقد يفشلان في واحدة أو أخرى ، وفي هذه الحالة لن يكون ثمة اتفاق .

ورجا زغلول باشا أن تبدأ المناقشات بمصر .

وقال رئيس الوزراء انه سحب اعتراضه وأنه يسأل زغلول باشا عن اقتراحاته .

وأجاب زغلول باشا ان مصر بيته . وان البيت له .

وقال رئيس الوزراء ان لبريطانيا مصالح هناك .

وتساءل زغلول باشا عن تلك المصالح وأية ضمانات يطلبها رئيس الوزراء من أجلها .

وقال رئيس الوزراء ان عليهم أن يعتبروا بالأمر الواقع ، وقد احتفظ بالأمر الواقع للمفارضات ، لقد وصف زغلول باشا مصر بأنها « منزله » . ما معنى هذه العبارة ازاء الأمر الواقع ؟ وما التغييرات التي يجب أن تحدث حتى يرضى زغلول باشا ؟ .

وقال زغلول باشا ان الأمر الواقع يشكل وضعاً شاذاً ، والوضع الطبيعي أن تكون « مصر للمصريين » . فلم يتكلم رئيس الوزراء عن الأمر الواقع ؟ .

وقال رئيس الوزراء انه يجب أن يكونوا ذوي نظرة عملية . فما هي التغييرات التي يريد زغلول باشا أن يراها نافذة في الأمر الواقع ؟ . وأجاب زغلول باشا أنه يريد أن تكون مصر مستقلة .

وقال رئيس الوزراء انه لا حاجة بزغلول باشا أن يؤكد ذلك له .
انه يريد أن يعرف نقطة نقطة . فمثلا فيما يتعلق بالوضع العسكرى ،
والتغييرات المتعددة التى يريد بها زغلول باشا .

وقال زغلول باشا ان للبريطانيين جيشا فى مصر وهو يريد
انسحابه .

وتساءل رئيس الوزراء عما يريد أيضا . انه لم يعيش فى القاهرة
ولم يكن مصريا ، لقد علم أن الأمر الواقع غير مقبول لدى زغلول ، ولكنه
يريد أن يعرف تماما ما على الحكومة البريطانية أن تصنعه لتحقيق أمانى
المصريين فى الاستقلال . وعلى فرض أن الجيش البريطانى قد انسحب فهل
هذا كل ما كان هنالك ؟ انه يريد أن يعرف الموقف بدقة نقطة نقطة .

وأجاب زغلول باشا أنه سبق له ذكر النقطة الأولى (عن الجيش) .
أما النقطة الثانية فهى وجوب ألا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من
الرقابة على الحكومة المصرية .

وقد طلب رئيس الوزراء مثلا لهذه الرقابة .

وقال زغلول باشا ان هناك المستشار المالى والمستشار القضائى
مثلها كالجيش الذى سلفت الإشارة اليه .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان يريد اقضاء المستشارين المالى
والقضائى .

ورد زغلول باشا بالاجاب .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان ثمة نوع آخر من الرقابة يريد
رفعه .

وقال زغلول باشا ان العلاقات بين مصر والدول الأجنبية مقيدة
باخطار حكومة صاحب الجلالة الى الدول الأجنبية (١٥ مارس ١٩٢٢) .
كما أن المندوب السامى يجب أن يكون مجرد وزير كغيره من الممثلين
الدبلوماسيين .

وقال رئيس الوزراء انه يريد أن يعرف بالضبط أين يقفون . النقطة
الأولى هى الجيش . والنقطة الثانية هى الرقابة . واذا كان زغلول باشا
نسى تفاصيل ، فيسهل اضافتها الى الثبت . وهو لا يريد محاسبته على
كل كلمة قالها . والآن ما هى النقطة الثالثة ؟ .

وأجاب زغلول باشا انه لا يمكنه أن يتذكر عفوا لحاطر كل نقطة ،
ولكنه بصفة عامة يريد أن يختفى كل أثر للرقابة البريطانية .

وقال رئيس الوزراء انه أراد أن يعرف بالضبط أين موضع الألم .

وقال زغلول باشا ان حكومة صاحب الجلالة يجب أن تتنازل عن
دعواها حماية الأجانب في مصر ، والأقليات وقناة السويس (المواصلات) .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان من لوازم مطلب الاستقلال
للمصريين حقا ، ألا يكون لحكومة صاحب الجلالة شأن البتة بحماية القناة .

وأجاب زغلول باشا « اطلاقا » .

وقال رئيس الوزراء انه يأسف لسماع ذلك .

وقال زغلول باشا انه يأسف لذلك هو الآخر .

وسأل رئيس الوزراء عما اذا كان ثمة نقاط أخرى .

وسأل زغلول باشا أليست القناة أيضا في مصر ؟ .

وقال رئيس الوزراء ان كثيرا من الدول قامت حمايتها على اتفاقيات
خاصة .

وقال زغلول باشا انه يرحب بأي حل يقوم على هذه الأسس . وفي
رايه انه يمكن جعل القناة دولية .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان قد ذكر جميع المطالب المصرية .
وعلى فرض الاستجابة لكل هذه الطلبات فهل تكتفى مصر ؟ .

وأجاب زغلول باشا ان هذا كل ما هنالك حتى الآن .

وقال رئيس الوزراء انه لا يصر على طلب اجابة فورية في الحال ،
ولكنه يريد أن يعرف ما اذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لعقد معاهدة
مع حكومة صاحب الجلالة على أسس الاتفاق التي ناقشها أعضاء من الوفد
معه حينما كان في القاهرة ، أيرضى زغلول باشا أن يناقش معاهدة كهذه
معه أم انه لا يرى قيام رباط بين بريطانيا العظمى ومصر أوثق مما يكون
بين مصر وروسيا أو الصين مثلا ؟ .

وأجاب زغلول باشا انه يريد مخلصا أن يعقد تحالفا خاصا مع
بريطانيا العظمى .

واراد رئيس الوزراء أن يكون واضحا تماما في هذه النقطة .
وأجاب زغلول باشا أنه اذا كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة في ذلك ، فهو راغب فيه أيضا .

وقال رئيس الوزراء أن هذه هي النقطة الأساسية عنده ، وهو لا يريد من زغلول باشا أن يلتزم في الحال بلا أو نعم . وليعلم زغلول باشا أنه ربما أمكنه كسب تأييد كبير في البرلمان ، اذا استطاع أن يؤكد لهم أن مصر وبريطانيا العظمى قد ارتبطتا بمعاهدة من هذا النوع الذي يقيم بين البلدين فعلا علاقات خاصة من الصداقة الطيبة ، فهل يريد مثل هذه المعاهدة ؟

ورد زغلول باشا بالاجاب .

وقال رئيس الوزراء أنهم يجب أن يكونوا معا على جانب كبير من الصراحة . فقد تتعرض المواصلات البريطانية لخطر جسيم اذا تدخلت دولة أجنبية وغزت مصر ، أو اذا استطاعت بالمناورات الدبلوماسية أن تضع مصر رهينة في بعض من الاعيب السياسة الدولية التي تمارس ضد المصالح البريطانية . لقد أوضح تماما ما يعترضه من مصاعب في هذا المجال .

وأجاب زغلول باشا أن تحالفا بين مصر وبريطانيا العظمى يكفي ضمانا ضد هذه المخاوف .

وقال رئيس الوزراء ان مثل هذا التحالف يزيل الكثير من مصاعبه اذا غطى النقاط الجوهرية من الاحتياجات البريطانية . ويظهر له أن ما يلزم السعى اليه هو نوع هذا التحالف . فاذا أمكن الوصول لنوع من الاتفاق بغير أدنى التزام على الطرفين ، ففي الامكان الرجوع الى النقاط الأخرى التي ظلت دون حل .

وقال زغلول باشا ان اول ما يعملونه هو ايجاد أساس لمثل هذا التحالف .

وقال رئيس الوزراء ان هذا هو الهدف الذي كان يرنو اليه باستمرار . فهل لدى زغلول باشا في انجلترا من يستطيع مع بعض الأعضاء من مكتب رئيس الوزراء أن يتحرى طبيعة المعاهدة المقترحة دون التزام رئيس الوزراء أو زغلول بأي شيء منها ؟

وتساءل زغلول باشا عن نوع الخبراء الذين يعينهم رئيس الوزراء .

وقال رئيس الوزراء انه يرى أن الدكتور محمود (حامد محمود) يعرف ما يدور في ذهن زغلول باشا ويمكنه أن يمضي في إعداد المعاهدة المقترحة مع المستر موري . وهو لا يتوقع لهما اتفاقا سريعا ، ولكنهما سيعملان من أجل رئيس الوزراء وزغلول باشا مما يوفر لهما الكثير من الوقت والجهد .

وقال زغلول باشا انه لا يرى أن يقصر هذا العمل على المرؤوسين . وعلى رئيس الوزراء وعليه هو نفسه أن يقوم به معا إذ أن تدخل المرؤوسين سيعقد الأمر .

وقال رئيس الوزراء أنه وزغلول باشا لن يسمحا بحدوث ذلك . ان زغلول باشا رغم كل المعوقات التي تؤثر عليه في انجلترا ، له ميزة عظيمة وهي أنه يفكر في شيء واحد فقط ، بينما رئيس الوزراء لديه جميع أنواع المشاكل الملحة التي لا يمكنه اكمالها . وهو يفكر في امكان ترك مسألة المعاهدة قليلا للجنة تقوم بها ، مما يوفر له ولزغلول وقتا ثميننا جدا .

وقال زغلول باشا انه في مثل هذه الظروف يتخلى عن اعتراضه .

وأوضح رئيس الوزراء أنه سيعقد اجتماع خاص لاحدى اللجان يوم الخميس لتبدي المشورة في بعض النقاط التي أثارها زغلول باشا . وعليه أن يناقش مستشاريه ويرى بالضبط الى أى مدى يمكنه أن يسير ، لأن عليه أن يراعى الراى العام تماما ، شأنه في ذلك شأن زغلول . وفي هذه الظروف لا يمكنه أن يلتقى بزغلول ثانية قبل يوم الخميس ، واقترح موعدا في العاشرة من صباح الجمعة القادم .

وقد وافق زغلول باشا على هذا الترتيب .

وقال رئيس الوزراء انه قبل أن ينفضوا يجب أن يقول كلمة عن السودان . فان البرلمان سوف ينعقد في اليوم التالى وربما يطلب منه الاجابة على بعض الأسئلة . وهو لا يريد أن يقول أى شيء يزيد الصعاب ، وربما كان هو ذلك أحد الأسباب التي جعلته يفضل أن يزيل مسألة السودان بأقل تراخ ممكن . فالبرلمان مملوء بالفضول وكثيرون يطيب لهم أن تنتهى المحادثات دون نتيجة .

وقال زغلول باشا ان كلا منهما ، هو ورئيس الوزراء ، يعرف جيدا كيف يروغ من الاسئلة .

وقال رئيس الوزراء انه ليس متاكدا من ان ايا منهما قد نجح في ذلك تماما في الماضي .

وقد استفهم مستر هورى عما اذا كان ، في محادثاته المقترحة مع الدكتور - محمود - يجب ان يصطحب احدا من وزارة الحربية ومن وزارة الطيران . وذكر رئيس الوزراء انه سبق ان وعد باصطحاب مستشار عسكري في أى مفاوضات تحدث . وعبر عن الرأى القائل انه اذا كانت جرت مناقشات غير رسمية بينه وبين الدكتور محمود دون حضور أحد من هؤلاء المستشارين فربما شعرت المصالح الحكومية الأخرى ان الأمور تجرى خلف ظهورها .

وبعد مناقشات أخرى تقرر ألا تجرى المحادثات المقترحة مع الدكتور محمود الا بعد محادثات يوم الجمعة .

واتفق ان يقدم البلاغ الرسمى التالى الى الصحف :

« جرت مناقشات أخرى اليوم بين صاحب الدولة زغلول باشا ورئيس الوزراء ، واتفق على أن تواصل في صباح الجمعة » .

★★★

وزارة الخارجية في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤

من المستر كير الى المستر مالدونالد - (تسلم في ٢٥ سبتمبر)

(رقم ٣١٣)

(بالبرق) الاسكندرية في ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤

ولو ان زغلولا في خطابه اليكم بتاريخ ٢٩ أغسطس قال ان المفاوضات المتوقعة لا يمكن أن تتم ، الا أننى فهمت من الملك فؤاد ، الذى هو على صلة وثيقة به ، أن زغلولا لا يزال يأمل أن تتطور محادثاته معكم الى مفاوضات . ويشاركه فى هذا الأمل بحرارة الملك فؤاد الذى بعث الى برسالة يطلب منى ان أرجوك ان تشجع زغلولا ما أمكنك .

ان رأى الملك فؤاد فى المفاوضات أن مصر قد حصلت فعلا على ٨٠٪

من استقلالها . ومن العشرين في المئة الباقية يجب على زغلول (ومن المحتمل أنه يرغب) أن يقنع نفسه بثمانية أو عشرة في المائة . وقد أوحى هو بهذا الرأي الى زغلول مشددا .

ان افتراض ان زغولا كان ولا يزال يتوق حقيقة للتفاوض قد أكدته التقارير التي وصلني من مصادر سرية . وبقدر ما يمكنني أن أحكم على الأمور ، فان رأى الزغوليين الذي كان مكتسبا للأخبار القائلة أن زغولا قد أغفل زيارته الى لندن ، أصبح الآن متفائلا ومرتبعا وليس في موقف عدائي . ويبدو أن قادة الحزب والصحافة يقدرّون أنه لا يحصل على كثير مما يأمل الحصول عليه وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وهم يهيئون أتباعهم لذلك في حيلة . ولكنني أشك في أنه قد تحقق الى مدى كبير من أنه سيفشل في تنفيذ آماله المعقودة .

وبأوضح المعاني فانه من المعتقد ، على أي حال ، أنه لن يرجع خالي الوفاض . ان حالة القائم بأعمال رئيس الوزراء وهيئة الوزارة ، كما قيل لي ، غير محدودة الآمال .

ان العناصر المحافظة في البلاد والتي يمثلها بصفة أساسية حزب عدلي الذي هو قليل الأهمية السياسية في الوقت الحاضر ، يقال ان لديهم الأمل في أن يفشل زغلول ولو أنهم يرجون له خلال صحافتهم النجاح . وانما يحرك هذا الوضع من جهة دوافع شخصية ، ومن جهة أخرى فانه يعكس التذمر المتزايد في البلاد من نظم الادارة في العهد القائم .

أما الحزب الوطني فانه مستمر في النقد المرير لأي محادثات أو مفاوضات ، وربما يعتمد عليه في معاداة أي اتفاقية يمكن تصورها .

(٤)

رقم ٢٢٢

مذكرة بشأن مشروع اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر

ان الموجز المرافق لمشروع الاتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر قد
أعد وفقا للتعليمات الشفهية للوزير .

ومن جهة الشكل فانها تتبع مقدمة اتفاقية ١٨٩٩ الانجليزية
المصرية ، دون ما يتبع عادة في المعاهدات الدولية .

ولا يشير المشروع البتة لخدمة قروض الجزية . والاغفال متعمد ،
بسبب ادراك أنه في حالة استعداد زغلول باشا لتوقيع معاهدة وفقا لهذه
الأسس ، وهو احتمال بعيد ، فان الأفضل أن يكون التسليم بقروض
الجزية مسطورا في مذكرات غير رسمية متبادلة بدل أن يبدو الاتفاق
بشأنها بارزا في أحد بنود معاهدة رسمية .

وهناك نقطة أو نقطتان لم تذكر في مشروع المعاهدة وان أهميتها
جديرة بالاعتبار رغم كونها نقاطا ثانوية :

(أ) أهمية منع خطوط الكابلات البحرية الاجنبية من الحصول على حق
الرسو في مصر . ويمكن ضمان ذلك بمد الاحتكار الذي تتمتع به
حاليا الشركة الشرقية للبرق التي ينتهي امتيازها في ١٩٣٢ .

(ب) أهمية تأمين الفئارات المصرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط ،
والبحر الأحمر بصفة خاصة ، وذلك بالاعتناء بها وتزويدها بموظفين
يعتمد عليهم .

(ج) وضع الدولة وسلطانها القضائي على أفراد قوات حضرة صاحب الجلالة

في الأراضي المصرية غرب قناة السويس .

وكان الشعور العام أن إضافة بنود جديدة لتغطي النقاط المذكورة ،
قد يثقل ما كان مزعما أن يكون مجرد اطار للمعاهدة ، وهي تمثل الحد
الأدنى الذي لا يقبل الانقاص في ارضاء الاحتياجات البريطانية بغير تفريط
فيما تفرضه هذه الاحتياجات على الاستقلال التام من قيود .

وزارة الخارجية في ١ أكتوبر ١٩٢٤ .

مرفق رقم ٢٢٢

مشروع اتفاقية بين حكومة حضرة صاحب
الجلالة البريطانية والحكومة المصرية .

حيث أن حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية وحكومة جلالة الملك فؤاد تعترفان أن
مصالح بلديهما تتطلب قيام علاقات وثيقة
وودية بينهما على الدوام .

وحيث أنهما تقدران أن هذه الغاية تتحقق
على خير وجه بإبرام معاهدة للتحالف .

لذلك اتفق الموقعان على هذا وأعلننا بما
لهما من التفويض اللازم في هذا الشأن
ما يلي : -

المادة ١

تساعد حكومة حضرة صاحب الجلالة
البريطانية كما كان الحال في الماضي الحكومة
المصرية في الدفاع عن وحدة الأراضي المصرية
ضد العدوان .

المادة ٢

تمد الحكومة المصرية الحكومة البريطانية
داخل الأراضي المصرية في وقت توتر العلاقات،
أو في حالة الحرب - حتى ولو لم تهدد وحدة
الأراضي المصرية - بكافة التسهيلات
والمساعدات التي يقدمها على النحو اللائق
حليف لحليفه أثناء حرب يشترك فيها كلاهما .

تعطينا هذه المادة سلطات واسعة
ولكنها موضوعة على نحو يعزز
الحكومة المصرية بالوسائل
التي تبرر موقفها أمام انتقادات
الوطنيين بسبب موافقتها إيانا
على ممارسة تلك السلطات .

المادة ٣

تيسيراً للتعاون الانجليزي المصري في جميع
الأوقات وخاصة في حالة (احتمال الطوارئ)
تعمل الحكومة المصرية بالتشاور والاتفاق مع
حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحقيقاً
للأغراض الآتية :

(أ) شراء الأسلحة والمعدات المطلوبة من وقت
إلى آخر للقوات المسلحة المصرية بجميع
أنواعها .

(ب) تشغيل غير المصريين من الضباط والمعلمين
والموظفين الذين تراهم الحكومة المصرية
ضروريين لتدريب العاملين بها من
عسكريين ومدنيين .

(ج) تأجير الأراضي الواقعة بين قناة السويس
والحدود الجنوبية الغربية لفلسطين بما
يشمل شبه جزيرة سيناء كلها ، لحكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية مقابل
مبلغ سنوى قيمته . . جنيها انجليزيا .

(د) عمل الترتيبات لما يتخذ من الاجراءات
الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية
الأراضي المصرية فى حالة توتر العلاقات
بين بريطانيا العظمى وبين أية دولة أو
دول أخرى .

المادة ٤

وحتى لا يعترى استقلال مصر أى صدمع ،
توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ،
فى غير الظروف والأحوال المحددة فى المادتين
١ ، ٢ ، ألا تبقى قوات بريطانية ولا مؤسسات
عسكرية بريطانية ولا محطات لاسلكية فوق
الأراضي المصرية غير ما تحدده المادة الثالثة

وضعت هذه المادة لمنع الجيش
المصرى والادارة المدنية من

الخطوع للنفوذ الأجنبى
، تضمن فيما تضمن هذه
العبارة حلاً لمشكلة سكة حديد
القنطرة - وىج التى تعلق
عليها وزارتا الطيران
والاستعمارات أهمية كبرى .

وضعت هذه العبارة بصورة
خاصة لمواجهة ضرورة الرقابة
على البريد والبرق .

(ج) وذلك عدا ما ينص عليه فيما يلى : ومع ذلك فان الحكومة المصرية تسمح باستخدام المطارات وأعمدة الارساء ومصانع الغاز والتجهيزات اللاسلكية غربى قناة السويس وما جاورها ، وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والصعود دون جمارك ولا تكاليف أخرى فى الموانى المصرية ، وكذلك الانتقال الى هذه الموانى ومنها بواسطة سكك الحديد الحكومية بنصف الأجر العادية المفروضة فى السوق الحاضر من الموانى المصرية الخاصة بالتموينات ، وكذلك الرجال فى طريقهم من وإلى القسوات البريطانية المتواجدة فى الأراضى المذكورة .

المادة ٥

تستولى الحكومة المصرية على الأراضى والثكنات والمباني والمصانع الموجودة بمصر بما فى ذلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ، التى تحتلها وتمتلكها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، والتى يتعين إخلاؤها كما هو مبين فيما بعد ، وذلك بقيمة تقدرها لجنة تشكل من اثنين من البريطانيين واثنين من المصريين مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة .

يتم جلاء القوات البريطانية الموجودة الآن فى القاهرة وضواحيها خلال عامين ، ويتم جلاء تلك القوات عن ثكنات مصطفى باشا فى الاسكندرية خلال خمسة أعوام ، وعن مطار أبى قير ومخيمات المعسكر خلال عشرة أعوام من بدء تنفيذ المعاهدة .

نحن نمتلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ، ونرغب فى التخلص منها . كما اننا نمتلك الكثير من المعسكرات والمباني الأخرى التى هى الآن فى أيدينا .

هذه الأمانة هى مجرد اقتراحات غير نهائية .

المادة ٦

تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
- عند بدء تنفيذ المعاهدة - الخطوات لرفع
مرتبة ممثلها في مصر الى درجة سفير . ولن
تقبل الحكومة المصرية من جانبها تعيين ممثلين
دبلوماسيين للدول الأجنبية في مصر ، ولا تعيين
ممثلين دبلوماسيين مصريين في الخارج بدرجة
أعلى من درجة وزير مفوض .

المادة ٧

تقدم الحكومة المصرية التسهيلات للمتقاعدين
عن وظائفهم من الموظفين الأجانب دون الاخلال
بالتعويضات التي تضمنتها أحكام القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، وتوافق على عدم اتخاذ
الاجراءات التأديبية - التي بينها المادة ١١
من ذلك القانون - ضد أى موظف أجنبي ،
بدون موافقة سابقة من الممثلين الدبلوماسيين
للدولة التي يكون الموظف المذكور من
رعاياها . وتوافق الحكومة المصرية أيضا على
أن تطبق أحكام المادة ٢٠ من ذلك القانون على
معاشات الموظفين الأجانب الذين استقالوا من
الخدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور .

المادة ٨

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنمية
مصالح السودانين واستقلال البلاد النهائي
باستمرار النظام القائم بمقتضى الاتفاقية
الانجليزية المصرية لعام ١٨٩٩ ، وأن يعاد
النظر تبعا لذلك في شروط ذلك الاتفاق في
نهاية خمسة وعشرين عاما من بدء تنفيذ
المعاهدة

هذه المادة مخططة لا مجرد
المحافظة على الوضع القائم ولكنها
تحدد غرضنا النهائي - استقلال
السودان - ولا ترمى لتقييد
حرية الحاكم العام في السيفي
ذلك الاتجاه لتشجيع الحكم
المحل الخ .

المادة ٩

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يعهد أمر الدفاع عن السودان من الآن فصاعدا إلى قوة دفاعية مجندة محليا تحت قيادة الحاكم العام ، وتلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية وكذلك بطارية مدفعية بريطانية وأخرى مصرية . ويتفقان أيضا على دعوة مجلس عصبة الأمم لأن يقرر : -

(أ) الطريقة التي يضمن بها حفظ حقوق المصريين في مياه النيل .

(ب) المبالغ التي يرى السودان ، بالعقل والعدل أنه مدين بها لمصر ، والطريقة التي يمول بها الدين ويسدد بعد تحديده ، مع مراعاة تحقيق المزايا المكفولة لضمان الأمن من الغزو وحرية الوصول إلى منابع التي تمدّها بالمياه .

وزارة الخارجية في ١ أكتوبر ١٩٢٤

محضر الاجتماع الثالث ، المنعقد في ١٠ داوونج
ستريت ، في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، الساعة العاشرة صباحا .

حضر الاجتماع ، رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد
محمود ، وكامل بك سليم ، ومستتر سلبى ، ومستتر مورى .
اعتذر رئيس الوزراء لتأخره بوضع دقائق . فقد استغفرته أعمال
مجلس العموم في اليوم السابق .
وعبر زغلول باشا عن أسفه لانشغال وقت رئيس الوزراء الى هذا
الحد .

وذكر رئيس الوزراء ان ليس الخطأ خطأه ، وأن ضغط العمل البرلماني
مزعج حقيقة .

وذكر زغلول باشا أنه يفهم ذلك جيدا ويقدره .
وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان زغلول باشا قد فكر ، الى أى
مدى يمكنه أن يلتقى مع آراء رئيس الوزراء بالنسبة للمعاهدة التي أشير
اليها في محادثتهما الأخيرة .

فذكر زغلول باشا انه بعد العرض الذي طرح في اللقاء الأخير ، فقد
كان لديه الانطباع أن رئيس الوزراء يجمع اعداد اقتراح مضاد للمناقشة .
وقد فهم في الواقع أن خبراء رئيس الوزراء يعدون مشروعاً بوجهة نظرهم .
وذكر رئيس الوزراء انه يتعين أولاً الاتفاق على أساس المشروع . وان
قناة السويس عليها مدار استراتيجية الامبراطورية البريطانية كلها ، ويلزم
ان تكون الحكومة البريطانية في وضع يمكنها من حماية القناة .

وقال زغلول باشا أن سيكون هناك تحالف بين بريطانيا العظمى
ومصر ، وهو في ذاته يكفل تلك الحماية . وأن لا ضرورة لأن يكون جزءاً من
مصر تحت الحكم البريطاني أو الاحتلال البريطاني .

وذكر رئيس الوزراء انه لافائدة من الحديث عن تحالف أو تأكيدات
غامضة من هذا النوع . وأنه يتعين على الحكومة البريطانية الاصرار على

نوع من التنظيم يكفل للقناة ان تكون طريقا مائيا آمنا للمواصلات
الامبراطورية فى جميع الاوقات .

وتساءل **زغلول باشا** عما يريد رئيس الوزراء بالضبط .

فاجاب **رئيس الوزراء** انه يريد مواقع تشغلها القوات البريطانية لحماية
القناة . ولا يكون لهذه القوات بأى حال التدخل فى شئون مصر أو
الحكومة المصرية ، وهذا آخر مايرغب فيه رئيس الوزراء .

واجاب **زغلول باشا** ان هذا الاقتراح يعتبر - فى المحل الأول -
متعارضا مع صميم فكرة التحالف . وفى المحل الثانى فهو يود معرفة ضد
من تكون هذه الحماية ضرورية ، وضد غزو من أى اتجاه من بر أو بحر .

فاجاب **رئيس الوزراء** ان خطة الدفاع ، انما تدخل فى حسابها احتمال
الغزو من أية ناحية .

وذكر **زغلول باشا** انه اذا جاء الغزو من البحر ، فان بريطانيا العظمى
سيادة البحار . واذا جاء من البر ، فان حقيقة ان مصر حليف لبريطانيا
سنيضمن لها حماية القناة ، حتى يكون لبريطانيا العظمى من الوقت مايمكنها
من تقديم المساعدة

وذكر **رئيس الوزراء** انه بقدر ما تنهض اقتراحات زغلول باشا
العسكرية ، فان عليه هو أن يسترشد بنصيحة الخبراء البريطانيين . وأن
هذه المسألة على أى حال ، هى مسألة مفاوضة . ولكن المفاوضات لن تكون
مجدية ما لم يتم الاتفاق على أن الاقتراح البريطانى يمكن قبوله . واذا
طالبت مصر بالألا تكون القوات البريطانية أقرب الى القناة من فلسطين .
فليس من مستشار عسكرى يوافق على أن تكون هذه التسوية تسوية
ملائمة .

وتساءل **زغلول باشا** عما اذا كان له أن يفهم من هذه الأمور أن
المسألة مسألة قوة وليست مسألة حق .

فاجاب **رئيس الوزراء** انها ليست كذلك قطعا . ولكنها مسألة
اتفاق . ولا فائدة من الحديث عن أية تسوية لا تسمح لحكومة بريطانيا
بحماية القناة كطريق عالمى . واذا عرض تسوية كهذه على مجلس العموم
فسيكون مآلها الرفض بغير تردد .

وذكر **زغلول باشا** انه يود أن يسترعى الانتباه لاتفاقية ١٨٨٨
لانشاء منطقة محايدة .

وشرح مستر هودى ان اتفاقية ١٨٨٨ تعتبر أداة دقيقة . لقد وقعتها بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، والنمسا ، والمجر ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وروسيا ، وهولندا ، وتركيا ، وكان ذلك لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس فى جميع الأوقات . وهى لا تتحدث عن منطقة محايدة ، ولكنها تخول كلا من الدول الموقعة عليها حق ارساء اثنتين من سفن الحراسة فى البوغازين . وقد شرطت بريطانيا العظمى عند توقيع الاتفاقية ، الا تنفذ ما دام الاحتلال البريطانى لمصر مستمرا . فلما قام الوفاق الودى فى ١٩٠٤ ، سقط هذا الشرط . ولكن لم يطبق الحكم الوارد بالاتفاقية متعلقا باجتماع القناصل العموميين للدول المختلفة بمصر . للثبوت سنويا من التنفيذ القانونى لأحكام الاتفاقية .

وذكر رئيس الوزراء ان الوضع قد تغير كثيرا منذ أعدت الاتفاقية وحتى منذ وضعت موضع التنفيذ فى ١٩٠٤ .

وأقر زغلول باشا بتغير الوضع بالنسبة للقناة ، ولكنه أرجع ذلك الى تغير وضع مصر . لقد كانت ألمانيا ، وتركيا ، والنمسا والمجر ، تشكل قبل ١٩١٤ أخطارا محتملة على القناة ولم يعد الأمر كذلك . كما أن إنجلترا الآن باحتلالها فلسطين تقطع الطريق الى القناة .

وذكر رئيس الوزراء أن لفائدة ، وأنه يستحيل حماية القناة من فلسطين .

وأجاب زغلول باشا بأنه لا يستطيع الموافقة . وأن بريطانيا العظمى تهيمن على الأرض الآتية من فلسطين ، وأسطولها يسيطر على البحر . فضلا عن ذلك ، فان قناة السويس ذات نفع عام ، فلم تطالب الحكومة البريطانية بها تحت سيطرتها المنفردة .

وذكر رئيس الوزراء ان المسألة التى يطرحها تتعلق بمعاهدة خاصة مع مصر . وأن القناة تشكل اهتماما بريطانيا جوهريا . ولا يوجد مجلس عموم يمكنه التخلي عن أمنها ، مقابل نوع من التعهدات الورقية مثل اتفاقية ١٨٨٨ ، التى أظهر الوقت عدم فاعليتها عند الشدة ، وهى فى حال الحرب ستذهب أدراج الرياح .

وذكر زغلول باشا انه اذا كانت بريطانيا العظمى ، وهى الأقوى لا تجد ضمانا فى اتفاق مكتوب ، فهل يمكن أن يتوقع من مصر ، وهى الأضعف ، أن تركز الى مثل هذا التعهد .

وذكر رئيس الوزراء أن لمصر أن تعمل لأن مصالحها الحيوية ليست موضعاً للمخاطرة .

وذكر زغلول باشا أن رجال الدولة البريطانيين قد أعطوا نحو ستين وعداً بالجللاء عن مصر ، ولا تزال القوات البريطانية هناك . وأن هذه الحقيقة تزوده ببعض العذر في ارتياحه .

وذكر رئيس الوزراء أن خير ما يجيب به هو وجودهما معا للحدوث عن خير ما يمكن به إقامة نظام جديد .

وذكر زغلول باشا أن هذا ما يرغب من أجله في تحالف ، يحمى الطرفين كلاهما الفتنة في ظله .

وتساءل رئيس الوزراء عن نصيب بريطانيا في هذه الحماية .

وذكر زغلول باشا أن الجنود المصريين سيتولون أمر القناة ، وأنه سيلجأ الى بريطانيا العظمى حيثما يتطلب الأمر مساعدتها .

وذكر رئيس الوزراء أن ليس هذا اتفاقاً عملياً ، وإذا كان لبريطانيا أن تعتمد على مصر بالصورة المقترحة ، فعلى الحكومة البريطانية أن تستعيض لنفسها بالتفتيش الفعلي على الجيش المصري ليكون على كفاءة . وسيعتبر ذلك تدخلاً في شئون مصر الداخلية ، وهو آخر ما يرغب فيه . وأن هدفه أن تكون مصر حرة تدير شئونها بطريقتها الخاصة .

وذكر زغلول باشا أنه لا يفهم لم اعتبر اقتراحه غير عملي . أن قواته ستكون هناك تحمي القناة ، ومن المؤكد أن سيكون للحكومة البريطانية وقت كاف للأنذار في حالة الخطر .

وذكر رئيس الوزراء أن هذا الاقتراح في رأيه ، غير عملي على الإطلاق

وذكر زغلول باشا أنه مستعد تماماً للانصات الى أي اقتراح يستند الى العقل لا الى القوة . وهو لا يزال غير قادر على فهم لماذا لا تقبل اقتراحاته

وذكر رئيس الوزراء أن الوضع العام الذي يتبناه ، هو وضع معقول تماماً ، على افتراض أن مصر وبريطانيا العظمى ستتعاونان . وأنه لن يكون أكثر من مخادع لزغلول باشا ، إذا زكى أي أمل في أن يقبل مجلس العموم أي شيء دون التعاون في كفالة أمن القناة . وأن المسائل التفصيلية ، مثل عدد القوات وتوزيعها وغير ذلك من التنظيمات ، يتعين إحالتها الى مستشاريه العسكريين ولكن إذا أمكن الاتفاق مع زغلول باشا بالنسبة لمبدأ التعاون

بين بريطانيا العظمى ومصر ، فساعتها يتولى الخبراء التفاصيل . وهو ليس رجلا عسكريا ولا يمكنه المساس بهذا الجانب من الامور .

وذكر زغلول باشا انه يستحيل تماما على الأمة المصرية وعلى البرلمان المصرى الموافقة على وجود مواقع عسكرية بريطانية على القناة أو على أى جزء من الاراضى المصرية .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان البرلمان المصرى لا يوافق حتى على تأجير أرض لبريطانيا العظمى من أجل هذا الغرض .

وأجاب زغلول باشا ان ذلك مستحيل استحالة مطلقة .

فذكر رئيس الوزراء ان هذه هى الصعوبة الأولى .

وذكر زغلول باشا انه لا يمكنه الاقتناع بأن رئيس الوزراء غير قادر على اقناع البرلمان بقبول نصيحته ، وأن لديه وسائل جد عديدة لضمان استجابتهم . وقد بقى هو نفسه غير مقتنع ان انجلترا مصيبة فى ادعائها حماية القناة . لماذا لا يقبل اقتراحه أن توضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم ؟

وذكر رئيس الوزراء انه لم يرفض شيئا ، ولكنه يود أن يوضح تماما نقطة واحدة . ان أية تسوية يمكن أن يضعها فى اعتباره يتعين أن تحسم مسألة أمن القناة . وسيطرحها كمجرد اقتراح عام . هل يستحيل تماما على مصر ، بعد كل ما صنعتته بريطانيا العظمى من أجلها ، خيرا أو شرا ، أن تعتبر بريطانيا العظمى على قدر من العلاقة الخاصة بها يسمح بالتعاون المصرى معها لتأمين المواصلات الامبراطورية البريطانية ؟ هل له أن يفهم أن زغلول باشا يقول « لا » ! ان المصريين يكرهون ويرتابون فى البريطانيين الذين يتعين عليهم أن يدبروا أمر حماية القناة من فلسطين ، وان يتركوا الحكومة المصرية تجهز قواتها فى الميدان ؟ . وفى حالة الحرب ، يمكن الا تكون مصر فى الجانب البريطانى . والحقيقة ان رفض مصر التعاون ، وان موقفها المحدد العداء لبريطانيا هو ما يزعم رئيس الوزراء .

وذكر زغلول باشا أنه اذا كانت مصر تخاصم بريطانيا ، واذا تكشف عداؤها بين الحين والآخر ، فان مرد ذلك ان بريطانيا العظمى تطمع فى الكثير ، وان موقفها واضح العدوان . وستصبح مصر ودودا فى اللحظة التى ترى فيها اختفاء هذا الموقف العدوانى .

وذكر رئيس الوزراء ان معاهدة التحالف المقترحة هي خير دليل على النوايا الطيبة البريطانية ولا فائدة من مناقشة ما اذا كان البريطانيون سيتركون القناة . وان أى امرىء فى مكانه لا بد أن يتخذ الموقف ذاته فى هذه المسألة . وقد يتصور أن تكون مصر فى حالة تمرد أو تنفجر الاضطرابات الداخلية ، وهذا واحد من الأمور المجهولة . وعلى الحكومة البريطانية أن تؤمن نفسها بغير أن تضع ثقتها كاملة فى امكانيات لا تتحقق أبدا . خاصة أن ثمة احتمالات أخرى قد تحدث فى يسر .

وذكر زغلول باشا انه اذا لم يكن رئيس الوزراء يشعر بالاطمئنان بالنسبة للاحتتمالات الخاصة بمصر ، فكيف لمصر ان تطمئن اذا بقى الاحتلال البريطانى للقناة .

وأجاب رئيس الوزراء ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر على الاطلاق . واذا أمكن لزغلول باشا أن يقبل بقاء القوات فى مراكز ملائمة لحماية القناة ، فسيعطيه أى ضمان يريد ، حتى لا يكون ثمة تدخل فى السياسات المصرية أو مع الساسة المصريين . وما لم يقبل زغلول باشا هذا الاقتراح ، فان أية مناقشة تكون عديمة الجدوى . وبغير هذا القبول ، فان أى رجاء فى الاتفاق لن يعدو أن يكون خداعا لزغلول .

وذكر زغلول باشا انه يقدر موقف رئيس الوزراء ، ولكن كيف يمكنه اقناع شعبه أن مخاوف بريطاني العظمى تخولها حق احتلال مصر ، فى حين يعلم الشعب المصرى والعالم كله ان الاحتلال مناقض لكل حق .

وأجاب رئيس الوزراء أن لعبارة «احتلال» عدة معان . وأن المعنى الذى يضعه لها يخالف الاحتلال القائم الآن .

وذكر زغلول باشا انه بغير أن يقيد نفسه ، يود معرفة الهدف المحدد لرئيس الوزراء ، أين سيضع قواته وكم منها سيوجد .

وأجاب رئيس الوزراء انه تمشيا مع هدفه ، فان المسألة مسألة سياسية ، وأنها تحدد بما يلزم لحماية القناة ، ولا شىء آخر .

وتساءل زغلول باشا ، ضد من ؟

وأجاب رئيس الوزراء ، لا أحد ، انها محض حماية ، ضد التخريب والعدوان ، وضد ألف طريقة وطريقة يمكن للعدو أن يحتال بها . وبالنسبة للنقطة الثانية ، وهى مكان وجود القوات ، فهى مسألة عسكرية لا يجدر

به أن يناقشها • وبالنسبة للنقطة الثالثة الخاصة بعدد القوات ، فهي عسكرية أيضا • وإذا صادف مبدؤه القبول ، يمكن للخبراء العسكريين من الجانبين مناقشة النقطتين الثانية والثالثة وحسمهما • واقتراح أن يتدبر زغلول باشا فى الأمر بضع دقائق ، وأن يتركه لذلك رئيس الوزراء ومستتر سلبى ومستتر مورى •

وعند عودتهم تسأل زغلول باشا عما إذا كان رئيس الوزراء يرى الاحتلال والتحالف متناسبين •

فذكر مستتر مورى أن المستشار التاريخى لوزارة الخارجية قد أبلغه عن أمثلة لمثل تلك الحالات •

وذكر رئيس الوزراء ان فكرته الخاصة هي أن تعترف مصر بالحق البريطانى فى التعاون دفاعا عن القناة ، وعلى كل حال ، فقد أمضى البريطانيون فى هذا الشأن أكثر من أربعين عاما ، دون مدعاة للشكاية من أحد • وقد سبق له الحديث عن موقف مجلس العموم ، وهو يتحدث الآن عن موقف دول الدمنيون • فهم مهتمون اهتماما حيويا بهذا الأمر ، وسيحضر ممثلوهم فى المفاوضات النهائية قبل اتمام التسوية • ولن يقبلوا قط أى شىء من شأنه الأضرار بأمنهم للاستخدام الحر لقناة السويس •

وذكر زغلول باشا انه اذا كان ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار موافقة دول الدومنيون أو رفضها ، فإن الواجب أن يؤخذ فى الاعتبار موقف الشعب المصرى •

وأجاب رئيس الوزراء مؤكدا ، وأضاف ان زغلول باشا يملك من التأثير الكبير على الشعب المصرى ، ما يدعو رئيس الوزراء الى اليقين التام بأنه (زغلول) قادر على حمل المصريين على قبول أى مشروع يجنبه •

وذكر زغلول باشا انه ربما كان الأمر كذلك لو أنه كان مقتنعا • ولكنه فى هذه الحالة غير مقتنع •

فذكر رئيس الوزراء ان ليست مصر اذا هى من يلزم اقناعها ، ولكن زغلول باشا نفسه •

وذكر زغلول باشا ان مرجع تأثيره هو كونه يتحدث عن اقتناع • وما لم يكن مقتنعا هو نفسه ، فلن توجد فرصة تمكنه من اقناع شعبه •

وذكر رئيس الوزراء انه لا يطلب منه أن يعمل ضد قناعاته ، ولكنه
يرجو أن يقتنع زغلول بمعقولية اقتراح رئيس الوزراء .

وذكر زغلول باشا انه على أتم استعداد لأن ينصح مصر بالقبول اذا
كان هو نفسه مقتنعا تماما . والا فلن يمكنه يقينا اعطاء هذا النصح .

وذكر رئيس الوزراء أنه يسلم جدلا بذلك كله .

وذكر سعد زغلول انه لا يكاد يفهم كيف يكون لبريطانيا العظمى
أى حق فى حماية قناة السويس . قد يكون لبريطانيا العظمى مصالح
فيها ، ولكن ليس لها يقينا أية حقوق . فضلا عن ذلك لا يقدر على فهم
الموقف البريطانى ، ما دام لم يقبل اقتراحه الخاص بشأن التحالف وبوضع
القناة تحت اشراف عصبة الأمم .

وذكر رئيس الوزراء ان هكذا الوضع ، لا فائدة من الحديث عن
تحالف فى الهواء . والتحالف يقوم من اجل هدف خاص محدد . ولا
يستطيع أن يفهم لم لا يتضمن التحالف حكما بأن تتفق مصر وبريطانيا
العظمى تعاونا على حماية حرية الملاحة فى القناة . ويحسن التأمل فى هذه
المشكلة أكثر قليلا .

وذكر زغلول باشا انه يلحظ استغراق رئيس الوزراء بالعمل . ومن
جهة فان الطقس هنا لايناسب صحته . ولا يرغب فى زيادة أعباء رئيس
الوزراء . وهو يفكر فى مغادرة انجلترا خلال سبعة أيام أو ثمانية ،
خاصة أن برلمانة سيفتتح فى الشهر المقبل .

وذكر رئيس الوزراء أنه يسيئه حقا ما يسمعه عن صحة زغلول
باشا .

وشكر زغلول باشا رئيس الوزراء مخلصا وعبر عن أسفه لفشلهما
فى بلوغ تسوية محددة . ولكن انجاز هذا الأمر يستلزم عملا كثيرا لا
يسمح به وقت رئيس الوزراء .

وذكر رئيس الوزراء أن الأمر ليس كذلك تماما . ولكنها المشاكل
التي ورثها كل منهما ، والتي لا يمكن حلها فى جلستين أو ثلاث . ولو
كان زغلول باشا وجد طريقة لقبول اقتراح رئيس الوزراء الأساسى ،
لامكنهما السعى حثيثا الى الأمام .

وذكر زغلول باشا أنه آسف .

وذكر رئيس الوزراء أنه آسف كذلك ، ولكنه يرى أن الوضع الذى بلغه فى هذا اليوم يكشف عن صعوبات تستلزم وقتا للتغلب عليها ويأمل ألا يكون الباب قد أوصد تماما .

وذكر زغلول باشا أن محادثتهما على العكس قد جعلت علاقات الصداقة بينهما أوثق ، وأنها لم تفلق الباب .

وذكر رئيس الوزراء أنه يقدر ذلك كثيرا ، ويسعده ما قال زغلول باشا . وإن ما يؤسفه فقط أنه رغم انفراج الباب لم يستطيعا الولوج منه وذكر زغلول باشا أنه يلزم للمرور أن يكون أحدهما أنحف .

وذكر رئيس الوزراء أن ذلك يكون معاكسا لقوانين الخليفة . وإن الطريقة البريطانية فى التعامل مع الرجل البدین والباب الضيق ، هى أن يوسع الباب لا أن تمزق أوصال الرجل ! وذكر أن ثمة مسائل أخرى تخرج عن مجال المفاوضات ، مما يهتم به مجلس العموم ، ومما وعد باسترجاع انتباه زغلول باشا إليه .

وهنا قرأ رئيس الوزراء على زغلول باشا المذكرة التالية وسلمه نسخة منها : -

« أود أن أذكر كلمة عن عزم الحكومة المصرية الذى أفصح عنه بشأن تخلفها فى سداد القروض العثمانية لأعوام ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ المضمونة بالجزية المصرية . أن الفائدة نصف السنوية وأقساط استهلاك القرضين الأخيرين قد حل أجلهما فى هذا الشهر . وقد سلم الوكلاء اشعاراً بعدم الدفع . وتقترح الحكومة المصرية إحالة المسألة الى محكمة العدل الدولية فى لاهاي . ورأينا أن الأمر لا يتعلق بالتحكيم الدولى ، ولكنه أمر احتيالى من جانب الحكومة على دائئها ، وهم حملة السندات فى هذه الحالة .

« ولا أود مناقشة وقائع القضية الآن ، ولكنى أشعر بالالتزام لأنؤكد لسعادتكم أن حكومة جلالة الملك لا تقر لحظة واحدة حق الحكومة المصرية - بالقانون والعدل - فى التهرب من التزاماتها الخاصة بهذه الديون ، وأنها إن سمحت بالمماطلة أن تحدث على مدى هذا الشهر ، فخليق بذلك أن يحدث آثارا مدمرة لسمعة الحكومة المصرية والثقة بها ، مما لن تبرأ منه قبل وقت طويل .

« وثمة نقطة أخرى ، تتعلق بما يبيديه بعض موظفى الحكومة المصرية

واداراتها من عدااء للموظفين الأجانب . وان حالة المستر أنتونى مثل ضارح على ذلك ، وثمة حالات أخرى عديدة ، بعضها ضئيل فى حد ذاته ولكن انظر إليها مجتمعة يكفى لأن يسبب الأسى والقلق العظيم لهؤلاء الموظفين الأجانب ، ممن لا يستطيعون ترك الخدمة قبل ٣١ مارس ١٩٢٧ بغير التضحية بما وعدوا من تعويضات . ان سياسة وخز الاير التى تتبع مع هؤلاء الموظفين الأجانب ، ليست جائزة فحسب ، ولكنها سياسة بالغة فى قصر النظر من جانب الحكومة المصرية . وان الموظفين الذين يشعرون أن رؤسائهم وزملائهم المصريين يتربصون الفرص للايقاع بهم ، لخلق بهم الا يؤدوا من العمل الجيد ما يمنحون عنه مرتباتهم .

ذكر زغلول باشا أنه يود ابداء ملاحظاته على هذه المذكرة .

وذكر رئيس الوزراء انه غير مستعد لمناقشة التفاصيل ، وأنه يفضل جوابا مكتوبا .

وذكر زغلول باشا ان ملاحظات ابديت له ، وهو مضطر للحديث ردا عليها . ان الحكومة المصرية تنطوى على أطيّب المشاعر تجاه العاملين البريطانيين لديها . وهو يؤكد ذلك لرئيس الوزراء وعلى استعداد لان يسوق الأمثلة ، خاصة منذ أن اعتلى رئيس الوزراء منصبه . وهو يستشهد بالموارد المتبقي على صدق ما يقول . أما بالنسبة لحالة مستر أنتونى فقد كان على صلات وثيقة بموظف مصرى كبير ، وكيل وزارة ، بحيث استحال فصل الحالتين . وقد حوكم الموظف المصرى وأدين وطرّد من الخدمة . وكان يستحيل تماما معاملة مستر أنتونى معاملة مختلفة .

وأشار رئيس الوزراء ان محل الشكوى ، انه قبل توجيه أى اتهام الى مستر أنتونى ، فقد وجهت المحاكمة فى قضية الموظف المصرى واذيغت على نطاق البلاد على نحو ما من سعة الانتشار ، بحيث شكلت اتهاما لمستر أنتونى فى شرفه وأمانته . وهذا مما يناقض المبادئ البريطانية عين العدالة ، واثار قدرا عظيما من الغضب بين الموظفين والبريطانيين والأجانب .

وشرح زغلول باشا انه وفقا للقانون المصرى لم يكن لديه خيار فى الأمر . وكان يلزم نشر المحاكمة . وليس ثمة عدااء شخصى لمستر أنتونى الذى كان فى الحقيقة أثرا لديه .

وبالنسبة لقروض الجزية ، فقد نظرت الحكومة المصرية فى الأمر وجدت أنها ليست مدينا ولا ضامنا ، ولكنها مفوضة فحسب فى أن تؤدى

الى حملة السندات ما يستحق عليها من الجزية لتركيا . وما دامت لم تعد الجزية مستحقة فلا أداء عليها . وعلى أى حال ، فقد برهنت الحكومة المصرية على حسن نيتها ، بأن أودعت المستحقات فى حساب خاص لدى البنك الأهلى . وقد علم اليوم أن بعضا من حملة السندات قد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وأيا ما كان الأمر ، فقد كان فى تصرفه ممثلا لأمر البرلمان المصرى . وكان البرلمان هو من قرر التوقف عن الدفع .

وأشار مستر سلبى الى التدهور الذى لابد حادث للسندات المصرية فى كل من باريس ولندن .

وأجاب زغلولى باشا انه اذا كان حملة السندات يخسرون مالا بسبب عزوف مصر عن الدفع ، فان لهم فقط أن يلجأوا الى المحاكم ، واذا خسرت مصر دعواها فستقوم بالدفع بطبيعة الحال .

وأشار رئيس الوزراء الى أن الائتمان المصرى سيعانى من ذلك فى الوقت نفسه .

وذكر زغلولى باشا انه لا يستطيع دفع شىء لا يلزمه القانون بأدائه . ولن يعانى الائتمان المصرى ما دامت الحكومة المصرية قد أودعت المدفوعات فى حساب مجمد بالبنك .

وذكر رئيس الوزراء ان الحكومة البريطانية ينحصر اهتمامها المباشر فى قرض ١٨٥٥ ، الذى اشتركت مع الحكومة الفرنسية فى ضمان الوفاء بفوائده . أما القرضان الآخريان فهما مثار اهتمام رجال المال وليس الحكومات . وهو غير مسئول ، اذا حل ١٥ اكتوبر وأدرجت الحكومة المصرية فى قائمة الممتنعين عن الدفع فى بورصة الاوراق المالية بباريس ولندن .

وذكر زغلولى باشا ان ذلك يكون أمرا جائرا للغاية .

وذكر رئيس الوزراء انه ليس من رجال المال ولا من المضاربين ، ولكنه يراهن بكل ما يحوز من مال ، انه اذا لم تؤد الأقساط المستحقة فى ١٥ اكتوبر ، فسيدرج الانذار .

ونساءل زغلولى باشا عما اذا كان رئيس الوزراء ينصحه بمخالفة برلمانه .

وذكر رئيس الوزراء أن لديه ما يكفي من المتاعب مع برلمانه ، دون أن يضيف إليه متاعب البرلمان المصري ، وأنه يستحيل عليه أن ينصح زغلول باشا بمشورة سيئة . ولكنه يجدها باللغة الصعوبة أحيانا أن يحمله على قبول المشورة الحميدة التي تعرض عليه .

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أن الحكومة المصرية مستعدة لدفع كل ديونها ، ولكنها غير مستعدة لأداء مالا تلتزم به .

وحذر رئيس الوزراء زغلولا بأنه سيواجه أسئلة برلمانية حل هذا الموضوع ليحجب عليها في الأسبوع المقبل .

وذكر زغلول باشا أنه إذا عرضت القضية على المحكمة الدولية فيحسن انتظار قضائها . وليست لديه معلومات رسمية عن الأمر . ولكن يمكنه أن يبرق إلى المستشار (المستشار القضائي) بتعليماته عن التعجيل في نظر الدعوى . ويمكنه أن يؤكد لرئيس الوزراء - في الوقت نفسه - أن قرار الحكومة المصرية لم يصدر عن أية رغبة في الماطلة ، ولكنه صدر عن الاقتناع .

وذكر رئيس الوزراء أن الناس في بورصة الأوراق المالية وأن من فقدوا أموالهم لا يهتمون بصفة خاصة بقناعات الحكومة المصرية . ولكنهم يهتمون فقط بمماطلتها . وليس ذلك في الحقيقة شأن وزارة الخارجية ، ولا مما يهتم به هو . ولكن وزارة الخزانة حثته بشدة أن يحذر زغلول باشا ، فاضطر لأن يفعل .

وذكر زغلول باشا أنه آسف وليس في وسعه أن يصنع في الأمر شيئا .

وذكر رئيس الوزراء أن عديدا من أعضاء البرلمان يهتمون بالأمر وسيوجهون إليه الأسئلة .

وذكر زغلول باشا أنه على ثقة من أن الأجوبة ستستند إلى الحق في هذا الشأن .

وأشار مستر سلبى إلى أن المسألة تندرج في « الأمر الواقع » الذي حدده تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وهو يدرك عدم اعتراف الحكومة المصرية بشرعية هذا التصريح ، ولكن حكومة جلالة الملك ملتزمة به . وأن الحكومة البريطانية هي من أنهى السيادة التركية وليست مصر . وأن خدمة

قروض الجزية ذات مساس بالمصالح الأجنبية ، ومن ثم جاز بشأنها التدخل
البريطاني

وذكر رئيس الوزراء أن ثمة نقطة أخرى تتعلق بالعدالة • أن
الأقاليم الأخرى التي انفصلت نتيجة الحرب عن تركيا ، عليها سداد
حصتها من الديون التركية • ولم يطلب إلى مصر ذلك لأنها تؤدي قروض
الجزية • وهي تنوى الامتناع لتفلت مما ضرب عليها •

وذكر زغلول باشا أنه لا وجه قط للزعم بأن مصر تتحمل جزءا
من الدين التركي • وقد كانت مصر مستقلة فعلا عن تركيا منذ أمد بعيد،
حتى قبل الحرب • فضلا عن ذلك ، لم تكن مصر طرفا متعاقدا عندما أبرمت
اتفاقية لوزان •

وذكر رئيس الوزراء أن زغلول باشا يعامله كما لو كان قاضيا في
المحاكم المختلطة • أنه لا ينوي المجادلة في أسانيد الدعوى • ولكنه سلم
زغلول باشا مذكرة في هذا الصدد ، ويترك الأمر على هذا الوضع ، ويتوقع
جوابا مكتوبا •

وقد تقرّر أن يصدر البيان المشترك الآتي للصحافة

« جرى اجتماع آخر في الثالث من أكتوبر بين صاحب السعادة
زغلول باشا وبين رئيس الوزراء • وقد تمت المحادثات فيما بينهما •
وسيعود زغلول باشا قريبا إلى مصر بسبب حالة الطقس البارد ، ولما
يتوقع من انعقاد البرلمان المصري في شهر نوفمبر » •

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

- التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي ؛
- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .

- (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية .
- (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة -
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤ .

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسين

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تأليف : د. قدير

- حنفي (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت) (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيوني ال ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الأول - جزآن (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت) (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلي تأليف : عثمان محمد عثمان (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية - النشأة والتطور) المجلد الاول - تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيوني) تأليف د. عبد الوهاب المسيري (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثاني : يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠) (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربي والمفهوم الاسرائيلي) تأليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلي (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان - تقديم : د. علي الدين هلال (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) - المجلد الثاني - تأليف : مجموعة من خبراء المركز (١٩٧٤)
- حرب أكتوبر (دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة (١٩٧٤)
- أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية تأليف : د. مصطفى خليل (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تأليف : د. يونان لبيب رزق (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تأليف : د. عبد الوهاب المسيري (١٩٧٥)
- مصر وأمريكا (عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تأليف : مصطفى علوي وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر - تأليف : اللواء مصطفى الجمل (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة في مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين (١٩٧٦)
- الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط - بقلم د. سعد الدين ابراهيم (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية - اعداد : أحمد يوسف القرعى (١٩٧٧)
- قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية - د. السيد عليوه (١٩٧٧)
- التضامن العربي الأفريقي - نبيه الأصفهاني (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام - د. محمد ربيع (١٩٧٧)
- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ - د. يونان لبيب رزق (١٩٧٧)
- البحر المتوسط في الاستراتيجية الدولية - د. اسماعيل صبرى مقلد (١٩٧٧)
- الثورة الادارية - د. نزيه نصيف الأيوبي (١٩٧٧)
- الديمقراطية في مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو (١٩٧٧)

سليمان الحميد: القضية الفلسطينية للكاتب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٢٩٤

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٣٦١ ٤

● هذا الكتاب

يصادف صدور هذا الكتاب مضي خمسين عاما على وفاة سعد زغلول في ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ . ومفاوضات سعد زغلول . هي مواجهات زعيم ثورة ١٩١٩ للامبراطورية البريطانية التي لم تكن تغيب عنها الشمس وقتها . والتي خرجت من الحرب العالمية الاولى منتصرة . والتي استطاعت بعد نحو اربعين عاما من احتلال مصر . ان تستخلص اعترفا دوليا بالحماية عليها في مؤتمر فرساي سنة ١٩١٩ . ففاجأتها قومة الشعب المصرى بزعامه سعد زغلول . ولم تهنا الامبراطورية المنتصرة بحمايتها على مصر . واضطرت للتفريط في هذه الحماية والاعتراف بالاستقلال لشعب مصر التائر في ١٩٢٢ . وكان سعد يقف امام اقوى دول الارض ويقول : نحن اقويا . . ان ذكرى الشباب المصرى الذين كانوا يعرضون صدورهم للرصاص ويموتون شهداء . وعلى السنتهم الهتاف باسمى واسم الوفد واسم الوطن . تكفى لمل نفوسنا باعظم انواع الشجاعة واسد انواع السخط والمقت لأولئك المستعمرين الذين سطوا على بلادنا كما يسطو القتلة واللصوص على الابرياء . . والله ما سمرت وانا اخاطب المستعمرين الا كما يشعر القاضى حين يخاطب اللص . . .